جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

أثر المعاملات المالية الإلكترونية على فعالية الجهاز المصرفي

تجارب دولية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين :

- رغيوي زهرة
- بومعزة هاجر

الأستاذ المشرف

- د.مسري الجيلالي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية: 2017– 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر والجماعة رحمة والفرقة عذاب"

الحمد لله الجليل في قوله: ﴿و سيجزي الله الشاكرين﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك الحمد لله الذي هدانا وأكرمنا ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

و صلي اللهم على نور الامة وشفيعها محمد صلى الله غليه وسلم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الفاضل

مسري الجيلالي

الذي كان عونا وسندا ولم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته وكذلك صبره وحرصه على اتقان العمل بكفاءة ونخص بالذكر معاملته الجيدة فله منا الدعاء ودوام الصحة والعافية ونقول له بشراك قول الرسول صلى الله عليه وسلم "إن الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون غلى معلم الناس الخير".

كما نتقدم بالشكر الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة غلى قبولهم مناقشة هذا العمل.

نشكر كل الطلاب إخوة وأخوات الذين رافقونا طيلت مشوارنا الدراسي ونشكر كل من ساهم معنا ولو بكلمة، دعوة أو حتى ابتسامة.

ملخص:

يعد التقدم التكنولوجي والتطورات العلمية في المجتمعات المتقدمة من العوامل المساعدة في تطوير بنية النظام العالمي الاقتصادي. حيث شهدت الصناعة المصرفية تقدما ملموسا خاصة في مجال تطوير معاملاته المالية من خلال تبني نظام الصيرفة الالكترونية، ويشهد القطاع المصرفي تنافسا شديدا بسبب نمطية الخدمات المقدمة الكترونيا، وكل ذلك بهدف تفعيل أداء الجهاز المصرفي، ونظرا لما أحدثته المعاملات المالية الالكترونية على اقتصاديات دول العالم قطعت دولة فرنسا شطرا ايجابيا في تطوير مختلف أنظمة الدفع وتعميمها على القطاع المصرفي والمالي، وكان لها أثر واضح على تطور نشاطها الاقتصادي وبرزت مع أوائل الدول التي حققت نجاحا في تبني هذه الاستراتيجية، وكذا بعض الدول العربية كدولة الأردن التي أحدثت ديناميكية جديدة على مستوى أنظمتها، وتجربة الجزائر نحو عصرنة منظومتها المصرفية مواكبة تحديات العصر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية، سائل الدفع الالكتروني، أنظمة الدفع الالكتروني، البطاقات الإلكترونية.

Résumé :

Les progrès technologiques et les développements scientifiques dans les sociétés développées sont les deux facteurs déterminants dans le développement de la structure du système économique mondial.

Le secteur bancaire a connu des progrès importants, particulièrement dans le développement des transactions financières par l'adoption du système bancaire électronique, d'autre part le secteur bancaire a connu une forte concurrence avec la présence des services typiques fournis par voie électronique, tout cela dans le but de développer la performance du système bancaire, en tenant compte des effets des transactions financières électroniques sur les économies des pays du monde, la France a pris l'initiative de développer ses systèmes de paiements et de circulation dans le secteur bancaire et financier ce qui a impact direct sur le développement de l'activité économique et la classé parmi les premiers pays qui ont réussi à adopter cette stratégie, ainsi certains pays arabes tel que la Jordanie qui a créé une nouvelle dynamique au niveau de ses systèmes, et prendre exemple sur l'Algérie qui a modernise son système bancaire pour faire face aux défis actuels.

Mots-clés: transactions financières électroniques, moyens de paiement électroniques, systèmes de paiement électronique, cartes électroniques, banque électronique.

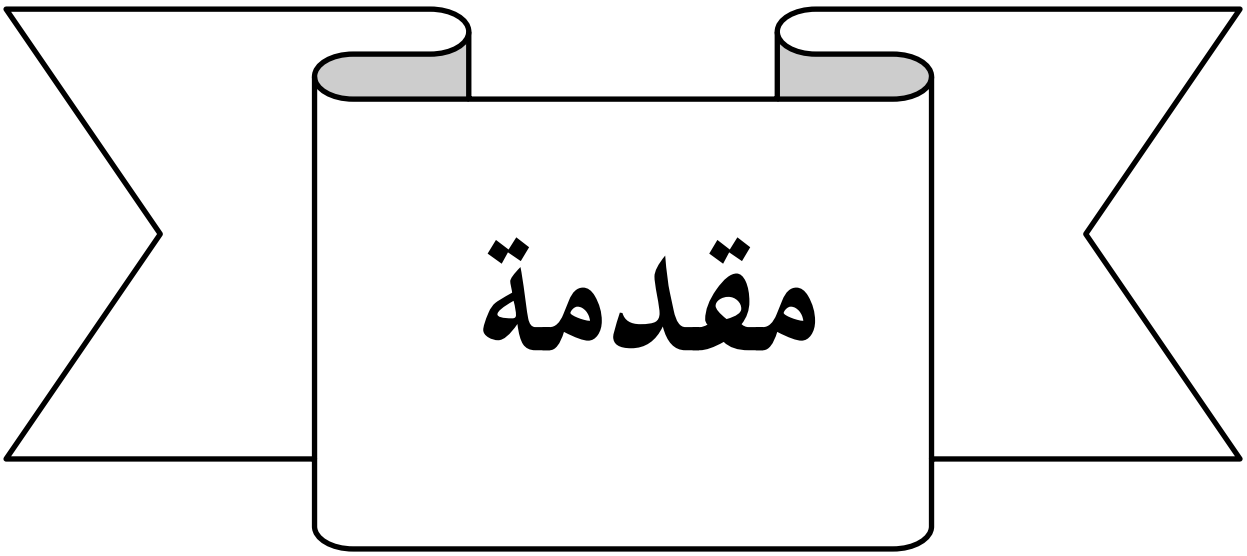
مقدمة

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة فترات انتقالية تميزت كل فترة غن الاخرى بوسائل وأساليب وأفكار جديدة أدت إلى تميزها غن سابقاتها، فقد شهدت منشآت الأعمال بصفة عامة والمنظومة المصرفية بصفة خاصة تغيرات في المعلومة والمعرفة بمختلف مصادرها وتوجهاتها، ومن أبرز ملامح الاقتصاد المعاصر هو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي حولت كل شيء إلى العالم الرقمي فظهر الاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي غرف تحولات مست الجهاز المصرفي في مختلف أركانه.

فقد عرف القطاع المصرفي العالمي خلال السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجدرية الهامة التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي دعت الى ضرورة مواكبتها والتكيف معها كمتطلبات أساسية، وذلك لما كان لها من تأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي، ولعل من أبرزها تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وتهيئة البنية التحتية وكافة كوادرها لتتوافق مع عصرنة الاقتصاد، فشهدت المنظومة المصرفية تحديات كبيرة في الآونة الاخيرة، لان نمو أي دولة ورفاء القطاع المصرفي في ميدان الأعمال يتوفقان الى حد كبير على قدرته على مواجهة تحديات العصر.

لذلك أصبح القطاع مطالب بالترفع عن خدماته التقليدية والاهتمام بالاستراتيجيات التي تساعده على استمراره وتقدمه، حيث الى تقديم تشكيلة واسعة التداول من آليات ووسائل وأنظمة الدفع والتي تغير من الأساليب الحديثة للخدمات المصرفية، بالإضافة إلى عالم الوسائط المالية الذي عرف تحولا نوعيا غير من ابعاد واهداف استراتيجيات المصارف زادت من حدة الضغوط التنافسية بين المتدخلين في السوق المصرفية.

وفي ظل التنافس الشديد الذي تعيشه المصارف في العالم تحاول بعض الدول الارتقاء بمنظومتها المصرفية إلى أبعاد هذه التطورات التكنولوجية التي أثرت تأثيرا جذريا على المعاملات المالية في العالم خاصة في الدول المتقدمة كفرنسا التي تميزت بانتشار وتوسع كبير على مستوى معاملاتها المالية التي غلب عليها الطابع التكنولوجي وكذا بعض الدول العربية كدولة الأردن التي تسعى في السنوات الأخيرة إلى تبني اتجاه معايير تكنولوجية في تقديم خدماتها المصرفية، وعلى هذا الأساس أصبح على معظم الدول التفكير بصورة جدية في ايجاد السبل الكافية لوضع بنى تحتية تقوم عليها المعاملات المالية الإلكترونية

القائمة على وسائل وأنظمة دفع إلكترونية، والتي أصبحت مرتبطة بالأجهزة المصرفية خاصة في ظل تنامي العولمة.

1.الاشكالية: ضمن الإطار العلمي وعلى ضوء ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير المعاملات المالية الإلكترونية على فعالية أداء النظام المصرفي؟.

وهذا ما قادنا إلى تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي متطلبات الصيرفة الالكترونية؟
- ما المقصود بوسائل وأنظمة المعاملات المالية الإلكترونية؟
- ما مدى مواكبة النظام المصرفي لكل من فرنسا والأردن للتطورات الحاصلة في مجال الدفع الإلكتروني؟
- ماهي مقومات التجربة الجزائرية في مجال الدفع الالكتروني وكيف يمكن تعميمها في ظل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة؟
- ماهي عوامل انتشار الصيرفة الإلكترونية وماهي اثارها على عمل المصارف؟.

في ذلك أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة وذلك لاستخدامها في تسهيل المعاملات المالية. كل ذلك جعل من الضروري على بلدان العالم ومنها الدول العربية كالجزائر أن تبذل مجهودا كبيرا في التحول نحو الصيرفة الإلكترونية حيث قامت بتحديث وعصرنة أنظمتها المالية والمصرفية بتبني تكنولوجيا البطاقة البنكية وأنظمة الدفع الإلكتروني، حيث تسعى للحفاظ على حظوظها في المنافسة والإستمرارية، وبالتالي فهذا البحث سيكون بمثابة عرض لما قدمته الدول المتطورة وتقدمه الجزائر من خدمات في هذا المجال بعرض تجارب هذه الدول.

2. فرضيات البحث:

قصد تسهيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، سوف نضع فرضيات تكون منطلق لدراستنا والتي يمكن ذكرها كالآتي:

- إن عصرنة المعاملات المالية المصرفية أصبح ضرورة لابد منها من خلال تبني المصارف لوسائل ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية الحديثة؛
- إن الرغبة في الإنفتاح على الإقتصاد العالمي الذي يهتم بتبني مظاهر العولمة والتي تعد نظم الدفع الإلكترونية من أبرزها، والذي تم تطبيقه من خلال الإستراتيجيات التي طبقتها معظم المنظومات المصرفية يعتبر سببا رئيسيا في رقمنة أنظمة الدفع؛
- توفر البنية التحتية اللازمة للمعاملات المالية الإلكترونية في كل من فرنسا والأردن والجزائر أدى إلى خلق صيرف إلكترونية فعالة في تلك الدول.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أهم أسباب اختيار الموضوع في:

- التعرف على التغيرات التي أحدثتها التكنولوجيا على الصعيد المالي والمصرفي.
- إبراز أهمية المعاملات المالية الإلكترونية في استقطاب عوائد إضافية للبنوك.
- حداثة الموضوع وخاصة في الجزائر.
- الرغبة في التعرف على هذا الموضوع وموقع بنوك بعض الدول منه.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع مما كان محفزا لتناول هذا الموضوع.
- الميول الشخصي لاكتشاف أكثر في هذا المجال.

4. أهمية البحث:

إن واحدة من أبرز الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد هي إتجاهه نحو تطوير المعاملات المالية وضرورة مسايرتها للتطوير المصرفي ولاشك أن الترابط الوثيق بين مختلف الوسائل والأنظمة هو عملية موضوعية

تحقق للبنوك عوائد من جهة وتقلل من تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا العملاء وهو الأهم.

5. أهداف البحث:

هناك عدة أهداف نريد تحقيقها من البحث والتي من بينها:

- محاولة اعطاء أهم ما تتميز به المعاملات المالية الإلكترونية؛
- محاولة تسليط الضوء على أهم التطورات التي أدخلتها التكنولوجيا والعولمة إلى المجال المصرفي والمالي؛
- إبراز مدى تطبيق المصارف الفرنسية وبعض المصارف العربية للدفع الإلكتروني في مجال التعاملات المالية والتجارية؛
- إبراز تجربة الجزائر في الدفع الإلكتروني ومدى إستجابة المنظومة المصرفية للتطورات الحاصلة في مجال المدفوعات الإلكترونية.

6. حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في اعطاء صورة واضحة وشاملة عن المعاملات المالية الإلكترونية باعتبارها آلية عصرية تبنتها المنظومة المصرفية، حيث تم تسليط الضوء على تجارب بعض الدول (فرنسا والأردن) في استراتيجية تبني الصيرفة الالكترونية وإبراز تجربة الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تمثلت في الوقوف على أهم التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية والتركيز على الوقت الراهن لها، والوقوف على مراحل تطوير المعاملات المالية وأنظمة الدفع في المنظومة المصرفية الأردنية والفرنسية، إضافة إلى استخدام أحدث الإحصائيات والمعطيات المتوفرة إلى غاية 2016 والتركيز على الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016.
- **الحدود المكانية:** تمثل الجانب المكاني للدراسة في استعراض بعض التجارب الدولية في مجال النقد الآلي والمدفوعات الإلكترونية من خلال التطرق إلى تجربة المنظومة المصرفية الفرنسية، كما تناولنا أيضا تجربة المنظومة المصرفية الأردنية والجزائرية.

7.منهج البحث:

فيما يخص النهج المتبع في دراستنا فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وهذا باستعراضنا للتكنولوجيا في المجال المصرفي والمتمثلة أساسا في وسائل ووسائط وأنظمة المعاملات المالية الإلكترونية، كما تخلل الدراسة المنهج التاريخي، وذلك من خلال الوقوف على مراحل تطور المعاملات النقدية الإلكترونية وتسلسلها الزمني في كل من الأردن وفرنسا بالإضافة إلى التطورات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تحليل جميع الإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها بغية معرفة صدى التأثير والتباين بين الدول الخاضعة للدراسة في ظل المعاملات المالية الإلكترونية.

8.أدوات البحث:

نظرا لحداثة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على البعض من الكتب والمقالات والملتقيات بالإضافة إلى البحوث العلمية على شبكة الانترنت، كما اعتمدنا على رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وبعض الدراسات المقدمة ولا ننسى أيضا اعتمدنا على بعض التقارير السنوية الصادرة عن شبكات النقد أو البنوك المركزية للدول محل الدراسة، وكذا المواقع الإلكترونية التي استفدنا منها فيما يتعلق بالإحصائيات.

9.صعوبات البحث:

لقد واجهنا العديد من الصعوبات في دراستنا لهذا الموضوع، ولعل أبرزها كان كالآتي:

- قلة المراجع خاصة الكتب، المتعلقة بالتعاملات المالية الإلكترونية بصفة عامة والمتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية بصفة خاصة؛
- صعوبات عدم توفر البيانات ومعلومات دقيقة وحديثة بشأن قنوات الدفع الحديثة في فرنسا وغياب مؤشرات واضحة لقياس مدى تأثير المعاملات المالية الإلكترونية عليها؛
- صعوبة الحصول على احصائيات حديثة لسنة 2017، 2018 بالنسبة لحجم وقيم التعامل بوسائل ووسائط وأنظمة الدفع الالكتروني في بعض الدول خاصة فرنسا.

10. دراسات سابقة:

من خلال بحثنا وتصفحنا للمكتبة الجزائرية وحسب الإطلاع وفي حدود ما توفر لينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت الموضوع، نذكر منها:

- دراسة للأستاذ بريش عبد القادر بعنوان: "**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، وقد تطرق فيها الأستاذ إلى تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر ودورها في زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في ظل التحرير المصرفي؛
- دراسة للطالب بوعافية رشيد بعنوان: **الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري – الافاق والتحديات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، جاءت إشكاليتها كما يلي: "هل أن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري كأداة فعالة ستساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية والاستجابة إلى المعايير المصرفية الدولية؟" ركز فيها الطالب على أن اعتماد الصيرفة الإلكترونية سيحدث قفزة نوعية في مجال تحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية سيحدث قفزة نوعية في مجال تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر؛
- دراسة للطالب يدوم محمد بعنوان: **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب – البليدة، 2007 جاءت اشكاليتها على النحو التالي: "كيف يمكن تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر بالاستفادة من ما توفره تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟ "، ركز فيها الطالب على دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحديث الخدمة المصرفية.

- أما فيما يخص دراستنا التي قمنا بها فهي تختلف عن الدراسات السابق ذكرها، حيث أنها تهدف إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الإلكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي، من خلال عرض تحارب بعض الدول والإستفادة منها.

11. خطة البحث:

لقد قمنا بتقسيم البحث وفق منهاجية تتلاءم وطبيعة الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث كل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث ينقسم هو الآخر إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** جاء هذا الفصل بعنوان "**المعاملات المالية الإلكترونية**" حيث سنتعرض في هذا الفصل التمهيدي إلى دراسة الإطار النظري لمحاور الدراسة فقمنا بإعطاء نظرة شاملة عن ماهية المعاملات المالية وأنواعها ثم حاولنا ابراز المفهوم الأساسي للمعاملات الإلكترونية وأهميتها العلمية والاقتصادية كما تعرضنا إلى دراسة متطلبات البنى التحتية للمعاملات المالية الإلكترونية.
- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان "**مظاهر المعاملات المالية الإلكترونية**" حيث تناولنا في هذا الفصل وسائل الدفع الإلكترونية وابراز مفهومها وأنواعها ثم انتقلنا إلى وسائط المعاملات المالية الإلكترونية وأهم محاوره الأساسية، كما تعرضنا إلى أهم أنواع أنظمة الدفع الإلكترونية.
- **الفصل الثالث:** والذي يحمل "**التجارب الدولية في مجال تحديث المعاملات المالية الإلكترونية**" حيث تناولنا في هذا الفصل واقع المعاملات المالية الالكترونية في بعض الدول ومدى تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال المدفوعات والصيرفة الإلكترونية، حيث قمنا باستعراض تجارب بعض الدول المتقدمة اقتصاديا كدولة الأردن وفرنسا بالإضافة إلى تجربة الجزائر من خلال التطرق إلى واقع الدفع الإلكتروني وكذا وسائط وأنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية في هذه الدول.

الفصل الأول

المعاملات المالية الإلكتروني

المبحث الأول: مدخل نظري حول المعاملات المالية.

المبحث الثاني : المعاملات المالية الالكترونية.

المبحث الثالث: متطلبات المعاملات المالية الإلكترونية.

تمهيد

تعد صناعة الخدمات المصرفية أحد ملامح النهضة الإقتصادية التي حققتها المجتمعات البشرية عبر تطورها، إذ لم تكتفي بذلك فقد سعت إلى تجاوز الوظائف التقليدية لمختلف معاملاتها، فمع ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان لابد من الاستفادة والتحول نحو هذه التكنولوجيا بما يلائم الإقتصاد، وأيضا للحفاظ على الدور المهم الذي تلعبه المصارف في تحقيق نمو شامل قائم على التقنية الحديثة في استخدام تقنيات الإتصال وتقنيات الحفظ البيانات والمعلومات، الأمر الذي عبّد الطريق نحو الانتقال للتعامل الإلكتروني، فالمعاملات المالية الإلكترونية حديثة النشأة وتعتبر جوهر الاقتصاد الحديث الذي سعت كل المصارف إلى تبنيها والاهتمام بها، حتى ترفع كفاءتها وأداءها أمام منافسيها، وتحظى بقبول شامل لعملائها لاستحواذها على الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث أصبحت وسيلة لا غنى عنها في المجتمعات المتطورة لما لها من مزايا في اختصار الوقت والمسافات وخاصة في مجال تخفيض التكلفة، وعليه هذا التطوير في الخدمات المالية كان ملائم لمتطلبات التجارة الإلكترونية في تسهيل المعاملات والتحويلات المالية ولما له من الميزات العالمية في تسوية كافة المعاملات المالية الالكترونية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق للإطار النظري للمعاملات المالية الالكترونية، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالآتي :

المبحث الأول: مدخل نظري حول المعاملات المالية؛

المبحث الثاني: المعاملات المالية الإلكترونية؛

المبحث الثالث: متطلبات المعاملات المالية الإلكترونية

المبحث الأول: مدخل نظري للمعاملات المالية

تلعب المصارف دورا مهما في تحريك اقتصاد أي دولة وخاصة في ظل تحرير الأسواق المالية وعولمة الاقتصاد من أجل استيعاب هذه التطورات المصرفية وأيضا عمل المنظمات المالية في تقديم أحسن الخدمات المصرفية، حيث تشكل عنصرا هاما في تطوير المعاملات المالية التي تعتبر همزة وصل بين الجهاز المصرفي والمتعاملين، وبالتالي أصبح هناك توجه كبير نحو دراسة المعاملات المالية لما لها من تأثير كبير في عمليات التقييم المالي واتخاذ القرارات وبالتالي تبقى ركيزة القطاع المالي.

المطلب الأول: ماهية المعاملات المالية

شهد العالم في العقود الأخيرة مجموعة من التغيرات الجذرية على المستويين الإقتصادي والمالي وكان لتلك التطورات تأثيرات وإنعكاسات واضحة، ظهر ذلك جليا في النمو الكبير الذي مس الجهاز المصرفي، خاصة أنه يحتل مركزا حيويا لما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية، فأدى ذلك الى تحرير بعض الأسواق من سعر الفائدة وإزالة بعض الحواجز التي كانت تمنع المؤسسات المالية من ممارسة معاملاتها المالية على نطاق أوسع، فهنا ظهر أثر التطور الذي مس الخدمات المصرفية، فلم تعد تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض بل ظهرت معاملات مالية حديثة ترتب عليها تطور هائل في أساليب تقديم هذه الخدمات وعليه تبقى المعاملات المالية عنصر أساسي يجب مراعاتها ودراستها بدقة حتى نضمن بذلك تطور جهازنا المصرفي.

أولا : التطور التاريخي للمعاملات المالية

قديما كانت المعاملات المالية تجرى من خلال نظام المقايضة، الذي كان يتم فيه تبادل السلع والخدمات تبادلا مباشرا دون تدخل وسيط مالي، وكان لذلك النظام عيوب معينة مثل ضرورة مقابلة التجار أو وسطائهم وجها لوجه،[1] ومع ظهور المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة وأيضا تم سك

[1] – محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، الادارة العامة للمكتبات وللمطبوعات، جامعة7أكتوبر، مصر، دط، 2010، ص26.

العملات المعدنية وغيرها من صور النقود المضغوطة أو طباعتها كنقود إلزامية تخضع لقيم محددة، مما يسمح بتراكم الأصول التي لن تتدهور مع مرور الزمن، على عكس السلع والتي تحظى أيضا بدعم من الحكومة مما يسمح للحكومة بتعديل قيمتها عن طريق انتاج أكبر قدر منها، ومن خلال تطور مهارات الصناعة للنقود واكتسابها عبر الزمن صفة أكثر تميزا وأكثر تعقيدا في طريقة تصميمها وأشكالها لتعكس لنا مدى التطور الذي كانت عليه تلك الحضارات، وحتى تلقى القبول العام بين الافراد في بداية ظهورها فقد كانت أغلب الممارسات المالية والمصرفية تتم تحت رعاية رجال الدين نظرا للمكانة العالية التي يتمتعون بها بين الناس، لذلك استمرت مسألة الثقة بالنقود المعدنية وعملية تصنيعها وتخزينها مرتبطة بأماكن العبادة لمئات السنين، ومع تطور التنظيمات البشرية من جانب اخر تولت السلطات تنظيم عملية إصدار النقود.

وسنعرض أهم الحضارات التي طورت معاملاتها المالية:

أ. **الحضارة السومرية** : ازدهرت منذ 4000 سنة ق. م في العراق وسوريا ،تركيا وجنوب روسيا حيث شهدت معاملات مالية ومصرفية كعمليات الاقراض البدائية،

ب. **الحضارة البابلية:** هي حضارة قامت وازدهرت جنوب بلاد الرافدين وغرب إيران خلال سنة 2000 ق. م شهدت تطورا كبيرا، خاصة نظام حمورابي، حيث احتوى على القروض والإيداعات،

ج. **الحضارة الرومانية** : شهدت الحضارة الرومانية إزدهار المعاملات المالية ،من بينها قبول الودائع بربح وبدون ربح، والقيام بدور الوساطة في البيع واقراض النقود مقابل رهونات،

د. **الحضارة الاسلامية:** لم يعرف العرب حضارة كبيرة وموحدة قبل الاسلام باستثناء حضارة سبأ في اليمن، ومع ظهور الاسلام ومبعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم، اتسعت حركة التبادل التجاري مع مناطق اخرى بسبب موقع مكة الجغرافي والتجاري والديني حيث تمثلت المعاملات المالية في نظام المضاربة والمشاركة والودائع وأيضا إنشاء مؤسسات مالية امتدت الى يومنا هذا.

ثانيا : مفاهيم عامة حول المعاملات المالية.

تعرف المعاملات على أنها إجراء أو مجموعة من الإجراءات تتم بين طرفين أو أكثر، لإنشاء التزامات تبادلية بين أكثر من طرف تتعلق بعمل تجاري، التزام مدني أو أي علاقة مع دائرة حكومية[1].

وتعرف المعاملات المالية على أنها أي نشاط أو منفعة ذات طبيعة مالية، يقدمه طرف لآخر يخضع الى تشريعات قانونية[2].

تعرف أيضا أنها تلك المعاملات التي تكون بين مجموعة من العملاء أو أصحاب النقود والتي يمكن تحقيقها من خلال إنجاز جزء كبير من العوائد التي تساهم في تخفيض تكلفة الاموال وتعظيم الايرادات[3].

أيضا هي مجموعة من العمليات ذات مضمون منفعي، يتولى هذه المعاملات أفراد ومؤسسات مع المصرف لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية والتي تشكل في نفس الوقت تحقق ربحية للمصرف[4].

من التعريفات السابقة نستطيع أن نعرف المعاملات المالية:

إن المعاملات المالية هي اتفاق أو تواصل، أو حركة تتم بين طرفين لتبادل أصل ما مقابل مبلغ مدفوع أو التحويل المالي من طرف لأخر، تعتمد على وسائل متنوعة من أدواتها المالية، ولتسهيل معاملاتها ترتكز على وسطاء ماليين لهم دور كبير في سرعة وتسهيل المعاملات، وتتضمن المعاملة تغييرا في الحالة المالية بالنسبة للشركة والأفراد، مثل الأموال والسلع والخدمات، وتجرى المعاملات المالية في المؤسسات التي تدير الأموال بما فيها الاتحادات الائتمانية والبنوك وشركات بطاقات الائتمان، وشركات التمويل، وشركات المضاربة ومؤسسات الاستثمارات.

---

[1]- أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، دط، 2009، ص439.

[2]- أحمد خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، ب طبعة، ب سنة، ص57.

[3]- محمود جاسم الصميدعي، **تسويق الخدمات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1 ، ب سنة، ص22.

[4]- ناجي معلا، **الأصول العلمية للتسويق المصرفي**، المؤسسة العالمية للتجليد، عمان ، الأردن، ط 3، ب سنة، ص40.

المطلب الثاني: خصائص المعاملات المالية

تمتاز المعاملات المالية بعدة خصائص نذكر منها[1]:

1. أنها معاملات غير ملموسة على اختلاف أنواعها ورغم أنها موجهة لإشباع حاجات العملاء المالية، اذ لا يمكن للمستفيد أن يلمسها أو يتفحصها كما هو الحال بالنسبة للسلعة لأنها قد تكون في شكل منح ائتمان، أو فتح حسابات؛
2. تكامل المعاملات المالية في حد ذاتها بحيث تتصف بعدم قابليتها للتجزئة، فهي كل متكامل حتى تحقق الغرض والهدف منها؛
3. تشكل المعاملات المالية مجموعة واسعة حيث يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة من العمليات المالية لمقابلة الاحتياجات المتنوعة من الرغبات التمويلية والائتمانية للعملاء، فالمعتاد أن يرتكز العميل في معاملاته مع مصرف واحد بحيث يقدم له كل المعاملات التي يحتاجها؛
4. الانتشار الجغرافي حيث يتميز الطلب على المعاملات المالية بأنه يتواجد حيث يتواجد المصرف، ذلك أن المصارف صانعة لأسواقها، وليس الأسواق صانعة للمصارف؛
5. المعاملات المالية تبدأ فور وصول العميل الى الشباك حيث يبدأ الموظف بالمعاملات، لأنها لا تنتج ولا تخزن بانتظار العميل[2]؛
6. إن المعاملات المالية ليست شيئا ماديا ملموسا يمكن الحكم على مواصفاته بمعايير مطلقة وثابتة، فالحكم النهائي مرتبط بما يطلبه العميل ويتوقعه من المعاملة؛
7. القوانين المتعلقة بالمعاملات المالية تتميز بأنظمة موحدة على المستوى الدولي، كالاعتماد والتحصيل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية، بحيث لا تعطي للعميل المجال للتغيير أوتعديل نصوصها، لأنها نظم عالمية مقننة بواسطة غرفة التجارة الدولية؛

---

[1]- محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ب سنة، ص 21.

[2]- شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ب بلد، ط1، 2013/ 2014، ص31.

8. ان المعاملات المالية تقوم على الاعتبار الشخصي، أي على ثقة أطرافها لأنه يسهل المعاملات، فالبنك ينظر إلى أخلاق عميله ومركزه المالي أي الملائمة المالية للعميل في تعامله معه، كما أن الاعتبار الشخصي الذي ينتظره العميل من البنك، هو نوع العمل والخدمة وحسن المعاملة، والسرعة التي تختلف من بنك لأخر في مجال التسوية والدفع؛
9. الشفافية بحيث يتم توضيح أهداف أطراف المعاملة.

المطلب الثالث: أنواع المعاملات المالية

يقوم المصرف بدراسة حاجات ورغبات المتعاملين المالية ويعمل على ترجمتها الى معاملات مالية عن طريق التخطيط والتنظيم وعملية التنفيذ، وسنعرض أهم المعاملات المالية في الجهاز المصرفي[1]:

1. **تحويل الأموال**: فهو عملية مالية يتم بمقتضاها نقل مبلغ معين من المال من حساب إلى حساب مصرفي اخر، وقد يكون هذا الحساب مفتوحا باسم صاحبه، أو باسم عميل اخر؛

وعرفها بعض الاقتصاديين بأنها عملية دفع نقدية للنقود الكتابية، يسمح بالتحويل بين حسابين تابعين لنفس الشخص أو التحويل بين شخصين مختلفين؛

2. **عمليات القطع الأجنبية**: هي عمليات تحويل الأموال بين الحسابات من عملة إلى أخرى، بحيث تجرى عملية التحويل على أساس صرف العملات الأجنبية المتداولة؛
3. **قبول الودائع**: تتمثل في مختلف الحسابات والودائع التي تترك لدى البنوك المتمثلة في

الودائع الجارية مكونة من الحسابات الجارية أو حسابات تحت الطلب والودائع الادخارية التي تكون لأجل معين، تتمثل في ودائع التوفير وشهادات الإيداع؛

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، دط، 2000، ص97.

4. **المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية:** وتتمثل في الاستثمار في هذه الأوراق، وإدارة المحافظ المالية لصالح الزبائن، وتقديم الاستشارات المالية، وأيضا دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع لصالح العملاء؛
5. **القروض:** وهي عبارة عن عقد يلتزم بموجبه تسليم الزبون المقترض مبلغا من المال فور إبرام العقد، والقروض تكون لآجال قصيرة أو متوسطة، أو طويلة، وهناك مصارف متخصصة تمنح القروض لتمويل الأعمال التأسيسية والإنشائية، ولكل هذه القروض شروط خاصة من حيث تحديد السقف، والأقساط، والأجل، والفوائد، والضمانات؛
6. **الاعتماد البسيط:** هو العقد الذي يتعهد بموجبه المصرف بأن يضع مبلغا معينا من النقود تحت تصرف الزبون في مدة معينة؛
7. **بطاقة الاعتماد:** هي بطاقة مصنوعة على نحو خاص يصعب العبث في بياناتها أو تزويرها بحيث تخول لصاحبها حق التعامل في تسوية معاملاته الخاصة دون الحاجة إلى استخدام النقود أو الشيكات؛
8. **العمليات المالية:** وتشمل التعامل بالأسهم والسندات والمعادن الثمينة، بحيث تؤدي المصارف دورا مهما في إصدار الأسهم والسندات وإدارتها، فهي تستوفي قيمتها عند طرحها على الجمهور للاكتتاب، لمصلحة الشركات وتنوب أحيانا عن المكتتبين في دفع الأقساط الواجبة عليهم، وأيضا تقوم المصارف بالتعامل بالمعادن الثمينة بواسطة النقود والشيكات والحوالات.

المبحث الثاني: المعاملات المالية الإلكترونية

يواكب الاقتصاد اليوم ثورة تكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والمصرفي، حيث أصبحت التكنولوجيا ركيزة في تعزيز فرص البقاء والنمو والاستمرارية في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف، حيث سعت المصارف إلى ابتكار وسائل مالية وأساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد للمتعاملين، ونظرا لأن هذا القطاع سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية، فكان من الضروري إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك والتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية حديثة ومتنوعة، وذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا من وسائل إلكترونية، أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية واستبدالها بخدمات الكترونية حديثة كان لها دور فعال في تسريع المعاملات واختصار الوقت والمسافة.

المطلب الأول: ماهية المعاملات المالية الإلكترونية

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول في أنماط العمل المصرفي، في ظل العولمة المالية والاقتصادية الذي أدى إلى ظهور الصيرفة الإلكترونية، التي تعتمد على تقديم خدمات مالية ذات طابع إلكتروني، مما جعل الأنظمة الآلية في البنوك تتطور لتتكيف مع معطيات الثورة الإلكترونية.

أولا: التطور التاريخي للمعاملات المالية الإلكترونية.

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الالكتروني في بداية القرن العشرين، حيث برز اصطلاح (monétique) والذي يعني النقد بالإلكترونيك،، والتي انتشرت على نطاق دولي واسع[1]، وفي الستينات 1968 أصدرت مجموعة مكونة من ثمانية بنوك أمريكية بطاقة (American Bank) والتي تحولت فيما بعد إلى شبكة visa العالمية، وفي سنة 1986شرعت اتصالات فرنسا في تزويد غرفة

[1]- رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية. واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14. 15ديسمبر2004، ص316.

الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة، إن التطور الهائل الذي حدث في التسعينات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة منها ثورة الأنترنت أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة، ففي منتصف التسعينات ظهر أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية ليلاحق بروز مصارف من نفس النوع وبصورة متسارعة إلى مناطق اخرى، خاصة أن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي[1]، وفي سنة 1995 أنجزت (Netscape) أول برنامج يسمح بالدخول الى مواقع الواب، وأصبحت الصيرفة عبر الخطوط ممكنة.

ثانيا: تعريف المعاملات المالية الإلكترونية

تعرف المعاملات المالية الإلكترونية بأنها كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة وسائل إلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي وغيرها، وذلك من قبل المصارف والمؤسسات التي تتعامل بالتحويلات النقدية إلكترونيا[2]؛

وتعرف أيضا على أنها تلك المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية، وأوضحت بأن مصطلح إلكتروني يعني تقنية استخدام وسائل كهربائية، مغناطيسية، ضوئية أو الكترو مغناطيسية أو أي وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها[3].

وعلية تعد البيانات والنصوص، الصور، الأشكال، الأصوات، الرموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب من المعلومات التي يمكن تبادلها الكترونيا، بحيث ترسل هذه المعلومات عندما يتم إنشاؤها أو

[1]- بن منصور فريدة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي الجزائري**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غ م)، الجزائر، 2011، ص40.

[2]- عبد الهادي النجار، **بطاقات الإئتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 2002، ص25.

[3]- سميرة بريح، **دور الصيرفة الإلكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، غ م)، الجزائر، 2014، ص30.

إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بالوسائل الالكترونية، بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس[1].

وتعرف بأنها كل ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية إلكترونية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال إلكترونية، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك، وبذلك تحقق للبنك فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال ورفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة، حيث أصبحت اليوم وسيلة لا غنى عنها في المجتمعات المتطورة اقتصاديا وتقنيا، إلى جانب خدمات عديدة أخرى يمكن تقديمها من خلالها تبعا لتنوع وسائط الاتصالات وكلفتها[2].

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن عمليات تكون من خلال مواقع إلكترونية تقدم خدمات مصرفية ومالية وتجارية، لها وجود مستقل على الشبكة الالكترونية من حيث التعاقد وتقديم الخدمات المصرفية[3].

وتعرف المعاملات المالية الإلكترونية بمدى استخدامها لتكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان.

ويعرف بأنه أي عمل ممارس فعلا في مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، أما معناه المتصل بالأنترنت أي البنوك الالكترونية أو بنوك الويب، وتنحصر ضمن مفهوم وهو أن يقوم الزبون بمختلف معاملاته في أي مكان وزمان يريده[1].

---

[1]- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص440.

[2]- ايت زيان حورية، **الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، (المؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية)، عمان، الأردن، 2007، ص30.

[3] - يوسف أحمد أبو فارة، **التسويق الإلكتروني**، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة القدس، عمان، الأردن، ط1، 2003، 35.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص المفهوم التالي:

إنّ المعاملات المالية الإلكترونية هي تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة، تعتمد على ما أوجدته التكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات من وسائط أكثر فعالية وأسرع في الأداء، حيث أدت إلى استبدال بعض الخدمات التقليدية بخدمات إلكترونية تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، لتقدم الى زبائنها خدمات جديدة في مجال الصيرفة من خلال المعاملات المالية الالكترونية أو ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية،

المطلب الثاني: خصائص المعاملات المالية الإلكترونية.

تتميز المعاملات المالية الإلكترونية عن غيرها من المعاملات المالية التقليدية بعدة خصائص نذكر منها[2]:

1. **التعامل بها يتم إلكترونيا:** أهم ما يميزها أنها تتم إلكترونيا، فالمعاملات المالية الالكترونية هي تقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة، هذا ما أدى إلى استبدال الخدمات التقليدية بخدمات إلكترونية حيث شرعت مختلف البنوك بتكثيف الاستفادة من التقنيات الحديثة كالحواسيب الآلية وشبكة الأنترنت، وهذا ما حصل في بداية تطبيقاتها في البنوك الفرنسية حيث أصدرت مجموعة من البطاقات الإلكترونية كآلية لتسهيل عملية الدفع ما بين البنك والزبون؛
2. **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** حيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول عدد كبير من العملاء، دون التقيد بمكان أو زمان كما تتيح لهم طلب الخدمة في أي وقت وعلى طوال أيام الأسبوع؛

---

[1]- شعبان نادر، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات المالية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، دط، 2006، ص36.

[2]- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، أردن، ط1، 2009، ص . ص:456-472.

3. **التنظيم الدقيق للمعاملات المالية الالكترونية:** لا بد من توفر هذه الخاصية فالتطور التقني الحديث وثورة المعلومات التي شهدها العالم أدت إلى تغيرات كبيرة في المجتمع، حيث أصبح من اللازم والضروري أن يتدخل المشرع ليضع قوانين وأنظمة لتواكب تسارع تلك التغيرات وينظم نتائجها، حيث كان إعتراف المشرع بالوسائل التي تتم فيها المعاملات إلكترونيا قد ساهم في تعميم استخدام هذه الوسائل خاصة في إبرام العقود، وأصبحت المنافسة تقوم على تقديم أدق لهذه الوسائل، لأنه في بداية ظهورها كانت هذه الوسائل عرضة للتزوير والتلاعب والغش، إلاّ أن المراقبة والمتابعة المستمرة جعلتها آمنة يثق فيها الناس فهذا ما أدى إلى تراجع الوسائل التقليدية أمامها. ونظرا لما تتميز به الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف في كونها نمطية في جوهرها، وبالتالي تعتبر خدمة العملاء ميزة تنافسية تجعل المصرف مميزا عن غيره من المصارف، وتضيف إليه قوة تنافسية ومكانة متقدمة في السوق، وهو ما يجعل خدمة العملاء أحد المدخلات الاستراتيجية في القدرة التنافسية للمصارف الإلكترونية[1]؛

4. **استخدام الوسائل الإلكترونية:** أهم ما يميز المعاملات المالية الإلكترونية أنها تتعامل بوسائل إلكترونية حديثة، حيث تؤمن للمصارف وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية وإمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم وتوفير الخدمات الممكنة، فهذه الوسائل من أهم الأنواع التقنية؛

5. **عنصر التكنولوجيا:** العالم اليوم يعيش ثورة تكنولوجية تعتمد العلم والمعرفة والتطبيق العلمي وتعتبر البنوك من أهم القطاعات التي تأثرت بثورة المعلومات والاتصالات والتي شكلت عاملا مساندا لتنمية العمل البنكي، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محليا وعالميا وهو ما دفع بضرورة تحسين المعاملات البنكية واستخدام خدمات الدفع الإلكترونية[2]؛

6. ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات الإلكترونية، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات؛

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **تسويق المنتجات المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص351.

[2]- وائل الدبيسي، **العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص55.

7. اتصاف هذه المعاملات بالمرونة والسهولة والسرعة، مما يتيح توسيع دائرة التعامل المالي الإلكتروني؛
8. منح العملاء قدرة أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملائمة لهم فهذه الميزة التي توفرها الأنترنت تعتبر نقلة نوعية في علاقة البنوك مع عملائها.

المطلب الثالث: الأهمية العلمية والاقتصادية للمعاملات المالية الإلكترونية

للمعاملات المالية الإلكترونية أهمية كبيرة في النظام المصرفي، ويترسخ دورها كواحد من أهم الإنجازات العصرية في القطاع المالي، فبعد أن نشأت هذه المعاملات وتكونت ركائزها شيئا فشيئا انطلاقا من التجربة العملية والحاجات المستجدة، أصبحت المعاملات المالية الالكترونية اليوم وسيلة مهمة في المجتمعات المتطورة اقتصاديا وتقنيا، إلى جانب ما تقدمه من خدمات عديدة أخرى، وتتمثل أهميتها[1]:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة بدون الحاجة للإنتقال إلى البنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة، لأن تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة انشاء فرع جديدة له بما يحتاجه من مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة وممارسة البنك عبر موقعه على الانترنت تسويق خدماته البنكية وبعض المعاملات المالية تساعده على امتلاك ميزة تنافسية وتدعيم علاقاته مع عملائه مما يؤدي لزيادة ارتباطهم به والارتقاء على مستوى المعاملات التجارية؛
- إن دخول البنوك العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة، يلزم بضرورة دخول البنوك الصغرى لهذه الخدمة لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن عرض البنوك الأجنبية لخدماتها وقيام العملاء وفقا لذلك بالمقارنة بين خدمات جميع البنوك لاختيار ما يناسبهم؛
- تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات؛
- إن الصيرفة الالكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين البنوك وجعله متواصلا على مدار الوقت؛
- اختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية؛

[1]- أحمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية**، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2007، ص ـ ص: 203 . 204.

- قيام علاقات مباشرة بين البائع والمشتري؛
- توفير المزيد من فرص العمل الاستثمار؛

يشكل استخدام الانترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة البنك وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر؛

إن ثورة الاتصال والمعلومات أصبحت تؤثر في شؤون الحياة اليومية في البلدان المتقدمة، حيث تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باستعمال شبكة الانترنت لأغراض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، ومن المتوقع خلال السنوات القادمة أن تكون شبكة الانترنت عاملا رئيسيا في نجاح وبقاء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية التي ستهتم بهذه الخدمة، أما تلك التي ستبقى بعيدة عن هذا المجال فإنها تفقد القدرة التنافسية نتيجة لعجزها عن الحصول على التقنيات الحديثة وهذا ما سيقود لفقدها عملاءها، لأن البنوك العالمية أصبحت تقدم خدماتها عبر الشبكة، أصبحت تخير العملاء بين الطرق المتنوعة التي تناسبهم لسداد التزاماتهم، كما تقدم لهم أفضل معدل عائد على إبداعاتهم بالإضافة لتخفيض العمولات المستحقة عن الخدمات المصرفية المتقدمة عبر هذه الشبكة؛

للمعاملات المالية الإلكترونية أهمية بالغة في إنجاز المعاملات المصرفية عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية وترك التعامل مع البنوك وما فيها من زحام وبعض الاجراءات المعقدة، من خلال تقديم الخدمات المختلفة والمتنوعة لعملاء البنوك عبر الحدود وبما يؤدي إلى إزالة الحواجز بين هذه الحدود، وحدوث تخفيض هائل في تكاليف أداء العمليات المصرفية، بالإضافة إلى زيادة الخدمات الخاصة بتأمين حماية العملاء وضمان سرية تعاملاتهم المختلفة، فضلا عن انخفاض درجة الارتباط والولاء بين العميل

ومصرفه حيث تتم التعاملات من خلال استخدام شبكة الأنترنت، مما يؤثر ذلك على العلاقات التاريخية بين المصارف وعملائها[1].

[1]- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007، ص31.

المبحث الثالث: متطلبات البنى التحتية للصيرفة الإلكترونية

تعمل المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المزودة لخدمة الأنترنت معا لتطوير البينة التحتية لنظام المدفوعات عبر الأنترنت والتي تضمن لها بالعمل في ظل بيئة سليمة آمنة بحيث تمكن من تبادل البيانات الإلكترونية عبر الأنترنت وهو محور ارتكاز العمل المصرفي، ويجب توفر مجموعة من العناصر والمتطلبات لخلق الثقة العامة لدى الجمهور بالجهاز المصرفي من خلال قاعدته المتينة في تقديم مختلف الخدمات المالية الإلكترونية.

المطلب الأول: البنية التحتية للمعاملات المالية الإلكترونية

إن أي خطوة نحو الولوج لممارسة عمل الصيرفة الإلكترونية تتطلب توفر مجموعة من البنى الأساسية لنمائها وحسن سيرها وضمان سلامة نشاطها داخل البيئة المصرفية الإلكترونية[1].

هناك عدة متطلبات سواء تعلقت بالاقتصاد ككل أو بالمصرف نفسه ويمكن ايجازها في ما يلي:

1. **البنية التحتية التقنية:** تقع في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية لاسيما البنى التحتية المرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدول ومختلف القطاعات، ولذلك يجب أن تنشأ المصارف الإلكترونية في بيئة تتميز بالأعمال والتجارة الإلكترونية، والمتطلب الوحيد لضمان الاعمال الإلكترونية الناجحة وضمان الدخول لعصر المعلومات وعصر اقتصاد المعرفة، هو كفاءة البنى التحتية، وذلك لسلامة سوق الاتصال وتحديد السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالأنترنت؛ فلا تحيا الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين الذي يعيقهم كلفة الاتصالات وهذه المسألة تمثل أهم تحدي أمام اعمال الصيرفة الإلكترونية كما أن فعالية وسلامة بنى الإتصالات تقوم على سلامة التنظيم الإستثماري ودقة المعايير وتلائمها الدولي، وكفاءة

[1]- بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013 - 2014، ص350.

وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم دعامة للبنوك الإلكترونية بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات.

2. **البنية التحتية المعلوماتية:**

تتمثل في الأجهزة والبرمجيات والحلول وهذه دعامة الوجود والإستمرارية والمنافسة لدى مختلف البنوك, ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي بل ارتكز ايضا على التلاؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وذات فعالية للاستخدام الأمثل والسليم لوسائل البرمجيات، وضرورة الاهتمام باستيعاب أساليب التكنولوجيا بسرعة فائقة وكفاءة واقتناء الوسائل الحديثة وتطبيقها على نحو سليم حتى يمكن للمصارف الصمود أمام المنافسة الشديدة في ظل إزالة القيود؛

3. **الكوادر البشرية الكفؤة:**

لابد من توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة وتتطلب الكفاءات البشرية المدربة، حيث يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الإلكترونية وذلك يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية والادارية، ويجب أن يكون العملاء على دراية كافية بالتعامل مع الحسابات الآلية حتى انجاز عملياتهم المصرفية بأسرع وقت للتفاعل مع المتغيرات والوسائل الإستراتيجية الفنية والإدارية والمالية، بمعنى أن التفاعلية تكون أيضا مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدماتي أي تلك الافكار التي تأتي وليدة تفكير ابداعي وليست وليدة تفكير نمطي؛

4. **التفاعل مع المستجدات التقنية:**

إن مواكبة التطورات التقنية الحديثة يعد من المتطلبات الهامة لبناء الصيرفة الإلكترونية وتميزها، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع فرص التميز ويلاحظ أن أغلب المصارف وخاصة العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد لا نها تنتظر أداء الآخرين وربما يكون المبرر الخشية على أموال

المساهمين واجتياز المخاطر، وهو أمر هام وضروري لكنه ليس مانعا من الريادية لكنها حتما تتطلب السرعة لإنجاز ذلك؛

5. **التقييم المستمر**:

تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الإلكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الإلكترونية، وذلك بالاستعانة بخبراء ومحللين لمعرفة سلامة أداءها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها واتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة للحد من المخاطر بسن التشريعات التي تحفظ حقوق كل من المصارف والعملاء في حالة المصارف الإلكترونية وخاصة فيما يتعلق بالتوقيع الالكتروني؛

6. **الرقابة التقنية الحيادية**

بمعنى بقاء المصرف الإلكتروني وتطوره يرتكز على مدى تقييم الأداء ومن هنا أقامت غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها.

يجب أن يكون العملاء على دراية كافية بالتعامل مع الحسابات الآلية حتى انجاز عملياتهم المصرفية بأسرع وقت؛

- حصول المصارف على ترخيص بتقديم خدمات عبر الانترنت وذلك لحماية السوق المصرفي من مقدمي الخدمات المصرفية غير المرخص لهم؛
- الاهتمام بتطوير خدمات التوزيع فقد يحتاج مصرف الأنترنت إلى إرسال بعض المستندات للعميل كالإعتمادات المستندية أو خطابات الضمان أو دفتر الشيكات؛
- لابد من توافر قاعدة بيانات متكاملة وشاملة بين المصارف مع ايجاد آلية متكاملة للربط الالكتروني بين المصارف.

المطلب الثاني: الشبكات المعلوماتية

توفرت الشبكة العالمية الالكترونية على مجموعة متناسقة من البرمجيات ومختلف الشبكات وهي تتكون من الانترنت الانترانت، الأكسترانت، التي توفرت على عدة مزايا أتاحت سهولة التعامل وطورت الخدمة المصرفية المقدمة.

أولا : الأنترنت

1. مفهوم الإنترنت:

يمكن تعريف الانترنت على أنه مجموعة من شبكات الحواسيب على اختلاف أنواعها وأحجامها وشبكات الاتصالات ترتبط فيما بينهما لتقدم العديد من الخدمات والمعلومات بين الأفراد والجماعات، تعتمد نظم تراسل عالمية وبرمجيات تشكيل لغة تخاطب واحدة تفهمها جميع الشبكات والحواسيب المتصلة بالإنترنت تساعد على نقل وتبادل المعلومات، أو هو تجميع الشبكات متصلة فيما بينها التشكيل بذلك شبكة عالمية أكبر[1].

2. خصائص الأنترنت:

انفردت الأنترنت بخصائص ميزتها عن باقي الشبكات أهمها[2]:

الإنترنت مفتوحة ماديا ومعنويا: فبإمكان أية شبكة فرعية أو محلية في العالم أن ترتبط بشبكة الإنترنت وتصبح جزءا منها دون قيود أو شروط سواء من حيث الموقع الجغرافي أو التوجه السياسي أو الاجتماعي.

---

[1]. درب وردة، قمودة وهيبة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على وظائف المؤسسة**،(مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال، ورقلة، غ م)، الجزائر، 2012 ، ص17.

[2]. عزيزة عبد الحمن العتيبي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**، دار حامد، الأردن، 2010، ص18.

الإنترنت شعبية : فلا توجد وسيلة حاليا تضاهي شعبية الإنترنت لأنها وسيلة جماهيرية وليست مقصورة على فئة معينة، فسرعة التواصل عبر الشبكة الإنترنت هي سرعة الضوء ناقلة معها البيانات والمراسلات والمعارف والمداولات المالية والعقود والاستشارات، فقد أصبح العالم كوكبا لا يعرف فيه التوصل دوما.

الإنترنت تجارة إلكترونية هائلة: فالإنترنت تعد وسيلة تجارية وتسويقية فعالة مقارنة مع الوسائل الأخرى، فالتجارة في المستقبل وأسواقها ستكون على الشبكة.

الإنترنت متطورة باستمرار : فالبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة الشبكات هي متطورة ومستمرة في النمو نحو الأحسن، فعالم الإنترنت كل يوم يعدنا بالجديد والمفاجآت والاختراعات والابتكارات المذهلة.

3. خدمات الأنترنت

تقدم شبكة الإنترنت العديد من الخدمات لمستخدميها، هذه الخدمات يمكن ذكرها كما يلي[1]:

أ. خدمات البريد الإلكتروني: ويعد من أهم الخدمات التي تقدمها الشبكة وأشهرها فمن خلاله يسمح للمستخدمين تبادل المراسلات بين الأفراد من أطراف العالم، وبسعر زهيد وبسرعة فائقة وللبريد الإلكتروني عدة ميزات هي:

- سرعة وصول الرسالة في المستقبل؛
- عدم الرد على الرسائل الإلكترونية؛
- يمكن إبقاء الرسائل الإلكترونية على حالها أو طبعها، كما يمكن إعادة إرسالها ومعاينتها؛
- التفاعلية بمجرد وصول رسالة جديدة يؤشر لها عند وقت الاستعمال؛
- مجهولية صاحب الرسالة حيث لا يظهر على الشاشة.

[1]. درب وردة، قمودة وهيبة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على وظائف المؤسسة**،(مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال، ورقلة، غ م)، الجزائر، 2012 ، ص19.

ب ـ المجموعات الإخبارية : هي منتديات تجمع بين الأفراد مهتمين بنفس الموضوع، منظمين في شكل مجموعات اهتمام كل مجموعة معالجة أو مناقشة موضوع معين بحيث تأخذ اسمها من نوعية أو صنف الموضوع المعالج.

ج ـ بروتوكول نقل الملفات وتبادلها : يستخدم هذا البروتوكول عند تبادل المعلومات بين الحواسيب، سواء تعلق الأمر بنصوص أو برامج، أو صور وغيرها، ويمكن عبر هذا البروتوكول طبع المعلومات من حواسيب أجنبية خارجية على الحواسيب الخاصة وبالعكس.

ومن أهم خصائص هذا البرنامج العمل بشكل تفاعلي بين المستفيد والحاسب المضيف على الجانب الآخر من الشبكة أو من خصائص أيضا أن يكون تحقيق شخصية ورقم حساب وعنوان البريد الإلكتروني، وكلمة عبور تمكنك من الاستفادة من الجهاز على الطرف الآخر.

د ـ خدمات تيلنت Telinet : وهي خدمة الربط عن بعد، وهي عبارة عن برنامج خاص يتيح للمستخدم أن يصل إلى جميع الحواسيب في جميع أنحاء العالم، وأن يرتبط بها، بحيث تجعل من الممكن استخدام البرامج الجاهزة للحواسيب الأجنبية، بل وتجعلها كما لو أنها موجودة داخل الحواسيب الشخصية، بحيث لا يعرف المستفيد أثناء الاتصال على أي حاسوب يعمل وتسير التلينت وفق مبدأ خادم الزبائن المستفيدين الذي يضع الزبون والحاسوب عند البرنامج المرغوب فيه أما عناوينها فتكون من خلال نقاط سلاسل من الأرقام مقسمة إلى أقسام يحددها الحاسوب بدقة فائقة.

ثانيا : شبكة الإنترانت:

توفرت التكنولوجيا الإتصال على شبكة الإنترانت والتي توفرت على على خدمات جعلتها محور اهتمام الكثير لما توفرخ من خدمات[1].

[1]. – عزيزة عبد الحمن العتيبي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**، دار حامد،، الأردن، 2010، ص20.

1ـ تعريف الإنترانت: تعرف الانترنت على أنها شبكة داخلية خاصة بالمؤسسة، لكنها تستخدم بروتوكولات الإنترانت وكل أدواتها.

كما تعرف كذلك أنها شبكة محلية تعتمد تقنيات الإنترنت والشبكة العنكبوتية والسطح البيني الذي تتميز به الحواسيب الميكروية، ويهدف استخدامها إلى تحسين آليات الاستغلال المشترك للموارد والمعلومات، والرفع من كفاءة العمل الذي يميز المؤسسة أو الشركة المعينة.

2ـ أسباب استخدام الإنترنت: تستخدم شبكة الإنترنت بصورة واسعة من قبل المؤسسات المتوسطة والكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- **تخفيض التكاليف:** يعمل جهاز الخادم في شبكة الإنترنت على تقليل الحاجة من جودة نسخ متعددة من البرامج وقواعد البيانات وهذه لوجود تشابه بنيوي بين الإنترنت والأنترنت، حيث تسمح هذه البنية بخدمة تنزيل الملفات والتطبيقات بسهولة ويسر، وكذلك وصول للبيانات المشتركة إلى المستخدمين كل حسب صلاحيته، وبتالي يمكن للمؤسسة أن تستغني عن الكثير من المطبوعات والنماذج الورقية التي تقدم الإنترنت حلولا إلكترونية لها مثل: دليل الهاتف وطلبات الصيانة والخدمات الإدارية المتعددة.
- **توفير الوقت:** تساهم الإنترنت تقليل الكثير من الوقت الضائع في الإتصال بين أقسام وإدارات المؤسسة الواحدة، كما يعد وسيلة ضمان لدقة سير الاتصالات وعدم تكرارها، فإن تنظيم تبادل المعلومات الإدارية يتم عن طريق نماذج معيار بث متفق عليها ولا يتم إرسالها عن طرق النظام الداخلي قبل إستيقاء المعلومات المطلوبة بكاملها، من تم يتم حفظها آليا في الجهاز المزود أو جهاز خادم البريد الإلكتروني، وتظهر لدى الطرف الثاني بعد وقت قصير جدا، وبذلك تؤمن الإنترنت الدقة وتوفر الوقت.
- **الاستقلالية والمرونة:** توفر الإنترنت إمكانية النفاذ إلى موارد المعلومات عن طريق تطبيق واحد هو المستعرض ومن منصاب عمل مختلفة، تمكن هذه الميزة المستفيدين من الولوج إلى محتويات

الجهاز الخادم بغض النظر عن منصة العمل التي يعملون عليها، إضافة إلى أن نشر المعلومات عن طريق الموقع الداخلي يتم في الزمن الحقيقي ولا يحتاج إلى أي عمليات إعداد مسبقة.

- **تسخير خدمات الإنترنت:** تسمح الإنترنت للمستخدم باستعمال الخدمات التي توفرها الإنترنت مع الفرق في كون هذه الخدمات تتم على مستوى المؤسسة وهي تسير من خلال ما يسمى بخادم الإنترنت

ثالثا : شبكة الإكسترانت :

سنتطرق إلى شبكة الإكسترانت ومختلف وظائفها:

1ـ تعريفها: وتعرف على أنها نتائج تزاوج كل من الإنترنت والأنترنت، فهي شبكة إنترنت مفتوحة على المحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسات المتعاونة معها والتي لها علاقة بطبيعة نشاطها بحيث تسمح لشركات أعمال المؤسسة بالمرور عبر جدران نارية التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول البيانات المؤسسة (أو على الأقل جزء)، وقد يكون هؤلاء الشركات موردين، موزعين، شركاء عملاء أو مراكز بحيث تجميع بينها شراكة عمل في مشروع واحد[1].

فالإكسترانت إذن وجدت قصد الاستجابة للتعامل مع المحيط الخارجي، أي لتوفير السهولة والسرعة في التعامل مع الأطراف الخارجية عن المؤسسة من موردين، زبائن، وتنظيمات حيث تستخدم كذلك تطبيقات شبكة الإنترنت في نقل وتحويل البيانات والمعلومات.

2ـ أصناف الإكسترانت: وتنقسم الإكسترانت من جهة نظر الأعمال إلى ثلاثة أصناف أساسية:

- **شبكات الإكسترانت للتزويد:** تربط هذه الشبكات مستودعات البضائع الرئيسية مع المستودعات الفرعية بغرض سير العمل فيها آليا، للمحافظة على قيمة ثابتة من البضائع في

[1] – بشير عباس العلاق ، سعد غالب ياسين ، **الأعمال الإلكترونية** ، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006، ص- ص: 59-60.

المستودعات الفرعية استاد القاعدة نقطة الطلب للتحكم في المعروض، وبالتالي تقليل احتمال رفض الطلبيات بسبب عجز في المستودع.

- **شبكات الإكسترانت للتوزيع:** تمنح صلاحيات للمتعاملين مستندة إلى حجم تعاملاتهم، وتقدم لهم خدمات الطلب الإلكتروني وتسوية الحسابات مع التزويد الدائم بقوائم المنتجات الجديدة والمواصفات التقنية وما إلى ذلك من خدمات أخرى.
- **شبكات الإكسترانت التنافسية:** تمنح للمؤسسات الكبيرة والصغيرة فرص متكافئة في مجال البيع والشراء عن طريق الربط فيما بينها قصد تبادل المعلومات عن الأسعار والمواصفات التقنية الدقيقة للمنتجات مما يرفع من مستوى الخدمة، ويعزز وجود المنتجات.

المطلب الثالث: أهداف ومعيقات البنى التحتية للصيرفة الإلكترونية

أولا: أهداف البنى التحتية للمعاملات المالية الإلكترونية.

تتمثل أهداف أهداف الصيرفة الألكترونية فيما يلي[1]:

1. **تحقيق ميزة تنافسية:** وهذا من خلال تمكينها من التعامل مع الأسواق المستهدفة وعناصر البيئة المحيطة بها بصورة أفضل حيث الهدف الأساسي هو كسب عدد أكبر من العملاء والحفاظ عليها؛
2. **تحقيق الربحية في الأجل الطويل:** يساهم استخدام المصارف للأنظمة الإلكترونية في تحقيق معدلات ربحية وهذا من خلال انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية وارتفاع ربحية قطاع عملاء الصيرفة الإلكترونية بسبب انخفاض حساسيتهم السعرية إذا ما قورنت بعملاء الخدمة المصرفية التقليدية؛
3. **توفير فرص تسويقية جديدة:** يتيح نظام توزيع الصيرفة الإلكترونية من خلال برامج البحث إمكانية أكبر للعملاء لإجراء عمليات التسويق الإلكتروني؛

[1]– سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، غ م)، الجزائر، 2011/2010، ص 55.

4. **توزيع واسع الانتشار:** تهدف الأنظمة الإلكترونية الحديثة إلى تغطية واسعة الانتشار، حتى تصل الخدمة للعميل في أي مكان، فيستطيع بذلك الحصول على ما يرغب من خدمات مصرفية، دون الحاجة إلى الإنتقال إلى مبنى المصرف أو الوقوف المطول في طوابير الانتظار؛
5. **تحسين جودة الخدمة المصرفية:** تهدف البنية التحتية لتهيئة كامل متطلبات السوق من خدمات والعمل على تقديمها بأحسن الأشكال العصرية.

ثانيا: معيقات البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية

رغم المزايا العديدة التي تتمتع بها الصيرفة الإلكترونية إذ أن لها مخاطر تعيق عمل العديد الأنشطة، ومن أهم هذه المخاطر نذكر منها[1]:

1. **المخاطر الإستراتيجية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الإستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق الربح المناسب بين كل الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإلكترونية، وبما لا يعرض المصرف إلى المزيد من المخاطر ولا يؤثر على مركزه التنافسي، وتأتي أهمية هذه المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل المصرف، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي تحتاج كل منها لضوابط وقائية تتوافق مع ظروف كل مصرف؛
2. **المخاطر التشغيلية:** يمكن أن تتعرض بنية أنظمة الصيرفة الإلكترونية إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:
   - عدم التأمين الكافي للنظم بحيث يمكن اختراق نظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها، سواء تم ذلك خارج المصرف أو من العاملين به، بما يلتزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الإختراق؛
   - عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو اعمال الصيانة، التي تنشأ من عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما

[1]- صراع كريمة، **واقع وافاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، جامعة وهران، غ،م)، الجزائر، 2014/2013، ص99.

زاد الاعتماد على جهات خارج المصرف لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا؛

- إساءة الاستخدام من قبل الزبائن ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التامين الوقائية أو سماحهم لعناصر إجرامية للدخول إلى حسابات عملاء اخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية او قيامهم بعد اتباع اجراءات التامين الواجبة.

3. **مخاطر السمعة:** وتنشا مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه عدم اكتمال متطلبات البنية التحتية للمصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية الإلكترونية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكييف اهتمام المصرف بتطوير رقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية؛
4. **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمعالجة غسيل الاموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافق قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.

خاتمة:

من خلال دراستنا هذا الفصل نجد تطور المعاملات المالية من تقليدية لتصبح إلكترونية من خلال الابتكار المصرفي وإدخال التكنولوجيا الحديثة واستخدام الأنترنت وهذا ما أفرزته ظاهرة العولمة، وكان القطاع المصرفي من أهم القطاعات وأكثرها تأثيرا واستجابة فقد سهلت المعاملات المالية الالكترونية بوجودها توفير الكثير من الجهد والتكاليف المالية اضافة الى السرعة وربح الوقت.

ولهذه المعاملات الإلكترونية أنظمة ووسائط تقوم عليهم لتصبح المنظومة المصرفية قوية وفعالة سنتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مظاهر المعاملات المالية الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية وخصائصها.

المبحث الثاني : أنظمة الدفع والتسوية الالكترونية.

المبحث الثالث: وسائط المعاملات المالية الالكترونية.

تمهيد:

إن دخول العالم فيما يسمى بالعولمة أدى إلى تطوير القطاع المالي والمصرفي عبر العالم، ففي ظل هذه التحديات عرف القطاع المصرفي تطورا تكنولوجيا وإلكترونيا قام عليه استحداث وتحولات هامة في أجهزته وبرامجه وأنظمة تشغيله، هذا ما أدى إلى تطبيق تقنيات حديثة تمكن المصارف من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل، وقد ترافق تطور الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت مع تطور التقنيات الحديثة من وسائل وأنظمة دفع إلكترونية أدت إلى تنويع الخدمات المالية، حيث أن هذا التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إعتمد بشكل أساسي على الوسائط الإلكترونية الحديثة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى أهم مظاهر المعاملات المالية الإلكترونية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكترونية؛

المبحث الثاني: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية؛

المبحث الثالث: أنظمة المعاملات المالية الإلكترونية.

المبحث الأول : وسائل الدفع الإلكترونية

عرفت التجارة الإلكترونية نموا كبيرا مما دفع المتعاملين في المؤسسات المالية الى المناداة بإيجاد نظام مالي يقوم بتقديم الخدمات المالية على المستوى العالمي، ولمواجهة هذه التحديات لم يكن أمام المصارف سوى العمل على إيجاد وسائل دفع الكترونية تكون متكاملة ومتنوعة لأنها تعتبر مؤشرا اقتصاديا لأي دولة، الأمر الذي دفع البنوك في مختلف أنحاء العالم إلى تحديث وسائل الدفع، لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات المالية، حيث سمح التطور التكنولوجي باستحداث وسائل دفع إلكترونية ذات فعالية وكفاءة تكون غير مكلفة، ولكن يتطلب مراعاة التنظيم القانوني ودرجة الأمان العالية لمختلف وسائل الدفع الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة وسائل الدفع الإلكترونية

مع التطور الاقتصادية العالمي ظهرت المدفوعات الالكترونية في الميادين المالية والمصرفية، حيث أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية الأكثر مرونة في التعامل والاستجابة لمتطلبات العصر، وذلك لتحسين أداء وجودة المعاملات المالية والمصرفية بشكل خاص والمعاملات الاقتصادية بشكل عام.

أولا: نشأة وسائل الدفع الحديثة

إنّ ظهور وسائل الدفع الالكترونية ساهم في تراجع النقود التقليدية، حيث تعتبر من أهم الخدمات التي استحدثتها المصارف التجارية الأمريكية في سنوات الستينات، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات المتعامل بها ورقم حسابه على شريط مغناطيسي، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل بأن يستفيد بعديد من الخدمات في المجالات التجارية بواسطة المصارف وقبولها منح الائتمان لحاملها [1]،

ولقد مرت النقود الالكترونية بعدة مراحل نذكرها كالاتي:

[1]- زياد سليم رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2003، ص18.

1-**المرحلة الأولى:(من 1914إلى بداية الخمسينات)**: يعود ظهور الفكرة الأولى سنة 1914عندما أصدرت شركة (WESTEM UNION) في الولايات المتحدة الأمريكية بطاقة تسديد المدفوعات، تمنح لبعض الزبائن المميزين الحصول على امتيازات خاصة، كما تمكنهم من الحصول على تسهيلات زمنية لدفع مستحقات الشركة عليهم، وفي سنة1917 قامت بعض المحلات التجارية الكبرى والفنادق وشركات البترول والسكك الحديدية والتلغراف باتباع نفس الفكرة، وفي سنة 1924 أصدرت شركة GENERAL MOBILOIL بطاقة لزبائنها تمكنهم من التزود بالبنزين من المحطات التابعة للشركة، على أن يدفعوا ثمنه في تواريخ لاحقة، وتعتبر هذه البطاقة أول بطاقة ائتمان حقيقية ونلاحظ أن استخدامها كان فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق استعمالها محدودة وضيقة.

2-**المرحلة الثانية:** (من بداية الخمسينات إلى منتصف السبعينات): يمكن اعتبار سنة 1951 التاريخ الحقيقي لظهور وسائل الدفع الإلكترونية، ويرجع إلى حادثة وقعت للمحاميين CHIDER NAMAR AND OUARNEF من مدينة نيويورك، عندما كانا يتناولان الطعام في أحد المطاعم الفخمة في منهاتن، ففوجئا بعدم وجود النقود اللاّزمة للتسديد فوقعا بذلك في وضعية حرجة حيث لم يكونا معروفين لدى صاحب المطعم، ومن تلك اللحظة بدأ التفكير في إنشاء مؤسسة تضمن للمطاعم المشتركة لديها دفع حساب العملاء المنضمين لهذه المؤسسة مقابل اشتراك معين، بعد إبراز هؤلاء العملاء للبطاقات المصدرة لهم من قبل المؤسسة للمطعم، على أن يرسل للعميل في نهاية كل شهر كشفا ليقوم بسداده[1].

ولم تمض على هذه الحادثة سوى عدة أشهر حتى أنتجت البطاقة الدولية DINERS CLUB والتي يمكن لحاملها استخدامها في دفع ما يترتب عليه تجاه المحلات والفنادق الكبرى على ضمان نادي الداينرز، وفي هذه الفترة دخلت البنوك مجال البطاقات، فأصدر بنك فرانكلين عام 1951 بطاقة لعملائه وعملاء البنوك الكبرى، وفي سنة 1958 صدرت البطاقة AMERICAN BANK عن أكبر بنكين في العالم أنداك وهما بنك أمريكا وبنك تشي منهاتن، ثم تأسست مؤسسة خاصة بها

[1]- فداء أحمد يحي الحمود، **النظام القانوني لبطاقات الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 1999، ص 20.

سميت CORP NATIONAL BANK AMIRICARED كما عرفت AMERICAN EXPRESS تعويضا للشيك السياحي الذي أصدرته قبل نصف قرن.

3-**المرحلة الثالثة: (الصورة الحالية لوسائل الدفع الإلكترونية)** : يمكن اعتبار إنشاء منظمة الفيزا كارد سنة 1977 باتفاق البنوك التي تصدر بطاقة AMERICAN BANK بداية للمرحلة الثالثة، وهي الصورة الحاضرة لبطاقات الائتمان، بسماحها لأي بنك في العالم بأن يكون عضوا فيها وفقا لشروط خاصة وتتولى المنظمة التنسيق بينهما[1].

ثانيا: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة على أنها:

تعرف وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقها في التبادل المالي إلكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية التقليدية وهي عبارة عن طريقة سهلة وسريعة وامنة[2].

وتعرف بأنها كل عملية تحويل الأموال خلاف العمليات المنشأة بموجب شيك أو سند أو ورقة مالية أخرى، ويجري تنفيذ التعليمات بواسطة جهاز إلكترونيا عبر أي وسيلة اتصال[3].

وتعرف أيضا على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عنبعد عبر الشبكات العمومية للاتصال[4].

إنّ وسائل الدفع الالكترونية الحديثة حسب اللجنة الأوروبية هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على حامل إلكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب تصدر مقابل إيداع مقابل مبلغ

---

[1] – محمد عبد الحليم عمر، **الجوانب الشرعية والبنكية والمحاسبية لبطاقة الائتمان**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، دط، 1997، ص39.

[2] – محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص178.

[3] – زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**،اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، دط، 2006، ص . ص: 239 .240.

[4] – ناظم محمود الشومري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008، ص25.

مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل إلكتروني للقطع والأوراق المالية[1].

من خلال ما تقدم من التعاريف السابقة نستخلص المفهوم التالي:

نستطيع ان نعرف وسائل الدفع الإلكترونية بأنها شكل متطور لوسائل الدفع التقليدية حيث أن الفرق بينهما هو أن وسائل الدفع الالكترونية تتم معاملاتها إلكترونيا دون وجود للحوالات أو القطع النقدية، فهي مجموعة من الوسائل والتقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال إلكترونيا بشكل مستمر وآمن، وذلك من أجل تسديد دين ما على السلع أو الخدمات، تلغي العلاقة المباشرة بين الدائن والمدين.

المطلب الثاني: أشكال وسائل الدفع الإلكترونية

تعددت وسائل الدفع الإلكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنت، ومن أهم هذه الوسائل نجد:

أولا: بطاقات المعاملات المالية الإلكترونية

الدفع بالبطاقات الإلكترونية أو النقد البلاستيكي هو أكثر الطرق انتشارا واعتمادا حول العالم، ومع تطور دائم لهذه البطاقات وآليات استعمالها، حيث تعتبر بطاقات الدفع الإلكتروني من أهم الاستخدامات الإلكترونية في الأعمال المصرفية، وتأتي بطاقات الدفع الإلكتروني في مقدمة الاستخدامات المصرفية لأنها تعتبر وسيلة وفاء تضمن التبادل والتعاون بين البنوك والزبائن وتوضع تحت تصرف المستهلكين للوفاء بمعاملاتهم مع التجار.

1-**تعريفها:** عرف الفقه الفرنسي البطاقات الإلكترونية على أنها تتألف من مستطيل مشكل من مادة البلاستيك، ذات مقياس موحد، هذا السند يتضمن مجموعة من الاشارات الواضحة المضغوطة بشكل

[1]- رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية**، مجلة العلوم الاقتصادية، ب سنة، ص11.

بارز، الاسم وصف الجهة المصدرة، رقم البطاقة، تاريخ انتهاء الصلاحية، التوقيع وكذلك شريط مغناطيسي يسمح بقراءة المعلومات المضغوطة، ورقم الحساب[1].

لقد عرف المشرع الفرنسي البطاقات في المادة 57 – 01 من المرسوم التشريعي المؤرخ في 30/ 1935/10 بأنها "كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلاّ من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بإصدار البطاقات كالمصارف ومصالح البريد"[2].

وتعرف أيضا على أنها بطاقات مستطيلة من البلاستيك تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع حاملها، بشكل بارز على وجه البطاقة ورقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، وبموجب هذه البطاقة يمكن لحاملها سحب المبالغ النقدية من ماكنات سحب النقود، وأن يقدمها كأداة وفاء للسلع والخدمات، أو قد تكون أداة ائتمان[3].

من خلال ما تقدم من التعاريف نستطيع أن نعرفها كالاتي:

نعرف بطاقات المعاملات المالية على أنها تلك البطاقة التي تكون عبارة عن بطاقة من البلاستيك وتحمل كافة المواصفات الشكلية، التي تصدرها مؤسسة مجازة وتسلمها إلى عميلها بهدف استعمالها في سحب النقود أو التسديد، كما تتيح لحاملها باتخاذ الإجراءات اللازمة لخصم وتحويل مبلغ معين من حسابه لدى البنك.

2-أنواعها:

وعلى صعيد البطاقات الإلكترونية فانه يمكن التمييز فيما بينها بحسب الوظيفة التي تؤديها، اذ أن قانون رقم91 . 1382 الفرنسي المؤرخ في 30/12/ 1991 أضاف حكمين خاصين بالبطاقات الإلكترونية مما خلق التمييز بين التعداد الاقتصادي للبطاقات الإلكترونية وعليه نجد:

---

[1] – زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2006، ص18.

[2] – عماري خليدة، مداني حسينة، **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تحديث خدمات الجهاز المصرفي**،(مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، غ م، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م) الجزائر،2016/2015، ص21.

[3] – نضال سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص118.

أ. **البطاقات الممغنطة:** تتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية، تحمل شريط ممغنط يتضمن اسم صاحب البطاقة بالإضافة الى رقم يمثل رقم البطاقة، تكون القيمة المالية مخزنة فيها والتي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها عبر الانترنت [1].

أيضا هي بطاقة تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تسمح لحاملها بسداد ثمن السلع والخدمات التي تحصل عليها من بعض المحلات التجارية، والتي تقبل التعامل بهذا الأسلوب من الوفاء بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة للبطاقة، وذلك بتحويل ثمن السلع والخدمات من حساب العميل إلى حساب التاجر، ويتم السحب مباشرة من البنك[2].

هي بطاقة تخول لحاملها إمكانية سحب مبالغ مالية نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال أجهزة خاصة، حيث يقوم العميل بإدخال بطاقته إلى جهاز خاص الذي يطلب منه إدخال رقمه السري وتحديد المبلغ الذي يريد سحبه لتتم عملية صرف المبلغ آليا [3].

ب.**البطاقة الذكية (smart card)**: هي بطاقة تفاعلية تتضمن ذاكرة دقيقة وشريط إلكترو مغناطيسي قابل للقراءة إلكترونيا وبمقدوره التفاعل مع وحدات الصرف الآلي، ويمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود وتخزين كافة البيانات الخاصة بحاملها (كالإسم والعنوان والمصرف المصدر للبطاقة والمبلغ المصروف والمتبقي)، فهي تغني عن حمل النقود، ويمكن إعادة شحن البطاقة مرة أخرى برصيد جديد[4].

وتعرف أيضا أنها من أحدث البطاقات البلاستيكية المنتجة على الصعيد العالمي، تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة، بحيث تضاف شريحة إلكترونية بالشريط المغناطيسي، تضم هذه الشريحة في طياتها معالج رقائق صغير يعطي قدرة على خزن المعلومات داخل حافظة خاصة، مثل المعلومات الشخصية

---

[1]- بن عميور أمينة، **البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب**، (مذكرة شهادة الماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الاعمال، جامعة منثوري، كلية الحقوق، قسنطينة، غ م) الجزائر، 2004 ـ 2005، ص 12.

[2]- محمد نور، سناء جودت خلف، **التجارة الالكترونية**، دار الحامد، جامعة عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 131.

[3]- عبد الفتاح بيومي حجازي، **نظام التجارة الالكترونية وحمايتها**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2002، ص110.

[4]- محمد عمر الشويرف، **التجارة الإلكترونية في ظل النظام العالمي التجاري**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2013، ص141.

وأيضا تطبيقات مثل الرقم السري، مطابق البصمة، التوقيع الإلكتروني، كلمة السر، خوارزميات تشفير معينة[1].

للبطاقة الذكية إمكانية تخزين ومعالجة آلاف البايت byte من البيانات الإلكترونية تفوق بثمانين مرة على البيانات المخزنة في الشريط المغناطيسي الموجود في البطاقة الممغنطة(الذي له قابلية الخزن دون المعالجة) وذلك لكون الشريحة تحتوي على الرقائق الدقيقة مع الدوائر المتكاملة القادرة على عملية الخزن[2].

ثانيا: النقود الإلكترونية(الإفتراضية)

مع تطور الصناعة المصرفية وظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الإقتصادية، أدى إلى ظهور شكل جديد من النقود، أطلق عليها الاقتصاديون مسمى النقود الإلكترونية وسوف نتطرق الى نشأتها وماهيتها:

- **تعريفها** : استخدمت عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية(digital money)أو العملة الرقمية(digita currecy) بينما استخدم البعض مصطلح النقدية الإلكترونية[3].

ونستطيع تعريف النقد الإلكتروني على أنّه النقد الافتراضي والذي يتمثل في برامج تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات مفتوحة خاصة الانترنت، وهنا يكون الإحتياطي النقدي المعد سلفا مخزن في الكمبيوتر، وعلى خلاف حامل النقد التقليدي الذي يشتري في الأسواق العامة فإن حامل النقد الإلكتروني تقدمه البنوك إلكترونيا[4].

---

[1]– محمد ناصر إسماعيل، **البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية في بنك العراق)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد37، ب سنة، ص82.

[2] – mark furletti ، **anove view of smart card technologie and markers**، payements cards center، thé Independence Mel، Philadelphia، usa، April، 2002، pg03.

[3] – محمد ابراهيم الشافعي، **النقود الإلكترونية ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني**، دار النهضة العربية، مصر، دط، 2009، ص58.

[4]– محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، دط، 2006، ص45.

تعرف أيضا على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية، التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية[1].

ويعرفها البعض بأنّها قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وبتخزينها في جهار إلكتروني، بحيث تكون متاحة للمستهلك بعد ذلك، وتكون غير مرتبطة بحساب بنكي، تحظى بقبول واسع وتستعمل كأداة للدفع ولتحقيق أغراض أخرى[2].

ثالثا: الأوراق التجارية الإلكترونية

مع التطورات الحاصلة كان لابد للمؤسسات المالية أن تطور كافة وسائل الدفع لتتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، فقد تم إحداث أوراق تجارية إلكترونية محل التقليدية لتسهل عمليات الشراء والتبادل.

1-**الشيكات الإلكترونية:** هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي إعتدنا التعامل بها، حيث يعرف بأنه رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه[3].

---

[1] – لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى تجربة الجزائر**، (رسالة ماجستير في الاقتصاد تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، غ م)، الجزائر، 2008 / 2009، ص48.

[2] – نورا صباح عزيزي الجزراوي، **أثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية**، (ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، غ م)، الجزائر، 2011، ص33.

[3] – نبيل صلاح محمود العربي، **الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية دراسة مقارنة**، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، ص67.

وتعتمد هذه الشيكات على وجود وسيط بين المتعاملين ويطلق عليه جهة التخليص، وغالبا ما يكون البنك، حيث يتم فتح حساب وتحديد التوقيع الالكتروني للعميل ويقوم المشتري مثلا بتحرير الشيك بتوقيعه الإلكتروني ويرسله بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع الذي يوقعه كمستفيد إلكترونيا ثم يقوم بإرساله إلى البنك الذي يتولى مراجعته ويخبر كل الطرفين بإتمام إجراء المعاملة المصرفية[1].

2-**السفتجة الإلكترونية**: لا يختلف تعريف السفتجة الإلكترونية عن مثيلتها الورقية، بحيث تعرف بأنها محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص اخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد. ويوجد نوعين من السفتجة هما:

أ. **السفتجة الإلكترونية الورقية**: وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقة كأي سفتجة تقليدية ويتم معالجتها إلكترونيا عند تقديمها للبنك لتحصيلها.

ب. **السفتجة الإلكترونية الممغنطة**: وفيها يختفي أي دور للورق وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة وتعالج إلكترونيا[2].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بزيادة دور وسائل الدفع عالميا ما أهلها بأن تتميز بصفات أكسبتها القبول العالمي بما توجهه من خدمات متنوعة، وفي نفس الوقت تم توجيه عدة انتقادات لها سنذكرها فيما يلي:

[1]- رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ص145.

[2]- نوري منير، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، ص: 238.

أولا: المزايا

نظرا لما تقدمه وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات والتسوية مع عملائها ترجم لنا عدة مميزات، من أبرزها نجد[1]:

1. **القبول الدولي:** تتميز وسائل الدفع الالكتروني بالقبول من جميع دول العالم لما يتوفر فيها من تكنولوجيا حديثة؛
2. **شبكة عامة:** حيث يتم التعامل بين العديد من الافراد الذين لا توجد بينهم روابط معينة قبل ذلك؛
3. **الكفاءة:** إن صفقات الدفع الإلكتروني أقل تكلفة من الطرق الاخرى، وهذا ما يشجع على زيادة أنشطة الإعمال، حيث أنّ تحويل النقد الالكتروني على الانترنت يكلف أقل من إجراءات عمليات بطاقات الدفع، لأنّ التحويل يتم عبر بنية أساسية متواجدة عبر الانترنت، ومن خلال نظم الكمبيوتر الموجودة فإن التكلفة الثابتة للعناصر المادية للقيام بعملية النقد الالكتروني تكاد تكون صفرا، ولأن الانترنت ذات مجال عالمي فإن المسافة التي على العملية الإلكترونية لا تؤثر في التكلفة؛
4. **لا تخضع للحدود:** يمكن اجراء التحويل من أي مكان في العالم وفي أي وقت كان، ذلك لاعتمادها على الانترنت، أو بالشبكات التي لا تعرف الحدود الجغرافية ولا السياسية؛
5. **تسرع عمليات الدفع:** يتم إجراء المعاملات المالية وتبادل معلومات التنسيق الخاصة فورا في وقت اني دون الحاجة لأي وساطة، مما يعني تسريع العملية؛
6. **سهولة الحيازة:** يستطيع كل فرد استخدام النقود الالكترونية، فالتجار يمكنهم الدفع لتجار اخرين في علاقة شركة بشركة، والمستهلكون يمكنهم الدفع من واحد لأخر، والنقد الالكتروني لا يستلزم أن يكون لدى أحد الطرفين ترخيص خاص؛

[1]- عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر، 2007، ص07.

7. **بسيطة وسهلة الاستخدام**: تسهل وسائل الدفع الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تغني عن استعمال الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف[1]؛
8. **تخفيض التكاليف**: من أهم مزايا الصيرفة الإلكترونية هو تخفيض التكاليف عن عاتق المصرف، بحيث يتخلص المصرف من أعباء فتح فروع أخرى جديدة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة، وذلك لأن نظام المصرف الإلكتروني ينقل المصرف وخدماته المتنوعة إلى كل عميل حيث ما كان؛
9. **المداومة اليومية**: العمل اليومي بمعنى خدمة متواصلة 365 يوما في السنة بما فيها أيام العطل والأعياد.

ثانيا: العيوب

رغم ما حققته وسائل الدفع الالكترونية من ميزات إيجابية فإنها في ذات الوقت معرضة لعدة مخاطر في تعاملاتها نذكر منها[2]:

1. **المخاطر الأمنية**: يعد البعد الامني أحد أهم الموضوعات التي شغلت العاملين في القطاع البنكي والمتعاملين، لأنها لا تتعلق فقط بالمستهلك وإنما تمتد الى التاجر ومصدر البطاقات، فقد تتعرض البطاقة الإلكترونية المملوكة للتاجر أو المستهلك للسرقة أو التزييف، وقد يتم التزوير عن طريق تعديل البيانات المخزنة في البطاقات الإلكترونية أو على البرمجيات أو على القرص الصلب، قد يحدث الخرق الأمني نتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع الانترنت، ولا ننسى خطر القرصنة الإلكترونية، فلكل هذه التهديدات والتصرفات السابقة أن تؤدي إلى آثار أمنية وقانونية ومالية خطيرة[3]؛

---

[1]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2012، ص297.

[2]- محمد حسين منصور، **المسؤولية الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، المصر،2007ب ط، ص.ص: 101- 102.

[3]- خشة حسيبة، **وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري**، (مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، مسيلة، غ م)، الجزائر، 2015 2016، ص22.

2. **خطر عدم السداد:** أهم خطر يواجه مصدري البطاقات هو مدى قدرة سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك خطر تحمل البنك نفقات ضياعها وأيضا الزيادة في الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية للمتعامل وعدم السداد يترتب على حامل البطاقة وضع اسمه في القائمة السوداء؛
3. **المخاطر القانونية:** تتعرض وسائل الدفع لمخاطر قانونية منها:
   - انتهاك القوانين واللوائح مثل غسيل الأموال؛
   - إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية؛
   - مدى وضوح وشفافية الالتزامات الخاصة لكل طرف فعلى سبيل المثال تثار مسألة قانونية للأطراف المختلفة في حالة التزييف والغش؛
4. **المخاطر المالية**[1]: بحيث يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصرف المركزي، إضافة إلى مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الافراد.

[1]- نظام سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 3، 2010، ص165.

المبحث الثاني: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية

أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين المصارف من تقديم خدماتها لعملائها لم تكن معروفة من قبل، وقد ترافق تطور الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت مع تطور التقنيات الحديثة وتنوع الخدمات المالية حيث أن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتمد بشكل أساسي على الوسائط الإلكترونية الحديثة وأخذ الجمهور يتداولها من خلال العديد من الأشكال.

المطلب الأول: البنوك الإلكترونية

جاءت البنوك الإلكترونية كاتجاه حديث ومختلف عن البنوك التقليدية بوصفها تنفرد في تقديم خدمات متميزة عن مثيلاتها من البنوك التقليدية لاحتياجات المتعاملين معها في إطار تطبيق التجارة الإلكترونية.

أولا: ماهية البنوك الإلكترونية

أدت التطورات التكنولوجية العالمية إلى ظهور شبكة الأنترنت، ولقد اعتبرت هذه الشبكة ثورة في مجال الاتصالات وتبادل ونقل البيانات والمعلومات وقد لعب ذلك دورا حيويا وأساسيا في تطور وتقدم الصناعات المصرفية، حيث اسفر ذلك عما أطلق عليه بنوك الأنترنت أو البنوك الإلكترونية.

وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك الإلكترونية مثل بنوك الأنترنت، البنوك الإلكترونية عن بعد، البنك المنزلي، البنك على الخط، بنوك الخدمة الذاتية، وبنوك الويب، وعلى الرغم من هذه الاختلافات فإن جوهر البنوك الإلكترونية من لا يخرج عن اطار قيام الزبون بإدارة حساباته أوانجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الأنترنت سواء تم ذلك في المنزل أو من المكتب وفي أي وقت يرغب به ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد.

وعليه يمكن تعريف البنوك الإلكترونية على أنها البنوك الإفتراضية التي تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت على النحو الذي يسهل مختلف العمليات المصرفية التي تنجزها البنوك التقليدية[1].

وتوصف البنوك الإلكترونية بأنها بنوك القرن الواحد والعشرين، فهي كما أشار اليها علماء الادارة المصرفية بالمعالجة العصرية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللا نقدي.

وعرف البعض البنوك الإلكترونية بأنها منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف ودون عمالة بشرية، بينما اشار اليها آخرون بأنها منافذ لتسليم الخدمة المصرفية قائمة على الحسابات الآلية ذات مدى ومتسع زمني أي خدمات لمدة 24 ساعة ومكانيا في أماكن منتشرة جغرافيا[2].

وتعرف البنوك الإلكترونية أيضا بأنها وسيلة إلكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الأنترنت وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم واجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنوك [3].

من خلال التعاريف السابقة نستطيع تقديم تعريف شامل للبنوك الإلكترونية:

البنوك الإلكترونية ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا وتجاريا وإداريا واستثماريا شاملا له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات أو اتمام الصفقات على المواقع الإلكترونية.

---

[1]- محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص228.

[2]- طارق طه، **ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، دط، سنة2007، ص162.

[3]- محمود محمد ابوفروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2012، ص25.

ثانيا: خصائص البنوك الإلكترونية

تحقق البنوك الإلكترونية العديد من المزايا والفوائد لكل من البنوك والعملاء.

1-بالنسبة للبنوك:

تحصل البنوك الإلكترونية على عوائد أكبر مما تحصل عليه البنوك التقليدية، حيث تقدم خدمات الحسابات الجارية بأسعار أكثر ارتفاعا أسعار الفائدة على القروض فيها منخفض مما يحقق ايرادا للبنك الإلكتروني كما تتمكن البنوك الإلكترونية أيضا من تخفيض تكاليف أداء عملياتها المختلفة حيث تستغني عن الكثير من الأماكن والموظفين كما تساعدها أيضا على زيادة القدرات التنافسية مع نظيراتها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2- بالنسبة للعملاء:

إن البنك الإلكتروني يدفع أعلى العوائد للعملاء على شهادات الايداع الأمر الذي يحقق ايرادا كبيرا للعميل، كما يمكن العميل من الحصول على الخدمات المصرفية في أسرع وقت ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة، ولا يعرض العميل للوقوف في طوابير الانتظار بالبنك، كما يقدم له بعض الخدمات بدون دفع أية رسوم مثل خدمة دفع الفواتير إلكترونيا، ويوفر في وقت وجهد العملاء وييسر لهم الحصول على كل البيانات والمعلومات الخاصة بهم[1]. ونذكر منها أيضاً:

- إمكانية الوصول إلى عدد أكبر وقاعدة عريضة وأوسع ؛
- سرية المعاملات والتعاملات التي تميز البنوك الإلكترونية والتي تزيد من ثقة جمهور الزبائن والعملاء فيها؛
- كفاءة الأداء المرتبطة بوظائف فنية ومالية وتسويقية وقانونية واستشارية وادارية متصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني؛

[1]- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة الأولى ، سنة2007، ص34.

- تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية ؛
- تسهل على العميل الإتصال بالبنك عبر الانترنت ليقوم بتنفيذ إجراءات تنتهي في اجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية؛
- تقديم خدمات متميزة تحت مسمى خدمات البطاقة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق[1].

ثالثا: أنواع البنوك الإلكترونية

وفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الاشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الإنترنت[2]:

1. الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2. الموقع التفاعلي أو الاتصالي: بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصال بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

3. الموقع التبادلي: وهو المستوى الذي يمكن القول فيه أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصور السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير واجراء كافة الخدمات الاستعلامية واستخدام الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

---

[1]- عامر ابراهيم قنديلجي، **التجارة الالكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص180.

[2]- بوفليح نبيل وفرج شعبان، **مداخلة بعنوان البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، شلف، 28/27 نوفمبر 2007، ص06.

المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآلي ATM*

تعد آلات الصرف الذاتي من أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا واستخداما في مجال الخدمة المصرفية.

أولا: ماهية أجهزة الصراف الآلي

بدأ استخدام أجهزة الصراف الآلي بشكل متعارف عليه سنة 1967، بأحد فروع بنك باركليتر بالمملكة البريطانية، وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي لذا سميت آنذاك بالصارف النقدي وعقب النجاح الذي صادفته تلك الآلات، بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنك first national، ثم ما لبثت أن انتشرت آلات الصرف الذاتي في مختلف أنحاء العالم خاصة بعد دخول شركة IMB للحسابات الآلية في مجال تصنيع تلك الآلات. وتعرف أجهزة الصراف الآلي على أنها محطات طرفية إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي يتم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية دون توقف ودون مساعدة من الصارف البشري (موظف البنك)[1].

هناك ثلاثة قنوات مصرفية من آلات الصرف الآلي وهي:

1. **آلات الصرف بعيدة المدى:** محطات طرفية الكترونية متواجدة في أماكن بعيدة جغرافيا عن مبنى الصرف، بحيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي، نظرا لوجود تجمعات من العملاء الحاليين والمحتملين بها، الهدف الرئيسي وراء استخدام هذا النوع من الآلات هو تحقيق درجة أكبر من الملائمة المكانية، ومن الأمثلة عن تلك الأماكن النوادي الرياضية والمطارات وغيرها.

* **ATM** : AUTOMTED TELLER MACHINES.

[1]- طارق طه، **ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، د ط، سنة2007، ص162.

2. **آلات صرف داخلية:** تتواجد داخل هياكل المصرف والغرض منها امتصاص الطلب الزائد، والهدف الرئيسي وراء استخدم هذا النوع من الآلات هو تخفيض الضغط الناتج عن صفوف الانتظار، ويعني ذلك أن هذه النوعية من الآلات توفر الملائمة الأدائية للخدمة المقدمة للعميل.

3. **آلات الصرف خارج المبنى:** محطات طرفية إلكترونية متواجدة حول المبنى الخارجي للمصرف بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملائمة الزمنية للخدمة[1].

ثانيا: أنواع أجهزة الصراف الآلي[2].

تساهم أجهزة الصراف الآلي بدور مهم في توزيع المنتجات المصرفية من خلال الأنواع التالية:

- **الموزع الآلي للأوراق (DAB)***: هي صورة بسيطة للمكننة في القطاع المصرفي، فهي آلات أوتوماتيكية تمكن العملاء من سحب مبالغ نقدية من أرصدتهم وفق سقف وذلك باستخدام البطاقات البنكية كبطاقات السحب أو بطاقات الصراف الآلي، تتواجد داخل البنوك، الشوارع العامة، المحطات، المجمعات التجارية...الخ، تعمل دون توقف وتكون هذه الأجهزة موصلة بوحدة مراقبة الكترونية تقوم بقراءة المدرات المغناطيسية للبطاقة، والتي تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها فهذه الأجهزة سهلت على العديد من الإجراءات وبالتالي تفادي الازدحام والأخطاء, وحيث تسمح للمتعامل سحب مبلغ من المال دون الحاجة اللجوء الى الفرع.
- **الشباك البنكي الآلي(GAB)****: يعد أكثر تعقيدا من الأول، فبالإضافة الى خدمة السحب النقدي يقدم هذا النوع خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك, تحويل...الخ والشبابيك الأوتوماتيكية متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

---

* **DAB** : DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLER.

** **GAB** : GUICHET AUTOMATIQUE BANCAIRE.

[1]- كمال مولوح ومحمد طلحة، **الصيرفة الالكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في بنوك الجزائر واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، 27/26 افريل 2011، ص04.

[2]- محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، مرجع سبق ذكره، ص232

- **النهاية الطرفية لنقطة البيع الالكترونية (TPV)**[*] تسمح هذه النهاية الطرفية بخصم قيمة مشتريات المتعامل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصل مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للمتعامل بشكل يخصم قيمة المشتريات من رصيده وتضاف الى رصيد المتجر الكترونيا.

ثالثا: خصائص الصراف الآلي

من أهم خصائص جهاز الصراف الآلي ما يلي:

- الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف؛
- خدمات الصراف الآلي عملية وسهلة الاستخدام من قبل أي شخص، حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة؛
- أجهزة الصراف الآلي قريبة وملائمة لأماكن الشراء والتسوق، حيث إنها متوفرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية، الفنادق،. ..الخ؛
- خدمات الصراف الآلي تلغي الحاجة الى حمل النقود إذ باقتناء البطاقة يمكن التسوق واجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الاموال؛
- اجهزة الصراف الآلي يمكن الوثوق بها بدرجة اكبر من غيرها نظرا لأنها على درجة عالية من الامان وغير معرضة للأخطاء المحاسبية[1].

المطلب الثالث: الهاتف المصرفي

تقدم البنوك مجموعة من الخدمات المصرفية تماشيا مع تطور هذه الأخيرة على المستوى العالمي والهاتف المصرفي هو نوع من تطور هذه الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

---

[*] **TPV :** TERMINAL POINTE DE VENTE.

[1]– سماح شعبور– مصباح مرابطي، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، جامعة العربي تبسي، تبسة)، الجزائر، 2016، ص52.

1-تعريفه: الهاتف المصرفي هو عبارة عن خدمة مقدمة من قبل المصرف أو غيرها من المؤسسات المالية، والتي تمكن العملاء من أداء مجموعة من المعاملات المالية عبر الهاتف، دون الحاجة لزيادة فروع البنك أو الة الصراف الآلي، حيث يعمل لمدة 24 ساعة وباستمرار طوال العام وبلا اجازات يستطيع العميل برقم سري خاص أن يسحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات والفواتير المطلوبة، وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مستنديه، ويوجد اتصال مباشر بين الهاتف الخاص للعميل وكمبيوتر البنك، وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم هاتف يتواصل العميل مع حسابه لدى بنكه ومن ثم يطلق عليه الهاتف المصرفي[1].

2- خصائص خدمات الهاتف المصرفي:

يقدم المصرف إلى عميله أنواعا مختلفة من خدمات الهاتف المصرفي يستفيد منها خلال ساعات اليوم ولكنها محدودة من حيث عددها، لأنها تنحصر بالعمليات التي يستغرق تنفيذها وقتا طويلا لعدة أسباب نذكر منها:

- العمليات المصرفية المعقدة يستغرق إنجازها وقتا طويلا كالتحويل المصرفي، إصدار الشيكات المصرفية أو غيرها من العمليات، ما يؤدي الى ارتفاع كلفتها على العميل والمصرف معا؛
- يصعب على العميل من الناحية التقنية تنفيذ عمليات كبيرة أو معقدة عبر الهاتف لأن بعض هذه العمليات يحتاج إلى معلومات أو تعليمات يجب إبلاغها للعميل أو عليه تزويد المصرف بها أوترحيلها الى النظام المعلوماتي في المصرف خلال تنفيذ العملية منها الاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية الصادرة[2].

3-أنواع خدمات الهاتف المصرفي: تتمثل الخدمات التي يقوم بها المصرف حاليا من خلال الهاتف المصرفي بعمليات إطلاع والعمليات العقدية.

---

[1]- محمد حسن رفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانترنت**، ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2004، ص146.

[2]- وائل الدبيسي، **دليل العمليات الالكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، بيروت، الطبعة الثانية، 2010، ص ص: 216-218.

أ. **عملية الاطلاع:** إن عمليات الاطلاع هي العمليات التي يقوم العميل بتنفيذها على حساباته المفتوحة لدى المصرف، استنادا إلى العقود التي جرى توقيعها بينه وبين المصرف عند بداية التعامل، أو عند طلب الإستفادة من هذه الخدمة فعندما يقوم العميل بتنفيذ أية عملية إطلاع على حساباته لا يقوم المصرف في المقابل بأي عمل من جهته بل إن العميل يتعامل مع جهاز الكمبيوتر لدى المصرف من خلال برنامج معلوماتي، وتنتهي العملية بانتهاء عملية الاطلاع وبالتالي لم ينشأ أي عقد بين الطرفين ولم يوكل العميل مصرفه القيام بأي عمل.

تنحصر عمليات الاطلاع من خلال خدمة الهاتف المصرفي في:

- الاطلاع على الرصيد؛
- الاستفسار عن العمليات المرحلة؛
- الاطلاع على أسعار العملات الاجنبية؛
- الاطلاع على سوق الاسهم؛
- الاطلاع على الايداعات قيد التحصيل.

ب. **العمليات العقدية:** إن العمليات العقدية هي العمليات التي يقوم بتنفيذها المصرف بناء على طلب العميل، استنادا إلى العقود التي جرى توقيعها بينهما عند بداية التعامل أو عند طلب الاستفادة من الخدمة وإن كل عملية فيها تمثل عقدا مستقلا بحد ذاته فإذا ألغيت أية واحدة منها، لا تأثر سلبا في غيرها من العمليات أو في رصيد الحساب، ويمكن حصر هذه العمليات في:

- طلب دفتر الشيكات؛
- وقف دفع الشيكات تفاديا لوصول الشيك الذي فقد حامله الى اياد غير آمنة وتستفيد منه عن طريق قبضه من المسحوب عليه عن غير وجه حق ويستطيع صاحب الشيك توقيف العملية عم طريق خدمة الهاتف المصرفي.

المبحث الثالث: أنظمة الدفع والتسوية في المعاملات المالية الإلكترونية

إنّ التحول التكنولوجي المعاصر أدى إلى فرض أنظمة جديدة في المعاملات المالية الإلكترونية، حيث تم استحداث مختلف برامجها وأنظمتها في البنوك لتكون ملائمة لمتطلبات الصيرفة الإلكترونية، وسنتطرق إلى أهم نظم الدفع والتسوية الالكترونية.

المطلب الأول: أنظمة الدفع

تعتبر أنظمة التبادل والتحويل الإلكتروني ذات أهمية بالغة في عمل البنوك، فباستحداث هذه الأنظمة سهل معاملات البنوك.

أولا: نظام التحويل المالي الإلكتروني EFT*

يعتبر نظام التحويلات المالية جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية، حيث يتيح هذا النظام نقل الأموال أو تحويلها بطرقة آمنة وبأقل تكلفة وأقل مخاطر في حدود ما تسمح به التكنولوجيا الحديثة.

1-**تعريفه:** هي عبارة عن عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة (crédit et débit) إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق[1].

يعرف أيضا بأنه عملية تحويل للأموال تبدأ أو تنفذ من خلال وسيلة إلكترونية كالهاتف، الحاسوب، أو شريط مغناطيسي بهدف أمر أو توجيه منشأة مالية بإجراء قيد دائن أو مدين في

* **EFT**: **E**lectronic **F**ound **T**ransfer.

[1] - خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، دط، 2008، ص48.

الحساب، يتيح هذا النظام بطريقة آمنة إلكترونية نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات[1].

من خلال ما تقدم من التعريفات نستخلص المفهوم التالي:

يمكن تعريف نظام التحويل المالي الإلكتروني على أنه عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع بقدر معين يقيد في حساب آخر، بناء على أمر يصدره العميل عن طريق وسيلة إلكترونية كالأنترنت، بحيث يتدخل وسيط ثالث عادة ما يكون البنك باعتباره يملك هذه البرمجيات لإجراء التحويل بشكل آمن وتمنح له الصلاحية للقيام بهذا الامر، بحيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط لتحصيل المبلغ المطلوب من العميل الذي يقوم بتعبئة نموذج الدفع لدى الوسيط، فيقوم هذا الأخير بإرسال النموذج إلى دار المقاصة الآلية، والتي تقوم بدورها بإرسال النموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل.

2-إجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني:

تنفذ عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة(التاجر)، بحيث يمكّن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين، ويختلف نموذج التحويل الإلكتروني عن الشيك في صلاحيته لأن عملية صلاحيته تسوى لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات.

[1]- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2012، ص 56.

ثانيا: نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDI *

تستمر التكنولوجيا في تقديم تقنيات مبتكرة وجديدة ساهمت بشكل كبير في تطوير المعاملات المالية، ومن بين هذه الابتكارات هي نظامEDI.

1-**تعريفه:** التبادل الالكتروني للبيانات هو مجموعة من المعايير التي يتم استخدامها في تبادل معلومات العمل وتناقلها عبر الشركاء التجاريين من خلال أجهزة الكمبيوتر، وفي تنفيذ صفقات الأعمال بطريقة إلكترونية، ويتم إستخدام نظام تبادل البيانات الالكتروني في نقل المعلومات التي تخص الإستعلامات، طلبات الشراء، التسعير، حالة الطلبيات، جدولة المواعيد، الشحن والاستقبال، كيفية تسديد الفواتير والعقود وغيرها[1].

ثالثا: نظامSWIFT**

مع التطور المستمر في نظم الدفع الالكترونية ظهر جيل جديد من هذه الأنظمة وهو نظام سويفت، الذي يعمل على ربط البنوك وإتمام مختلف المعاملات المالية الالكترونية.

1- **التعرف على هيئة سويفت:** في الاصطلاح كلمة (Swift) تعني (سريع) أي سرعة تنفيذ العمليات المالية، وهي عبارة عن شركة تعاونية تشكلت منذ 35 سنة في بلجيكا بواسطة 239 بنك موزعة على 18 دولة، هذه الشركة مسيرة ومراقبة كليا من طرف الشركاء والبنك المركزي هو المشرف الرئيسي على المراقبة، ويتألف مجلس إدارة سويفت من 25 عضوا وإن المسؤولين الإداريين كلهم من مجتمع مصرفي دولي، وإنّ هدف الجمعية لا يتمثل في تحقيق الأرباح بل في تأمين عمل شبكة دولية للاتصالات الإلكترونية وتوفير وسيلة مضمونة آليا لتسوية المدفوعات، تأسست للرد على احتياجات

* **EDI** : ELECTRONIC DATA INFORMATION

** **SWIFT**: Society For Worldwide Interbank Financial and Telecommunication.

[1]- بركان أمينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي**،(أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غ م)، الجزائر، 2014/2013، ص130.

العمليات المصرفية، ومن الناحية التقنية تضمن تسيير العمليات بأجهزة الإعلام الآلي للشبكة باتصالات خاصة [1].

2- تعريفها: هي شبكة ما بين البنوك أنشئت من أجل تعويض التلكس لأنه لم يكن آمنا وسريعا بما فيه الكفاية، وهي تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة مثل عمليات التحويل وعمليات على العملات، هذا النظام مقدم من طرف مجموعة من الخبراء والمحللين أخصائيين في هذا المجال ومراكز خدمة الزبائن، بحيث أصبحت المصارف تستطيع أن تستفيد إيجابيا من قدرات تسيير رأسمالها العامل وفتح مختلف المعاملات المالية[2].

3-عمليات نظام سويفت في البنوك:

يسمح النظام للبنوك من إجراء التحويلات وتبادل الرسائل في العمليات التالية:

- مدفوعات الزبائن؛
- التحويلات المالية التي تتم بين المؤسسات المالية؛
- عمليات الصرف الأجنبي، القروض الفردية وقروض المشاركة، الودائع، خيارات العملات الأجنبية وعمليات مبادلة أسعار الفائدة؛
- الإعتمادات المستندية وعمليات التحصيل المستندي وخطابات الضمان؛
- مطابقة كشوف الحسابات بين البنوك.

[1]- مناعة موزة، **أنظمة الدفع والتسوية كآلية لتطوير الخدمات البنكية**، (مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م)، الجزائر، 2015/2014، ص. ص: 26. 27.

[2]- زروقي مصطفى، **دوافع إستعمال شبكة سويفت في المعاملات الدولية**، محاضرات في تمويل التجارة الخارجية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة2008، ص04.

المطلب الثالث: أنظمة التسوية

تعتبر نظم المدفوعات والتسوية الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال بين البنك والمتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، ويعتبر النظام المالي، البنوك، الوسطاء، والأسواق المالية ونظم الدفع بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث.

بحيث تنقسم نظم التسوية إلى:

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

يهدف هذا النظام إلى تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الذي يرضي جميع المتعاملين، سواء كان بنك أو زبائن.

1-**التعريف بالنظام (RTGS)**[*]: ويعرف ب **R**eal **T**ime **G**ross **S**ettlement **S**ystem ونستطيع أن نقسمها إلى جزأين كما يلي[1]:

- **Real time**: وتعني أن أوامر الدفع تكون منفذة بشكل متواصل ومستمر في الحال عند دخولها النظام؛
- **Gross Settlement**: تعني أن المبلغ الاجمالي لكل أمر دفع من الأموال يكون قد تم تحويله؛
- وتشير كلمة **Settlement** في آلية عمل هذا النظام إلى أن التحويل الفعلي للأموال من بنك الإرسال إلى بنك الإستلام وبشكل نهائي، يعني أن تكون حتمية وعدم قابلية التسوية للإلغاء، وبمعنى أوضح أن التسوية هنا في هذا النظام تكون غير مشروطة وحتمية؛

[*] **RTGS**: Real Time Gross Settlement System.

[1]- عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة الملك عبد العزيز الإقتصاد والإدارة**، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد02، 2007، ص54.

وعليه يعرف نظام التسوية الإجمالية الفورية على أنه نظام مركزي إلكتروني أنشأ بموجب الأمر لرقم 04/05 بتاريخ 2005/10/13 للتسوية، بحيث بموجبه يتم يتسنى تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، كما أنه نظام نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف[1].

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية

إن عملية عصرنة نظم الدفع عرفت دفعة جديدة من الانظمة، ويعد نظام المقاصة الالكترونية من ضمن الأنظمة الأساسية التي ساعدت على تطوير التجارة الالكترونية.

1-**تعريفها:** يعرف نظام المقاصة الإلكترونية على أنه شبكة تعود ملكيتها وحق تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، وتعمل على تبادل المعلومات التي تشمل كل من (البيانات، ورموز الشبكات، والخدمات وتحصيل الأقساط)، حيث تقوم بتحويل النقود من حساب العملاء إلى حسابات أفراد آخرين، كما سعت العديد من الدول إلى تطوير نظام المقاصة الإلكترونية منذ 1960 وقد شارك في تطويرها القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، واستخدمت فيه تقنيات متطورة لأن هذا النظام يستوعب عددا ضخما من الشيكات وأوامر الدفع المقدمة من مختلف البنوك، سواء كانت مقدمة في صور شرائط كمبيوتر ممغنطة أو في صورة بطاقات إلكترونية، ثم يكون إجراء المقاصة فيما بينها سريع وقادر على معالجة مختلف التحويلات المالية التي قد تكون حكومية أو تجارية[2].

[1]- Lucien Camara، **impact de la mise en place d'un système RTGS sur l'organisation ، le système d'information et la gestion de la liquidité dune banque**،(mémoire en master، Bank et finance، centre africain d'études supérieures en gestion)، France، 2002،pg10.

[2]– طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، **العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة**، (مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، غ م)، الجزائر، 2016، ص 44.

1-**إجراءات عملية المقاصة الإلكترونية** :في حالة ما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة دون المرور بوسيط، فعندها يتوجب على التاجر أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصادق عليه لصالح التاجر ثم يقوم التاجر بإرسال الإعتماد إلى البنك لإقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق عليه يضمن ذلك.

2-**أهداف عملية المقاصة الإلكترونية**:

تتمثل أهداف المقاصة الإلكترونية في[1]:

- الانتقال من نظام المقاصة التقليدية إلى نظام المقاصة الإلكترونية؛
- التوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك؛
- تحصيل الشيكات في نفس اليوم ؛
- زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء؛
- الحد من زيادة حجم الشيكات المعادة؛
- معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقا؛
- التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك؛
- الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع.

[1] – غسان فاروق غندور، **طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المفوعات بين الأطراف المتبادلة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول، سوريا، 2012، ص 581.

ثالثا : نظام التسوية الدورية المتعددة الأطراف NS*

يقابل نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS نظام التسوية متعددة الأطراف، بحيث لا تحدث التسوية فورا عند إرسال أوامر الدفع للنظام، ولكن بشكل نمطي عند استلام النظام لأمر الدفع يقوم فورا باختبار المستلم في حالة ما إذا كان أمر الدفع موافق للمعايير التي يضعها النظام بتقدير المدفوعات الصافية أو التزامات التسوية لكل شريك، وبعد ذلك تتم عملية التحويل للأموال وإنجاز التسويات لكن في نهاية اليوم.

نظام التسوية متعددة الأطراف لا يحتاج إلى وكلاء، حيث ينقسم النظام إلى جزأين هما :

1. **غرفة المقاصة**: حيث تسجل كل أوامر الدفع والتأكد ما إذا كانت تستوفي القواعد والشروط الخاصة بالنظام، وبعد ذلك يتم التنازل عنها للشركاء المستلمين، وفي نهاية اليوم تقوم غرفة المقاصة بتقدير التزامات التسوية الصافية لكل عضو وتخبر الأعضاء بها.
2. **وكالة التسوية** : وهي التي تقوم بعد ذلك بتحويل الأموال فعليا.

وبذلك يتضح أن وظيفة غرفة المقاصة يمكن أن تكون مؤداة بواسطة أي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية، خاصة حكومية.

وعلى جانب اخر من نظام NS، نجد أن نظام RTGS يعمل عادة من خلال وكالة التسوية، حيث يتطلب النظام الاستمرارية أو فورية التسوية[1].

المطلب الثالث: مزايا وعيوب أنظمة الدفع والتسوية

نتيجة لاتساع رقعة التعاملات المصرفية باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في تطوير أنظمة الدفع والتسوية لمختلف التحويلات المالية الإلكترونية، مما أكسبها ميزات إيجابية جعلها محور

* **NS** : Netting System

[1]– مناعة موزة، **أنظمة الدفع والتسوية الحديثة كآلية لتطوير الخدمات البنكية**، (مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م)، الجزائر، 2015/2014، ص34.

إهتمام المصارف بها، لكن في نفس الوقت ظهرت لها بعض العيوب، والتي سنتطرق لكل منهما في هذا المطلب.

أولا: مزايا أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية

يترتب عن استخدام أنظمة الدفع والتسوية مجموعة من المزايا متمثلة في[1]:

1-**زيادة كفاءة أنظمة الدفع**: نظرا لاتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال، فقد أصبح من السهولة على المتعامل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات الدقيقة بأداء صحيح وبكفاءة عالية؛

2-**إنخفاض التكاليف**: قللت شبكة نظام المقاصة الآلية تكاليف التحويلات المالية المتمثلة في معالجة الوثائق والشيكات بالنسبة للشركات بحيث تستفيد البنوك من هذه الميزة لأن المصارف التشغيلية ستقل، وكذلك يوفر نظام سويفت إنخفاض تكلفة تنفيذ معاملات البنوك والمؤسسات المالية من خلال رسائل سويفت وذلك بشكل ملحوظ مقارنة مع إرسالها عبر التلكس؛

3-**توفير النقدية بصورة فورية**: يؤدي نظام التحويلات المالية الإلكترونية إلى تحسين التدفق النقدي، من خلال ما توفره من موثوقية التدفق؛

4-**تيسير العمل**: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يؤدي الى رفع فعالية نظام العمل؛

5-**زيادة رضا العملاء**: تكفل سرعة عمليات أنظمة الدفع والتسوية وانخفاض تكلفتها إلى تحقيق رضا العملاء وتوطيد علاقتهم في التعامل مع التاجر والبنك؛

[1]- محمود أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط2، 2012، ص57.

6-**السرعة:** تتيح مختلف أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية سرعة تنفيذ العمليات المالية والتبادل الإلكتروني للبيانات، وإرسال الرسائل المتعلقة بالتعليمات والمعاملات المالية بحيث تستغرق في نظام سويفت مابين 20إلى 50 ثانية للوصول إلى المرسل إليه التي تعتبر كأقصى سرعة يصلها هذا النظام؛

7-**السرية والإتاحة:** يقوم نظام سويفت والتبادل الإلكتروني للبيانات بنقل الرسائل في سرية وأمان من خلال تشفير الرسائل في مراحل إنتقالها، علاوة على قيام هذه الأنظمة بتكوين مفتاح للرسالة الخاص بمستخدم الرسالة عند نقلها والتأكد عند الإنتقال ؛

8-تعمل هذه الأنظمة بإتاحة شبكة الإتصالات وربط مختلف المتعاملين من بنوك ومؤسسات بشكل متصل 24سا وعلى مدار 07 أيام.

ثانيا: عيوب أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية

تتعرض مختلف أنظمة الدفع والتسوية للعديد من المخاطر التي تأخذ الأشكال التالية [1]:

- **الارتفاع النسبي للتكلفة:** تعاني بعض أنظمة الدفع الإلكتروني من ارتفاع التكلفة كما هو الحال لنظام التبادل الإلكتروني مما يجعله غير مناسب للشركات المتوسطة والصغيرة؛
- **مخاطر التفكك الشبكي:** تنشأ مخاطر التفكك الشبكي بسب أن أوامر الدفع المرسلة للتنفيذ قد تتفكك إلى المستفيدين، ويحدث ذلك في حالة عدم وجود بنية أساسية لتنفيذ العمليات، وهذا يعني أن التفكك الشبكي يحصل في حالة عدم القدرة على تسوية العمليات المالية، مع العلم أن هذا النوع من المخاطر يوجد بشكل واسع داخل الأنظمة الشبكية الموحدة للمصرف، خاصة في حالة استخدام نظام الدفع الفوري(RTGS)، يعني أن عمليات التسوية البنكية لم تستلم المبلغ المستحق وهذا يعتبر من المخاطر الأكثر أهمية، وأيضا الخطر الثاني المتمثل في التفكك الشبكي مما يلزم إعادة التفاوض بين الطرف المرسل والطرف المستقبل؛

[1]- خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2009، ص450.

- **مخاطر التشغيل:** هي عبارة عن المخاطر الناتجة عن المشاكل التي تصاحب العناصر التشغيلية في عملية التسوية كعطل الحاسوب والأخطاء البشرية وتلف خطوط الاتصال بين الأنظمة أو قرصنتها، فهذه المخاطر تسببها مشاكل معينة في البرمجيات تؤدي إلى توقف النظام أو سوء أداء الوظيفة، ومما سبق يتضح أن المشارك يتعرض لمخاطر تشغيلية معينة ويتولد عنه خسائر مالية محتملة؛
- **مخاطر قانونية:** تظهر هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح حقوق والتزامات الأطراف، غالبا ما تكون هذه الأخطاء في التوقيع الإلكتروني أو عدم تنفيذ البنود.

خلاصة:

إن القطاع المصرفي يعد من أهم القطاعات وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كانت في صدارتها الاتجاه نحو العصرنة والحداثة في المعاملات المصرفية، وكذا إدخال التكنولوجيا الحديثة واستخدام الانترنت وإدخال وسائل وأنظمة ووسائط دفع إلكترونية، التي سهلت المعاملات المصرفية بوجودها ما أدى إلى توفير الكثير من الجهد والتكاليف المادية إضافة إلى السرعة وربح الوقت في التعاملات المالية ناهيك عن توفيرها لعنصر الأمان الذي هو في مقدمة اهتمامات العميل، إن كل هذه المزايا التي وفرتها التكنولوجيا داخل البنوك لن تتحقق إلا بوجود منظومة مصرفية قوية وفعالة، وهذا ما تثبته الاختلافات الموجودة بين مختلف بنوك دول العالم من المتطورة إلى السائرة في طريق النمو إلى دول العالم الثالث، ونخص بالذكر تجارب عدة دول سعت جاهدة لتطبيق هذه التكنولوجيات في بنوكها بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

التجارب الدولية في مجال تحديث المعاملات المالية الالكترونية

المبحث الأول: تحديث المعاملات المالية الالكترونية وأثرها على المنظومة المصرفية في فرنسا.

المبحث الثاني: تحديث المعاملات المالية الالكترونية وأثرها على المنظومة المصرفية في الأردن.

المبحث الثالث: تحديث المعاملات المالية الالكترونية وأثرها على المنظومة المصرفية في الجزائر.

تمهيد:

إن دخول العالم فيما يسمى بالعولمة أدى إلى إلزامية تطوير القطاع المالي والمصرفي عبر العالم، حيث تعد المعاملات المالية الإلكترونية بما فيها من وسائل ووسائط وأنظمة الدفع الإلكترونية من أهم وأبرز التحديثات التي حدثت على مستوى القطاع المصرفي، وإن انتشارها تطلب عدة جهود سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فتفرقت وتفاوتت نسب انتشار هذه الأخيرة من دولة إلى أخرى.

إن أهمية المعاملات المالية الإلكترونية أصبحت تشكل جزءا هاما من اقتصاد كل دول العالم، الأمر الذي أدى بالدول العربية والأجنبية إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال، وسنحاول في هذا الفصل استعراض تجارب الدول في مجال المعاملات المالية الإلكترونية، فقد تم اختيار تجربة فرنسا كنموذج عن الدول المتقدمة، وتقاسمنا نفس الخصائص واخترنا دولة المملكة الأردنية باعتبارها نموذج عن الدول الآسيوية وأخيرا دولة الجزائر كنموذج على دول المغرب العربي، حيث تعتبر كل من فرنسا والأردن والجزائر عينة لما يحدث من التحولات والتطورات في مجال التقنية المعلوماتية المصرفية، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تجربة هذه الدول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في فرنسا؛

المبحث الثاني: أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الأردن؛

المبحث الثالث: أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: أثر تحديث المعاملات المالية الالكترونية في فرنسا

سنعالج في هذا المبحث تجربة فرنسا في مجال تحديث المعاملات المالية الالكترونية وذلك من خلال عرض البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في دولة فرنسا وأثر نظم ووسائل الدفع الإلكتروني وكذا الخدمات الإلكترونية.

المطلب الأول: تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في فرنسا

سعت دولة فرنسا على تحديث منظومتها المصرفية، وفي هذا الصدد عملت على الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.

أولا: الهيئات المسيرة للمعاملات المالية الالكترونية في فرنسا:

قام التشريع الفرنسي بتقسيم الهيئات المشرفة على تسيير المعاملات المالية الإلكترونية إلى ثلاثة وهي كالتالي[1]:

1-الهيئة التي تقوم باعتماد مزودي خدمات المصادقة الإلكترونية والمتمثلة في اللجنة الفرنسية للاعتماد COFRAC[*]، بحيث تقومتقوم هيئة الاعتماد بإصدار بطاقات الهوية للأفراد، وتعتبر طرف ثالث موثوق به من خلال الشهادة الرقمية التي يسلمها، وهي المسؤولة عن صحة الشهادات الرقمية التي تصدرها.

2-الهيئة التي تقوم بالإشراف والمتمثلة في المديرية المركزية للأنظمة الأمن والمعلومات مزودي خدمات التصديق الإلكتروني وهما بنك فرنسا والموثقين الفرنسيين.

[1]- حمطوش كاتية، **واقع وتحديات إستراتيجية تحديث أنظمة الدفع دراسة مقارنة**، (مذكرة ماستر لعلوم التسيير، تخصص: تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون تيارت، غ م)، الجزائر، 2015-2016، ص43.

[*] **COFRAC** : Comité Français d'Accréditation

3-غرفة التوقيع هي المخولة في إصدار الشهادات من قبل غرفة التجارة والصناعة في فرنسا، وشهادات التوقيع الإلكتروني التي تقدمها تسمح بإقامة صلة موثوقة بين الشخص والمنظمة، وهذه التوقيعات تلبي الاحتياجات المتزايدة لتأمين المعاملات، وقد قامت هذه الشهادة بتعويض بطاقة الهوية.

ثانيا: وسائل الدفع الالكتروني في فرنسا:

تتمتع البنوك الفرنسية بمجموعة من البطاقات لتسهيل وتسيير معاملاتها المالية، وسنحاول التركيز على أهم الوسائل التي تمكن من إجراء المعاملات بكل سهولة[1]:

1. بطاقات الخصم: تسمح بالتسوية المباشرة إنطلاقا من الحساب البنكي يمكن استعمالها لسحب النقود من الحساب عن طريق الشبابيك.

2. البطاقات الإئتمانية: كما يشير إسمها تسمح هذه البطاقة بدفع وسحب الأموال، يقوم حامل هاته البطاقات في نهاية كل شهر بتسديد الأموال المنفقة خلال الشهر ودفع النفقات الاضافية المتعلقة بمجموع القروض.

3. النقد الافتراضي: اعتمدت هذه الأداة في العديد من الدول، ولكن رغم أن استخدامها في تزايد مستمر إلا أن معاملات الدفع التي تتم عن طريقها تبقى ضعيفة مقارنة باستخدام البطاقات المصرفية[2].

[1]- ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية– حالة نشاط بنك عن بعد**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، غ م)، الجزائر، 2013-2014، ص92.

[2] lazreg Mohamed, **développement de la monétique en Algérie réalité et perspectives** ,(thèse doctorat en science de gestion, université Abou bakr belkaid, Tlemcen , n p), Algérie, 2014/2015, p37.

الجدول رقم (3-1) : تطور عملية الدفع باستخدام النقود الافتراضية في فرنسا

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمليات باستخدام النقد الإفتراضي بالمليون	36.03	41.09	46.5	52.25	51	53
قيمة العمليات بالمليون أورو	81	91	101	112	112,9	240

Source : élaborer par l'étudiante en se référant aux rapports annuels de banque de France de 2009 a 2014

فيما يخص النقود الافتراضية، فهي لا تزال في مرحلة نمو ضعيفة، حيث يبين الجدول أن التعامل بالنقود الافتراضية في تطور مستمر ولكن بصورة منخفضة وهذا يرجع لعدم استعمالها بدرجة كبيرة من طرف الأفراد والمتعاملين في فرنسا ولوجود عدد كبير من البدائل في أدوات الدفع وكذا حداثة هذه الأداة.

سجلت سنة 2014 ارتفاعا بنسبة 4% لعدد العمليات باستخدام النقود الافتراضية حيث قدرت بـ 53 مليون عملية، بعدما انخفضت في سنة 2013 بنسبة 3%، ويقدر معدل تداول النقود الافتراضية في فرنسا وإلى غاية يومنا هذا 0,28 % من إجمالي معاملات الدفع الالكترونية في الاتحاد الأوروبي، كما تشغل فرنسا في استعمال هذه النقود المرتبة السادسة بالنسبة الدول الاتحاد الأوروبي، حيث تحتل لكسنبرغ المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي بنسبة 78% من إجمالي معاملات الدفع الالكترونية وتليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 18%[1].

[1] – Banque de France, **cartographie de moyens de paiement scripturaux**, op cit, p-p :6 -8.

ثالثا: واقع الدفع الالكتروني في فرنسا:

حظيت وسائل الدفع الإلكترونية باستخدام واسع في فرنسا، ويمكن ملاحظته من خلال الجدو التالي :

الشكل (3-1)عدد بطاقات الدفع الصادرة في فرنسا من عام 2010 إلى عام 2016 (بالآلاف):

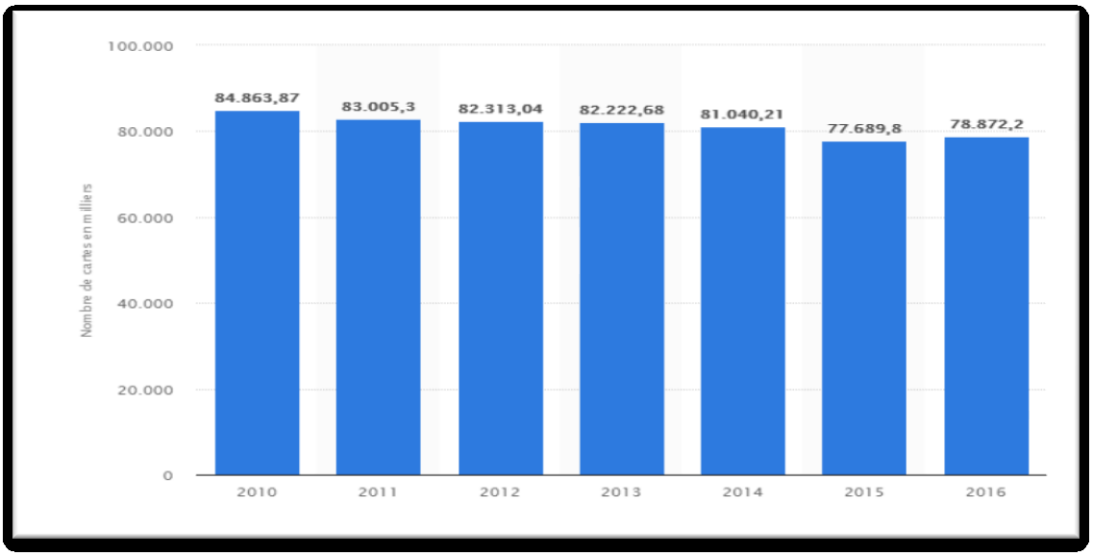

. **Source** : élaborer par étudiante en se référant aux source suivantes :

- Internet , site officiel des carte en Europe,(page consultée le 01/ 06/2018),(en ligne), **http://www. Carte bancaire – Europe. fr**

تقدم هذه الإحصائية عدد بطاقات الدفع الصادرة في فرنسا من عام 2010 إلى عام 2016 بالآلاف. في عام 2016، بلغ عدد بطاقات الدفع الصادرة في فرنسا 79 مليون.

الشكل (3-2)القيمة الإجمالية للمعاملات المالية ببطاقة الائتمان في فرنسا من عام 2001 إلى عام 2016 (بمليارات اليورو):

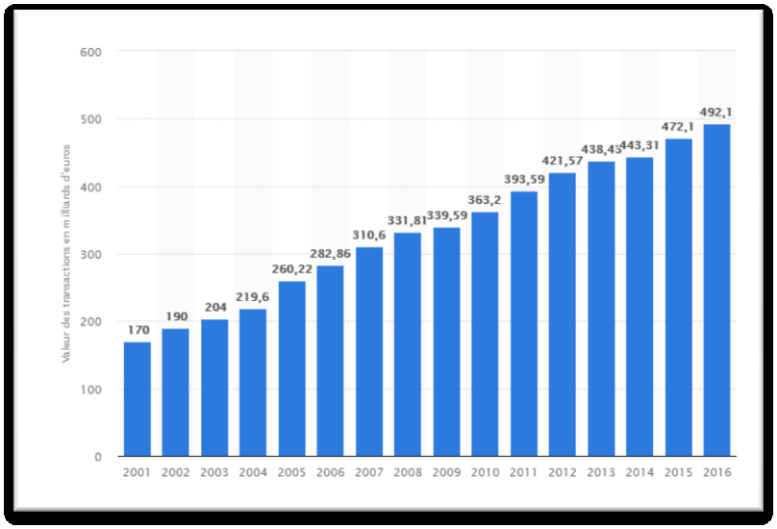

Source : élaborer par étudiante en se référant aux source suivantes :

- Internet , site officiel des carte en Europe,(page consultée le 01/ 06/2018),(en ligne), http://www. Carte bancaire - Europe. fr

تقدم الإحصاءات القيمة الإجمالية للمعاملات المالية بالطاقات في فرنسا من عام 2001 إلى عام 2016. وفي عام 2016، بلغت مدفوعات البطاقات في فرنسا أكثر من 490 مليار يورو.

الشكل(3-3): عدد بطاقات الدفع غير المتلامسة المتداولة في فرنسا من فبراير 2015 إلى سبتمبر 2015 ويونيو 2016 (بالملايين)

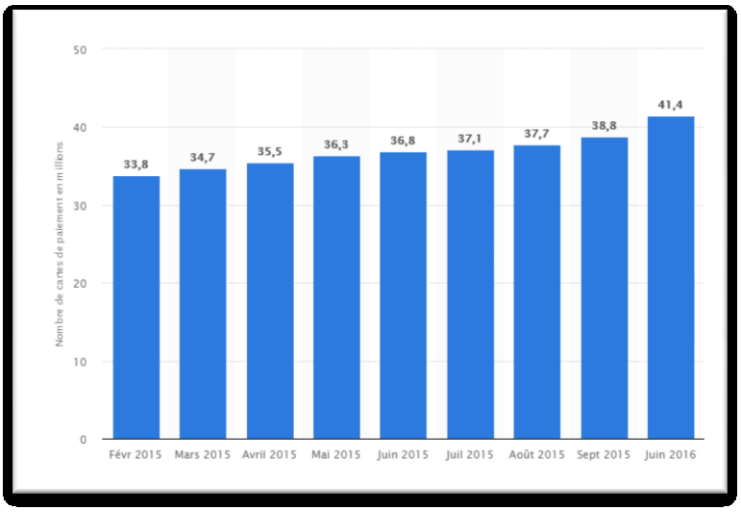

Source : élaborer par l'étudiante en se référant aux source suivante :

– banque de France, cartographe des moyens de paiement scripturaux , op cit, p – p :12-13.

توضح هذه الإحصائية تطور عدد بطاقات الدفع غير التلامسية في فرنسا من فبراير 2015 إلى سبتمبر 2015 وفي يونيو 2016 بالملايين. في سبتمبر 2015، كان هناك حوالي 40 مليون بطاقة دفع بدون تلامس يتم تداولها في فرنسا.

الشكل رقم (3-4): تطور العمليات المصرفية في فرنسا باستخدام النقود الإلكترونية (2009_2013)

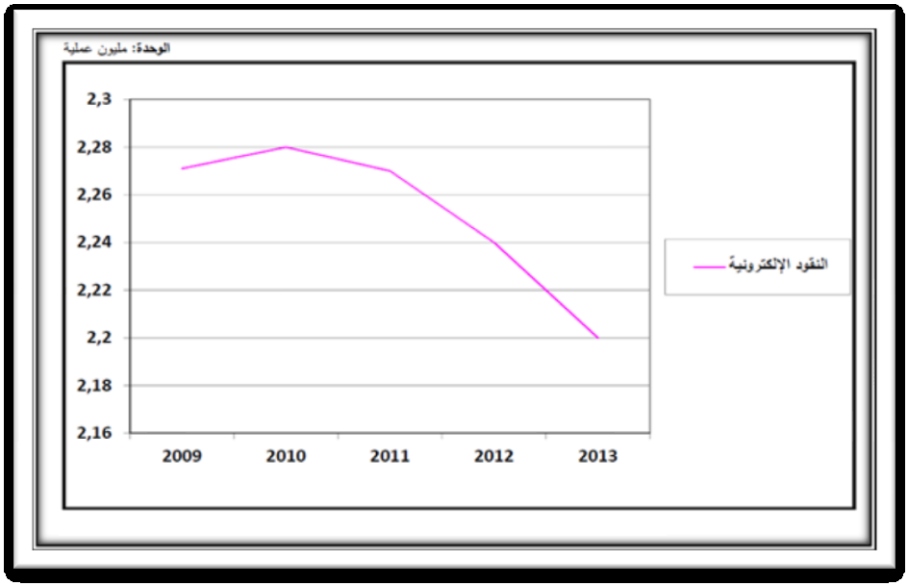

Source: banque de France des moyens de paiement scripturaux. Op.ci

فيما يخص النقود الإلكترونية فهي لا تزال في مرحلة نمو ضعيفة وهذا لعدم استعمالها بدرجة كبيرة من طرف الأفراد والمتعاملين في فرنسا، سواء في سنة 2013 أو قبلها (2000-2013)، بل وقد انخفضت نسبة استعمالها بـ - 3% من سنة 2000 إلى غاية 2012.

وقد شهدت النقود الإلكترونية انخفاض لمعدل الزيادة والذي قدر ب 12,4% في سنة 2012 أين تجاوز 50 مليون عملية دفع، بالنسبة لـ 13% في سنة 2011 فتجاوزت فيه عمليات الدفع 52,25 مليون، والذي يفسر القيمة 0,8 معاملة للفرد في السنة عن طريق هذه النقود.

رغم ضعف هذه الخدمة المصرفية إلا أن تطورها سيشهد تحسنا ملحوظا في السنوات القادمة، خاصة بعد الجهود التي تقوم بها السلطات النقدية في فرنسا في سبيل فرض هذه الأداة داخل منظومتها وتحسينها.

ويقدر معدل تداول النقود الإلكترونية في فرنسا وإلى غاية يومنا هذا 3,44% من إجمالي المعاملات المصرفية الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي، كما تشغل فرنسا بالنسبة لاستعمال هذه النقود الترتيب الرابع في الاستعمال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فتقع بعد لكسمبرغ 65,56%، إيطاليا 12,6% وهولندا 9,76%، وقريبا من بلجيكا 3,04%[1].

المطلب الثاني: أنظمة ووسائط الدفع الإلكتروني في فرنسا:

يتكون نظام الدفع الفرنسي على نظامين أساسيين، نظام التسوية الاجمالية للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع الخاص بالمبالغ الصغيرة، بالإضافة إلى وسائط لتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية.

أولا: وسائط الدفع الإلكتروني

عرف عالم الوساطة المالية تحولا نوعيا غير من أبعاد واستراتيجيات المصارف.

- **أجهزة الصراف الآلي (GAB) Guichet Automatique Bancaire**

في السنوات الأخيرة كان هناك انفجار في عدد أجهزة الصراف الآلي في فرنسا، سعيا من السلطات النقدية الفرنسية الحد من مخاطر السرقة، خاصة بعدما أصبحت معظم الوكالات المصرفية تفضل التعامل بالخدمات المصرفية الحديثة، مما أدى إلى انتشار ما يسمى بحوائط النقود، والتي تنقسم إلى GAB الكلاسيكي والخاص بالسحب النقدي، بالإضافة إلى جهاز متعددة الخدمات والمتعلقة بالودائع المختلفة. والشيء الذي ساعد على انتشارها وقبولها بشكل كبير سواء من طرف الجمهور أو من طرف موظفي البنوك ميزاتها المتعددة أهما أنها عدم استلزامها لإدارة موظفي البنوك [2].

---

[1] -banque France،**Des moyens de paiement scripturaux**، bilan de la collecte 2013, P.7.

[2]- حمطوش كاتية، **واقع وتحديات إستراتيجية تحديث أنظمة الدفع، دراسة مقارنة**، (مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م)، الجزائر، 2015- 2016، ص 48.

الشكل رقم (3-2): التطور السنوي لعدد أجهزة DAB في فرنسا خلال الفترة 2002-2015

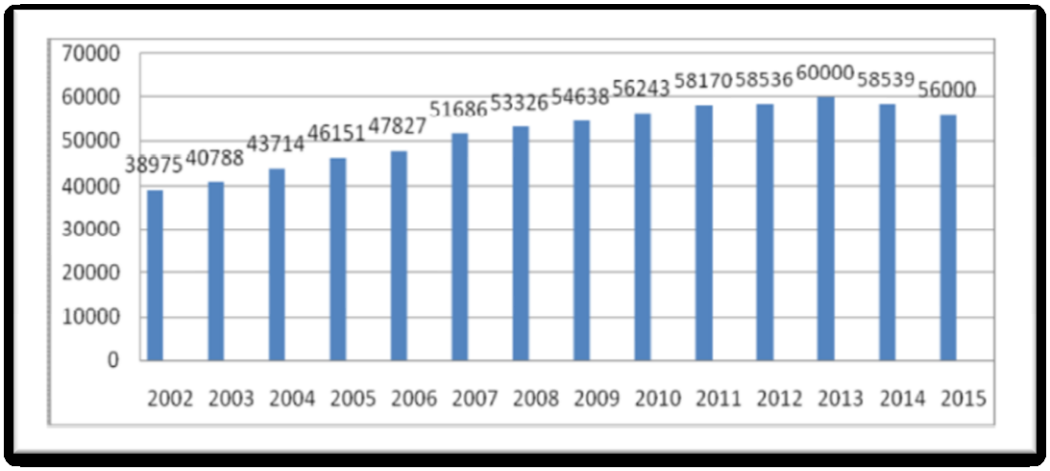

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك فرنسا.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تزايد مستمر لعدد أجهزة الصراف الآلي منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2013، حيث نجد 38975 صراف آلي سنة 2002، وارتفع إلى 60000 صراف آلي سنة 2013، وهذا ما يثبت التوسع الكبير في هذا المجال. ويرجع ذلك لعدة أسباب يمكن ذكرها فيما يلي :

- توفير المصارف لطرفيات الصراف الآلي في العديد من المناطق خارج مقراتها وخاصة في المناطق العامة؛
- استخدام العملاء للأجهزة الصرف الآلي بشكل واسع ؛
- تغيير المصارف لشكل الوكالات، حيث نلاحظ وجود عدد قليل من الموظفين في الفروع يتراوح ما بين 3 إلى 4 عمال مهمتهم الأساسية التوجيه وفتح الحسابات أو تقديم استشارات للعميل، أما باقي الخدمات فنجد هناك العديد من أجهزة الصراف الآلي تتراوح ما بين 2 إلى 3 تقدم باقي الخدمات كالسحب، الاطلاع على الرصيد وغيرها من الخدمات الأخرى[1].

[1]- ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط عن بعد**، (مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة2، غ م)، الجزائر، 2013-2014، ص236.

بينما خلال السنوات الثلاثة الأخيرة نلاحظ تراجع معتبر لعدد أجهزة الصراف الآلي حيث بلغ 56000 صراف آلي سنة 2015 أي انخفض بنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2014، حيث قررت بعض المصارف الفرنسية الحد من أجهزة الصراف الآلي على سبيل المثال الوكالات التي لديها 3 إلى 5 أجهزة DAB سوف تبقي جهازين صراف آلي على الأكثر ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة نسبة الدفع بالبطاقة البنكية وانخفاض عمليات السحب من أجهزة DAB خصوصا مع التقدم التكنولوجي وتطور بطاقات الدفع اللاتلامسية مما أدى إلى انخفاض بشكل ملحوظ في استخدام أجهزة الصراف الآلي في فرنسا.

ثانيا: أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية

1. نظام الدفع الخاص بالمبالغ الصغيرة Système de masse:

تأسس هذا النظام سنة 1992 حيث تكفل بمعالجة جميع وسائل الدفع التي تتم بالقيم الصغيرة (صور الشيكات، التحويلات، الدفع عن طريق البطاقات الاقتطاعات، السفتجة)، بدأ العمل بهذا النظام الذي حل محل SIT في 28 جانفي 2008، فهو نظام دفع يعتمد على قاعدة المقاصة متعددة الأطراف مع تسوية مؤجلة للعمليات التي تحدث مرة واحدة في اليوم من أموال البنك المركزي إلى المشاركين المباشرين في نظام TARGET2 بنك فرنسا[1].

2. نظام المقاصة الالكترونية الفرنسي

سنتطرق في هذا الفرع الثاني إلى مفهوم النظام الفرنسي للمقاصة الإلكترونية المسمى بنظام وإلى مختلف العمليات المصرفية المعالجة من خلاله.

دخل النظام الفرنسي للمقاصة الإلكترونية قيد التشغيل في 28 جانفي 2008، والمسمى أيضا بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، يختص هذا النظام بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة[2].

---

[1]- ماجدة مدوخ، **النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الأغواط، الجزائر، العدد3، 2008، ص 26.

[2]. بلعايش ميادة، **أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غ م)، الجزائر، 2014 -2015، ص 75.

الجدول رقم (3-3):نشاط نظام CORE للبنك المركزي الفرنسي في الفترة 2011-2015.

السنة	عدد العمليات بالمليون	نسبة التطور%	قيمة العمليات بالمليار أورو	نسبة %
2011	13 178	-	5373	-
2012	13 432	+1.93	5 406	+0.62
2013	13 635	+1.51	5377	-0.54
2014	13 925	+2.13	5374	-0.06
2015	14 180	+1.83	5541	+3.11

Source : élaborer par l'étudiante en se référant aux sources suivante -Banque de France, la surveillance des moyens de paiement et des infrastructures des marchés financiers, op-cit, p23.

سجل النظام في سنة 2015 تطورا معتبرا من حيث الحجم والقيمة، حيث وصلت عدد العمليات خلال هذه السنة إلى 14180 مليون عملية دفع مقابل 13925 مليون عملية دفع في 2014، وهذا بمبلغ كلي يساوي 5541 مليار أورو مقابل 5374 مليار أورو في 2014، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 1,83 % من حيث الحجم و3,11 % من حيث القيمة. لكنه عرف هذا النظام إنخفاض طفيف في القيمة في سنة 2013 بنسبة 0,54 % وفي 2014 بنسبة 0,06 %. وعالج نظام CORE 1114 مليون عملية دفع خلال شهر جانفي 2016 ممثلة بمبلغ قدره 442 مليار أورو.

ومن حيث أدوات الدفع، نلاحظ من خلال الشكلين التاليين أن حجم عمليات الدفع بالبطاقة من خلال هذا النظام يقدر ب 7275 مليون عملية سنة 2015 (6988 مليون عملية سنة 2014)، حيث تمثل نسبة 51,3 % من الحجم الكلي للعمليات التي تمت معالجتها من خلال نظام CORE سنة 2015. وفي المقابل نلاحظ انخفاض طفيف في عدد عمليات السحب بالبطاقة

حيث تمثل نسبة 4,2% من إجمالي المعاملات في 2015 (مقابل 4,4 % في 2014). أما بالنسبة للشيكات التي تمت مقاصتها من خلال هذا النظام يقدر بـ 7275 مليون غملية سنة 2015 (6988 مليون عملية سنة 2014)؛ حيث تمثل نسبة 51,3 % من الحجم الكلي للعمليات التي تمت معالجتها من خلال نظام CORE سنة 2015، وفي المقابل نلاحظ انخفاض طفيف في عدد عمليات السحب بالبطاقة حيث تمثل نسبة 4,2 % من إجمالي المعاملات في 2015 مقابل 4,4 % في 2014). أما بالنسبة للشيكات التي تمت مقاصتها من خلال نظام CORE فهي الاخرى عرفت تراجعا في 2015 حيث بلغت 1775 مليون شيك تم مقاصته مقابل 1926 مليون شيك في 2014، وتمثل هذه الشيكات نسبة 12,5 % من الحجم الكلي للعمليات التي تمت معالجتها من خلال هذا النظام في 2015 مقابل 13,8 % في 2014. وفيما يخص الأوراق التجارية (السفتجة وسندات الدفع)، فإنها تمثل نسبة 1,1 % من الحجم الكلي لوسائل الدفع المتبادلة في النظام. أما عملية تحويل الاموال من خلال هذا النظام فهي عرفت تطورا في 2015 حيث بلغ 2086 مليون عسلية (1940 مليون في 2014)، ممثلة بنسبة 14,7 % من الحجم الكلى للعمليات المعالجة (مقابل 13,9 % في 2014).وتم تطويره في 2007.

2. نظام التسوية الإجمالية الفورية TARGET : هو نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي بعملة الأورو، يضم البنك المركزي الأوروبي والنوك المركزية الوطنية للدول، وقد بدأ العمل بهذا النظام في بداية 1999[1].

[1]. ماجدة مدوخ، **النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الأغواط، الجزائر، العدد3، 2008، ص31.

الجدول رقم (3–4) : حجم وقيمة العمليات المنجزة من خلال نظام TARGET خلال فترة 2012 إلى 2014:

السنة	عدد العمليات بالمليون	نسبة التطور%	قيمة العمليات بالمليار أورو	نسبة التطور%
2012	16.94	-	21 135.2	-
2013	17.00	+0.3	20 025	-5.3
2014	13.84	-18.58	21606.97	+7,9

Source : élaborer par l'étudiante en se référant aux Bilan cartographie des moyens de paiement scripturaux de la banque de France de 2012 a 2014,

يوضح لنا الجدول تقييم نشاط تطام TARGET2 للبنك المركزي الفرنسي خلال الفترة 2014 – 2012، نلاحظ أن عدد المعاملات المالية من خلال هذا النظام ارتفعت سنة 2013، حيث بلغت 17 مليون عملية دفع في 2013 بعدما كانت 16,94 مليون عملية سنة 2012، لكنه عرف هذا النظام تراجعا سنة 2014 بنسبة 18,58 % من حيث عدد العمليات حيث بلغ 13,84 مليون عملية دفع رغم وجود ارتفاع في قيمة العمليات بنسبة 7,9 % ممثلة بمبلغ قدره 21606,97 مليار أورو.

المطلب الثالث: أثر الدفع الإلكتروني في فرنسا

يثير إهتمام الكثير من الإقتصاديين ومسؤولي السلطات المصرفية داخل الإتحاد الأوروبي بشأن إنعكاس إنتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية على فعالية المنظومة المصرفية سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، وقد قام البنك المركزي الأوروبي بعرض لعدة اثار للمعاملات المالية الإلكترونية على أداء المصارف في دولة فرنسا، ومن بين هذه الآثار ما يلي:

- تعد دولة فرنسا إحدى الركائز المهمة في النظام الأوروبي، والتي تتميز بنظام مصرفي قوي يسعى دائما للتجديد والتطوير في مجال المال والأعمال، ومن خلال التقارير والدراسات لخدمات الصيرفة الإلكترونية فقد إحتلت دولة فرنسا المرتبة الثالثة أوروبيا في مجال الدفع الإلكتروني.
- إستحوذ الجهاز المصرفي الفرنسي على تشكيلة واسعة من وسائل الدفع الإلكترونية، فمن خلال الإحصائيات في مجال النقود الإلكترونية التي تعد من المسائل الأولى المأخوذة بشكل جدي من قبل السلطات الفرنسية والتي سعت البنوك للتعامل بها من أجل تحقيق إستقرار سعر العملة، حيث رأت أن إصدار النقود الإلكترونية سبب إنخفاض جوهري للخصوم المكونة من النقود الورقية وبالتالي أدى إلى تغيرات مست دوران النقود.
- أما بالنسبة للشيك الإلكتروني الذي أستعمل من أجل عملية المقاصة في البنك المركزي فقد أثر على عملية السحب، وبالرغم لما يوفره من الوقت والجهد سواء بالنسبة للموظف أو البنك، لكن من خلال الإحصائيات لاحظنا إنخفاض في السنوات الأخيرة والسبب راجع إلى استخدام وسائل دفع أخرى، وبالرغم من ذلك تسعى المصارف لزيادة التعامل.

- وبالنسبة لمختلف البطاقات الإلكترونية في فرنسا فقد وصلت إلى 79مليون بطاقة صادرة وهو أكبر إصدار لها، ما أثر بشكل مباشر على البنوك المصدرة، مما يعني أن البطاقات لاقت القبول المحلي الذي بلغ 80% من المستجيبين الفرنسيين بشكل كامل على الميزات الإيجابية من طريقة الدفع السهلة وما توفره من سرعة.

- وفيما يخص أنظمة الدفع والتسوية فقد أثرت على الجهاز المصرفي من خلال اعادة رسكلة البنية التحية والإستحواذ على كوادر بشرية كفؤة وشبكات وتقنيات حديثة، كان له تحول جذري في نمطية العمل وبروز المصارف إلى الواجهة ؛

- شهدت المنظومة المصرفية إستعمال واسع لمختلف أجهزة الصراف الآلي في مختلف نقاط التعامل في فرنسا هذا ما أدى إلى الحد من مخاطر السرقة وتوجه أغلب الوكالات للتعامل به، أثر على البنك في توفيره الأمان وإقبال كبير للمتعاملين معه.

المبحث الثاني: أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الأردن

تعد الأردن من بين الدول المتقدمة في استخدام وتبني المعاملات المالية الإلكترونية ومن أجل فهم تحديات النظام المصرفي الأردني في تحديث وسائل ووسائط وأنظمة الدفع الإلكتروني، سنعالج في هذا المبحث تجربة الأردن وذلك من خلال عرض واقع المعاملات المالية الالكترونية وتأثيرها على النشاط الإقتصادي ككل.

المطلب الأول: تحديث الدفع الالكتروني في الأردن

عملت دولة الأردن على تحديث منظومتها المصرفية، حيث سعت إلى تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتحديدا على صعيد وسائل ومختلف أنظمة الدفع الإلكترونية، ويأتي ذلك لارتباط التطور الاقتصادي بهذه الأنظمة في المساهمة في الإستقرار المالي وتحسين خدماتها على الصعيد العالمي بوجود أنظمة دفع كفؤة ومتطورة.

أولا: الهيئات المسيرة للمعاملات المالية الالكترونية في الأردن

من أهم المشاريع التي قامت بها دولة الأردن في مجال تحديث منظومتها المصرفية هي العمل على انشاء مؤسسات لتسيير وتطوير النظام النقدي في الأردن[1].

1. المجلس الأردني للمدفوعات:

تم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني الأردني بتاريخ 1998/02/07 وبمبادرة من البنك المركزي الأردني، تم عقد اجتماع تشاوري مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامون للبنوك العامة في الأردن، وتم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني الأردني على الشكل التالي:

- وضع الأسس المناسبة لاختصار عملية تحصيل وتسوية الشيكات الإلكترونية؛
- الإسهام في وضع أسس تطوير وسائل المدفوعات الإلكترونية المالية لتخدم مستخدميها ومصدريها؛
- وضع الإستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر التي تواكب استخدام نظام المدفوعات الإلكترونية؛

[1]. البنك المركزي، **نظام المدفوعات الوطني في الأردن**، التقرير السنوي، الاردن، 2016، ص 96.

- إنتقاء الأسلوب الأمثل في تطوير شبكة الإتصالات واختيار الأجهزة والبرمجيات.

2. البنك المركزي الأردني:

إن البنك المركزي كغيره من البنوك الأخرى يمارس عدة أدوار مختلفة في أنظمة الدفع، حيث عمل على تطوير وسائل الدفع التقليدية حتى يمكن تداولها إلكترونيا من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة، فهو مستخدم لهذه الأنظمة لينفذه دوره كسلطة نقدية لتسوية عمليات السوق المفتوحة وانجاز عمليات الدفع الخاصة بعملائه، ويقدم خدمات التقاص والتسوية الإلكترونية للمدفوعات للأعضاء المشاركين في هذه الأنظمة، ويشمل ذلك توفير البنى التحتية المناسبة لهذه الأنظمة بالإضافة إلى دوره الحيوي كمحفز للتطوير والتغيير، ويعتبر المراقب الأساسي لهذه الأنظمة لضمان كفاءة وسلامة هذه الأنظمة الإلكترونية حيث بدأ منذ 2007 باعتماد تطوير نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية الذي يتم من خلاله تنفيذ التحويلات الثنائية وتسوية المدفوعات بين البنوك، وتسوية مراكز التصفية.

ثانيا: وسائل الدفع الإلكتروني في دولة الأردن:

تتمتع البنوك الأردنية بمجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية متمثلة في[1]:

1. بطاقات الدفع:

هي أداة تتيح لحاملها إجراء عمليات الدفع أو التحويل الإلكتروني للأموال بشكل آمن وسريع من خلال قنوات الدفع الإلكترونية القابلة لهذه البطاقات، ويتم التعامل في الأردن ببطاقات الدفع المتنوعة التي يتم اصدارها من قبل البنوك العاملة في دولة الأردن أو المؤسسات المالية الأخرى الحاصلة على موافقة البنك المركزي الأردني لعملائها.

[1]. رائد محمد العضايلة، **العوامل المؤثرة على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 12، العدد03، 2016، ص539.

الجدول رقم (3-5): البطاقات المتوفرة في أهم البنوك الأردنية:

البنك	البطاقات	مميزاتها
البنك الأردني الكويتي	بطاقة ماستر كارت المدفوعة مسبقا	إمكانية الحصول عليها دون وجود حساب للعميل في البنك معتمدة محليا وعالميا في اكثر من 24 مليون مركز ومحل تجاري ويمكن استخدامها في المطاعم والفنادق والاسواق التجارية، حيت تعتبر أكثر أمانا عند التسوق من الأنترنت وبإمكان العميل السحب للأموال من خلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال البنك الإداري الكويتي.
بنك القاهرة عمان	البطاقة المدفوعة مسبقا	يمكن الحصول عليها حتى لو لم تكن عميلا لدى البنك حيت توفر الأمن والحماية أثناء التسوق وصالحة لمدة عامين، يمكن السحب من خلال أجهزة الصراف الآلي بعمولة السحب 01%.
بنك الإسكان الأردني	بطاقة الدفع المباشر	بفضل هذه البطاقة يمكن السحب من جميع أجهزة الصراف الآلي سواء داخل الأردن أو خارجه مقبولة في الفنادق والمطاعم وللحصول عليها يجب أن يكون لديك حساب في البنك، ويمكن الحصول على البطاقة من أي فرع من فروع البنك وللعميل حق الإختيار بأن تصدر بالدولار الأمريكي.
البنك الإسلامي الأردني	بطاقة فيزا إلكترون	هي بطاقة صممت خصيصا لنخبة العملاء، بحيث تمنحهم مستويات أعلا من التميز وقوة شرائية تتناسب مع احتياجاتهم، تتمتع بقدرة شرائية، آمنة، تمكن من تسديد قيمة المشتريات وسحب النقود عل مدار الأسبوع و24/24، ويتم السحب من أجهزة الصراف الآلي.
البنك الأردني الكويتي	بطاقة فيزا الإئتمانية	إصدار البطاقة بشريحة Chip لتكون أكثر أمنا بفترة فائدة تصل إلى 51 يوم منذ تاريخ السحب، يمكن إستخدامها للشراء عبر الأنترنت، تصدر مجانا في السنة الأولى، بسقف ائتماني مميز.
بنك القاهرة عمان	بطاقة ماستر كارد ستاندرد الائتمانية	تتميز بسقف إئتماني مرن، قبول عالمي ومحلي لها، تمكن العميل من برنامج خصومات البنك والإطلاع على حركات حسابه من خلال الأنترنت، وتتميز بتسهيلات إئتمانية بدون فوائد على المشتريات لمدة تصل 49 يوم.
بنك الإسكان الأردني	بطاقة فيزا الكلاسيكية	تتميز بقبول عالمي ومحلي، ويتم الشراء عبر الأنترنت بشكل آمن، يتم السحب النقدي بواسطة البطاقة لفترة تصل لغاية 55 يوما للمشترك.
بنك الأردن دبي الاسلامي	بطاقة فيزا السداد الشهرية	تتوافق هذه البطاقة مع شروط وأحكام الشريعة الإسلامية مزودة بشريحة إلكترونية لمزيد من الأمان عند استخدام الصراف الآلي أونقاط الدفع، وبإمكانية تزويد العميل بـ 04 بطاقات فرعية للأقارب من الدجة الأولى.
بنك الأردن	بطاقة السفر	تمكن حاملها من القيام بعمليات السحب النقدي وتسديد المشتريات والتسوق عبر الأنترنت مع إستفاء عمولة على السحب النقدي 02% دينار.
البنك الأردني	بطاقة الرواتب	تمكن هذه البطاقة صاحبها من عمليات السحب النقدي والمشتريات ولا يتم إستفاء أي عمولة.
ABC	بطاقة الشباب	بفضل هذه البطاقة يستطيع حاملها القيام بعملية السحب النقدي بواقع 01%.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع البنوك سالفة الذكر.

2. الشيك الإلكتروني:

عمل البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في المملكة على تطوير وسائل الدفع التقليدية التي ترتكز على الدعائم الورقية بحيث يمكن تداولها إلكترونيا من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة، بحيث يقوم الشيك حاليا بدور بالغ الأهمية كأداة للوفاء تغني عن إستعمال النقود في المعاملات المالية.

3. المحافظ الإلكترونية:

تمثل المحافظ الإلكترونية حسابات إفتراضية تقدمها مؤسسات مالية لعملائها من خلال تطبيقات إلكترونية قائمة على أجهزة الهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر لتمكين المتعامل من تنفيد عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بالإضافة إلى عمليات الإيداع والسحب النقد.

ثالثا: واقع الدفع الإلكتروني في الأردن

3. سنتناول الإحصائيات التي قام بها البنك المركزي الأردني بالتعاون مع البنوك المشاركة في العملية البنكية في مجال النقد الآلي، والجدول التالي يبين لنا عملية إصدار البطاقات في الاردن.

الجدول (3–6): البطاقات الصادرة عن البنوك العامة (2015–2016):

السنة	عدد بطاقات الدفع الصادرة	النسبة
2015	3205099	%68
2016	3230494	%21

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع البنوك سالفة الذكر.

بلغ عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2016 العدد 3205099 مليون بطاقة دفع بمختلف أنواعها (الدائنة، المدينة، المدفوعة مسبقا) مقابل 3230494 مليون بطاقة خلال عام 2015، حيث شكلت بطاقات الدفع المدينة النصيب الأكبر من إجمالي البطاقات الصادرة بما نسبته 68% في حين بلغت نسبة بطاقات الدفع الدائنة 11% والبطاقات المدفوعة مسبقا 21%.

الشكل رقم (3-5): منحى بياني يمثل حجم بطاقات الدفع الصادرة في الأردن

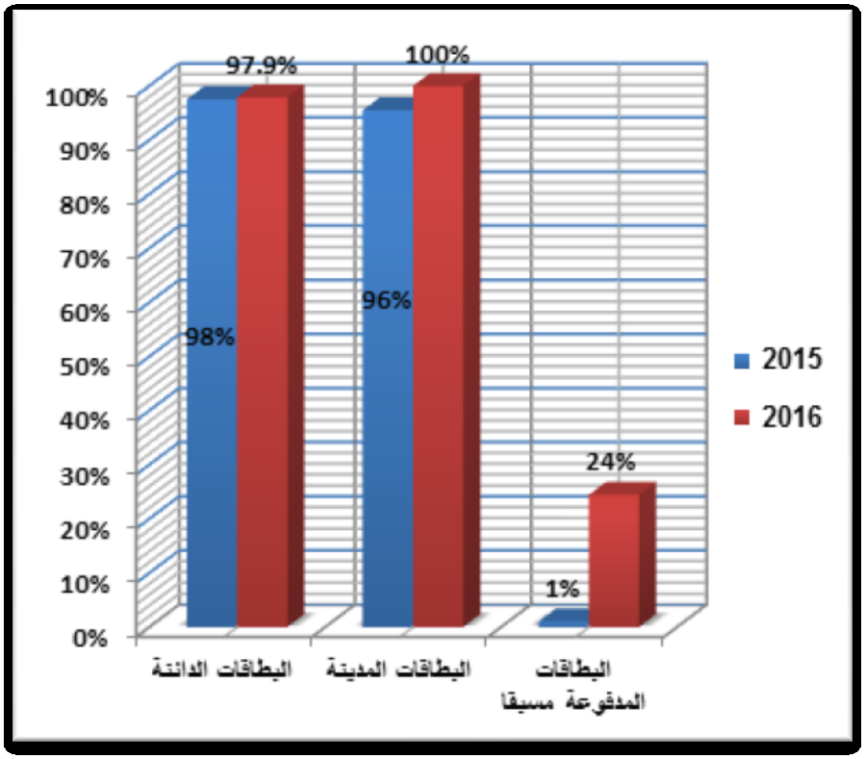

المصدر: البنك المركزي، **نظام المدفوعات الوطني في الأردن**، التقرير السنوي،2017، ص55.

بلغ حجم بطاقات الدفع الصادرة في الأردن حيث بلغت نسبة البطاقات الدائنة 98 خلال السنتين(2015-2016) بحيث تساوت نسبتهما، أما بالنسبة للبطاقة المدينة لسنة 2015 بنسبة 96% وفي عام 2016 بلغت أقصاها بنسبة 100%، أما فيما يخص البطاقات المدفوعة مسبقا فقد بلغت فارق كبير بين السنتين حيث في سنة 2015 بلغت نسبتها 01% كأدني نسبة لتشهد نقلة نوعية في سنة 2016 بنسبة 24%، كما بلغ عدد بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك الأردنية والتي يسمح باستخدامها لغايات تنفيذ عمليات الدفع من خلال مواقع التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت 213019ألف بطاقة دفع مقابل 188752ألف بطاقة دفع في عام 2015،و فيما يخص عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة وبمختلف أنواعها فقد بلغت سنة 2016 حوالي70206371مليون حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 10428 مليون دينار مقارنة بـ:65908534 مليون حركة دفع بقيمة اجمالية بلغت 9744 مليون دينار سنة 2015. محققة بذلك في عدد وقيم حركات الدفع بلغ نسبة 07%.

عبر جمع البيانات من الموقع الرائد بالمقارنات في الشرق الأوسط *compareit4me* على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالشيكات فقد بلغ العدد الإجمالي للشيكات البنكية التي تم تداولها في الأردن خلال عام 2016 بـ:12984546 شيكا بقيمة إجمالية بلغت 71006 مليون دينار مقابل 21311245 شيكا بقيمة اجمالية بلغت 83209 مليون دينار خلال عام 2015 اي بنسبة انخفاض بلغت 20% من حيث عدد الشيكات و19% من قيمة الشيكات.

الشكل (3-6): حجم الشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مصنفة حسب نوع التحصيل

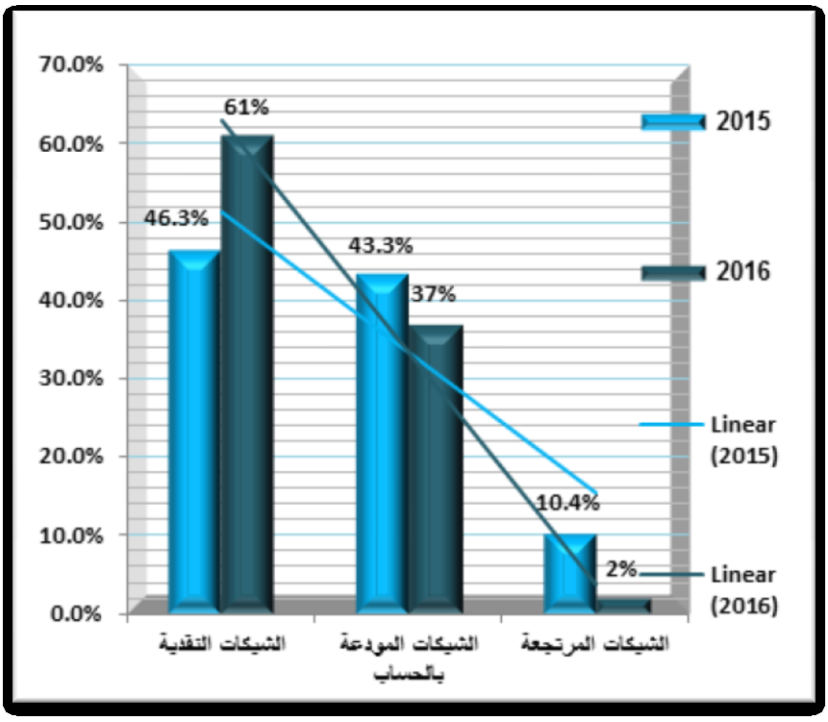

المصدر: البنك المركزي، نظام المدفوعات الوطني في الأردن، التقرير السنوي، 2017، ص52.

وشكل حجم الشيكات النقدية التي تم تداولها في سنة 2015 بنسبة 46,5% ليرتفع حجمها سنة 2016 حيث بلغت نسبتها 61% كأقصى ارتفاع أما بالنسبة للشيكات المودعة بالحساب فقد بلغ حجمها سنة 2015 بنسبة 43% وتنخفض في 2016 لتصل الى 37% وبالنسبة للشيكات المرتجعة فقد بلغت نسبتها 02% من الجموع الكلي للشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة الإلكترونية.

المطلب الثاني: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية:

إن التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية في دولة الأردن من استخدام الانترنت والتكنولوجيا الحديثة خلقت ضرورة وجود بدائل عن الوسائل التقليدية.

أولا: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية

1. **البنك الإلكتروني**: سنتطرق إلى أهم الخدمات المصرفية المقدمة في البنوك الأردنية:

الجدول رقم (3-7) الخدمات المصرفية المقدمة من طرف أهم البنوك الأردنية:

البنك وموقعه الالكتروني	خدماته وميزاته
بنك الأردن www.bankofjordan.com	يقوم بتقديم بطاقات الائتمان وبطاقات الأنترنت ويتميز بشبكة من أجهزة الصراف الآلي بلغت 90 جهازها إلى جانب قنوات التوزيع الإلكترونية التي تضم البنك الناطق وبنك الانترنت والبنك الخلوي وخدمة الرسائل القصيرة.
بنك القاهرة عمان www.cab.jo. com	يتميز البنك بشبكة اتصالات حديثة في جميع أنحاء المملكة، مرتبطة مع بعضها البعض، حيث تمكن العملاء من القيام بجميع عملياتهم المصرفية الإلكترونية بكل سهولة ويسر من خلال فروع ومكاتب عددها 77 فرعا.
بنك الاتحاد الأردني www.hbtf.com	- تضم شبكة فروع الاتحاد 47 فرعا منتشرة في كامل أنحاء المملكة داخل عمان وخارجها بالإضافة إلى 94 جهاز صراف آلي تمكن من: - الاطلاع على الرصيد البنكي حسب الطلب. - الاطلاع على العمليات المنجزة عبر البطاقة البنكية (الشيكات الجاري، الودائع الجارية، متابعة دفترها)
البنك الأردني الكويتي www.jordan-kuwait-bank.com	- تتوفر فيه المجالات والفرص الاستثمارية. - الاطلاع على كشف الحساب.
بنك الاسكان للتجارة والتمويل www.hbtf.com	- أكبر بنك تجزئة بعدد فروع بلغ 97 فرعا. - البنك الأول بمعيار عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن حيث بلغ عددها 167 جهازا. - رائد في مجال التكنولوجيا المصرفية. - القيام بالتحويلات البنكية.

البنك الأهلي الأردني www.ahli.com	- توفير منتجات مصرفية جديدة على نطاق واسع وبتكلفة اقل تتلاءم والتكنولوجيا الحديثة.
بنك سوسيته جنرال / الأردن www.sgbj.com.jo	- فتح افاق جديدة للتجارة عبر الأنترنت. - القرب والسرعة والأمان.
البنك العربي www.arabbank.jo.com	- يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية الإلكترونية باعتباره موقع آمن. - تحميل كشف الحساب. - طلب دفتر الشيكات. - الاستفادة من وسيلة تصرف آمنة للحسابات. - تواصل دائم مع حسابات العميل.
البنك التجاري الأردني www.jcbank. jo.com	- تسهيل العمليات اليومية. - طبع كشف الحسابات في شكل PDF. - الحوالات البنكية: يمكن مع التواصل عبر موقعه ارسال حوالة بنكية بين مختلف حسابات العميل من حساب جاري الى حساب ادخار. - الصفقات عبر بطاقات الائتمان.
البنك الإسلامي الأردني www.jordanislamicbank.com	- ملخص أرصدة الحسابات. - التحويل المالي بين حسابات العميل. - التحويل المالي الداخلي الى المستفيد. - خدمة دفع الفواتير Efawateercom. - تغيير الرقم السري. - خدمة الآيبان: هي تنظيم رقمي لحسابات العملاء في القطاع المصرفي على المستوى الوطني فهو ليس رقم حساب جديد وانما صيغة مطورة لرقم حساب العميل بحيث يمكن الانظمة التقنية البنكية من قراءة هذه الارقام بيسر وسهولة ودقة وسرعة. - استخدام الآيبان يساعد في تطبيق التنفيذ الآلي المباشر للتحويلات المالية. - يساعد عملاء البنوك من تنفيذ التحويلات المالية من خلال كافة القنوات البنكية المتاحة لهم: ATM , Mobile banking, Counter - يتيح خدمة VBV : هي خدمة التسوق عبر الأنترنت بحيث يتمكن حامل بطاقة فيزا كارد الذهبية أو الفضية من استخدامها للتسوق وشراء مختلف البضائع عن طريق الانترنت.

	- يقدم البنك خدمة بطاقات الصراف الآلي المجانية لخدمة المتعاملين من خلال 216 صراف آليا مرتبطة مع الشبكة الوطنية للمدفوعات (jonet). - تقديم خدمة أي فواتيركم بحيث تمكن من اضافة اشتراك من خلال رقم اشتراكه (رقم الهاتف الارضي - رقم الموبايل) ليتم تسديدها من خلال صفحة العميل على الخدمات البنكية عبر الانترنت.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مواقع البنوك سالفة الذكر.

2. أجهزة الصراف الآلي:

لقد تطورت أجهزة الصراف الآلي في الاردن وأضحت وسيلة مهمة للدفع الإلكتروني كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن لسنة 2015 2016

	البنك	2016			2015		
		ترتيب	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	ترتيب	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	01	226	%13,81	01	214	%14,38
	بنك القاهرة عمان	02	164	%10,02	02	165	%11,09
	البنك العربي	03	163	%09,96	03	151	%10,15
	بنك الأردن	04	120	%07,33	04	118	%07,93
	البنك الأهلي الأردني	05	116	%07,09	05	100	%06,72
	البنك الأردني الكويتي	06	92	%05,62	06	83	%05,58
	بنك الإتحاد	07	78	%04,76	07	59	%03,97
	بنك الاستثمار العربي	08	58	%03,54	08	51	%03,43
	بنك ABC	09	53	%03,24	08	51	%03,43
	البنك التجاري	10	50	%03,05	10	45	%03,02
	بنك المال الأردني	11	47	%02,87	11	38	%02,55
	البنك الاستثماري	12	31	%01,89	12	28	%01,88
	بنك سوسيته جنرال	13	20	%01,22	13	17	%01,14

	اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأردنية		**1218**	**%74,40**		**1120**	**%75,27**
البنوك الاسلامية	البنك الاسلامي	01	190	%11,61	01	169	%11,36
	البنك العربي الاسلامي الدولي	02	61	%03,73	02	57	%03,83
	بنك صفوة الاسلامي	03	58	%03,54	04	35	%02,35
	مصرف الراجحي	04	34	%02,08	03	36	%02,42
	اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك الاسلامية		**343**	**%18,19**		**297**	**%19,96**
البنوك العاملة في الأردن	بنك عودة	01	26	%01,59	01	25	%01,68
	بنك لبنان والمهجر	02	16	%00,98	02	14	%00,94
	البنك العقاري المصري العربي	03	15	%00,92	02	14	%00,94
	بنك ستاندرد تشارترد	04	8	%00,49	04	08	%00,54
	بنك الكويت الوطني الأردن	05	6	%00,37	05	06	%00,40
	بنك أبوظبي الوطني	06	5	%00,31	06	04	%00,27
	مصرف الرافدين		0	%00,00		0	%00,00
	سيتي بنك		0	%00,00		0	%00,00
	اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن		**76**	**% 04,64**		**71**	**%04,77**
	اجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي بالاعتماد للبنوك العاملة في الأردن		**1637**	**%100**		**1488**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة على مواقع البنوك سالفة الذكر.

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك داخل الأردن من 1488 جهاز في عام 2015 إلى 1638 جهاز في عام 2016، وبنسبة ارتفاع بلغت 10%.وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك التجارية الأردنية 1218 جهازا بنسبة 74,4% من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي، فيما بلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك الإسلامية 343 جهازا (21% من إجمالي عدد

الأجهزة) وبلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك التجارية الأجنبية 76 جهازا بنسبة 4,6% من إجمالي عدد الأجهزة، أي ان هناك نقلة نوعية في زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي[1].

الشكل رقم (3-7) أجهزة الصراف الآلي العاملة في الأردن مصنفة حسب أماكن تواجدها

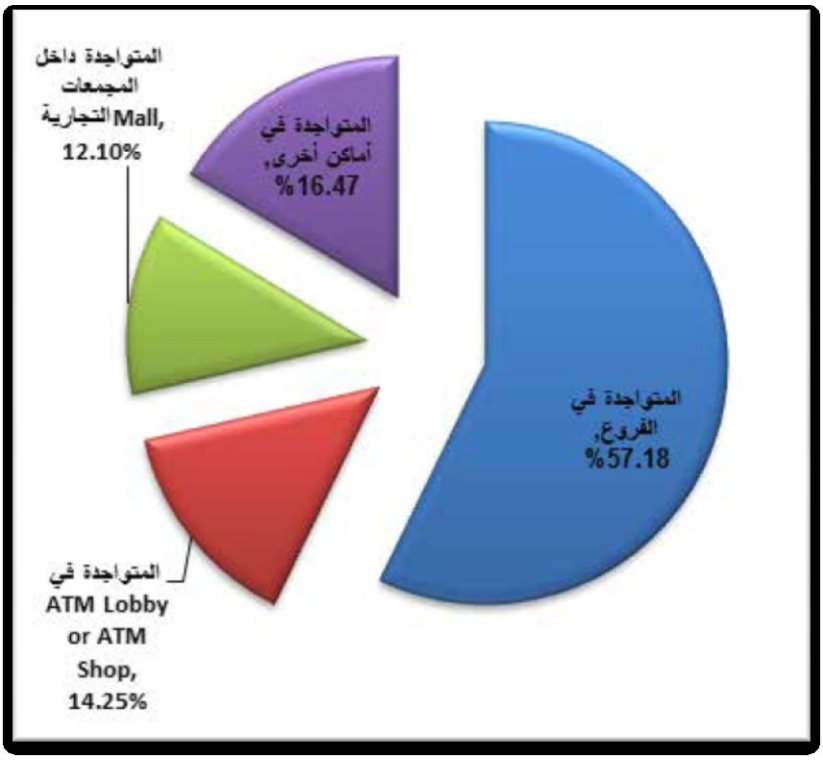

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تقرير البنك المركزي الأردني

وبخصوص قناة أجهزة الصراف الآلي؛ فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 1669 جهاز منتشرة في جميع أنحاء المملكة، وقد تركز أكثرها لدى الفروع بنسبة 57,18% من إجمالي أجهزة الصراف الآلي.

وعلى صعيد نقاط البيع المنتشرة في المملكة فقد بلغ عددها 28841 نقطة بيع منها 21800 (76%) نقطة بيع مجهزة لقبول البطاقات المصدرةمقابل 25963 نقطة بيع خلال عام 2015 أي بزيادة نسبتها 11%. ويشكل نصيب الفرد من ن)قاط البيع المنتشرة في المملكة ما

[1] . البنك المركزي، **الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن عامي 2015 و2016** ، التقرير السنوي، 2016 ص 50.

يقارب 16 نقطة بيع لكل ألف شخص (من الفئة العمرية 15 عام فما فوق) وهي نسبة منخفضة جدا، أما على صعيد قنوات الدفع التقليدية والمتوفرة لدى البنوك العاملة في المملكة، فقد بلغ عدد الفروع والمكاتب هذا العام 891 فرع ومكتب مقابل 897 فرع ومكتب في عام 2016. في حين بلغ عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال ممن يقدمون الخدمة من خلال مكاتبهم 17 وكيل يتبع لهم 277 مكتب منتشرة في جميع أنحاء المملكة[1].

3. الهاتف المصرفي في دولة الأردن:

ويشار إلى نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بأنه نظام الكتروني مركزي على مستوى المملكة يشغله ويشرف عليه البنك المركزي الأردني وتسجل فيه البنوك والشركات والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية، ويتم من خلاله استخراج صافي المراكز المالية وقيدها على حسابات البنوك من خلال نظام التسويات الاجمالية الفوري. وقد تم إطلاق النظام بشكل رسمي بتاريخ 01 أبريل 2014[2].

ثانيا: أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية في الأردن

شهدت أنظمة وأدوات الدفع تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب النمو والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الدفع، حيث يعمل البنك المركزي الأردني جاهدا على دعم المبادرات التي من شأنها زيادة كفاءة أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وتعزيز متانة ومرونة التكنولوجيا وخفض التكاليف الذي بدوره يؤدي الى تشجيع مختلف الاستثمارات.

[1]. البنك المركزي الأردني، **الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن لعامي 2015/2016**، التقرير السنوي، 2016، ص60.

[2]. عباس نوري كحيط، **الأثر الإستراتيجي للمصارف الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة واسط، العدد12، 2014، ص30.

4. 1.نظام التسويات الإجمالية الفوري الأردن (RTGS–Jo)

يمثل نظام التسويات الإجمالية الفوري، والذي بدأ العمل به عام 2002 الدعامة الأساسية للبنية التحتية للمدفوعات في المملكة[1].

وفي مارس 2015، قام البنك المركزي الأردني بتطوير نظام التسويات الإجمالية الفوري وتشغيله بحلته الجديدة والذي أعتبر الأول إقليمية والثاني عالمية باعتراف من المؤسسات العالمية، حيث أخذ بعين الاعتبار عند تصميم النظام الجديد كافة المعايير الدولية المتعارف عليها بهذا الخصوص، ويستخدم في النظام الجديد شبكة سويفت كوسيلة اتصال أساسية مع أعضائه المشاركين والشبكة الآمنة المغلقة بين البنوك كوسيلة اتصال بديلة، في حين أن النظام القديم كان يستخدم فقط شبكة سويفت كوسيلة اتصال الأعضاء.

الشكل(3–8):عدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفورية للفترة 2004– 2016:

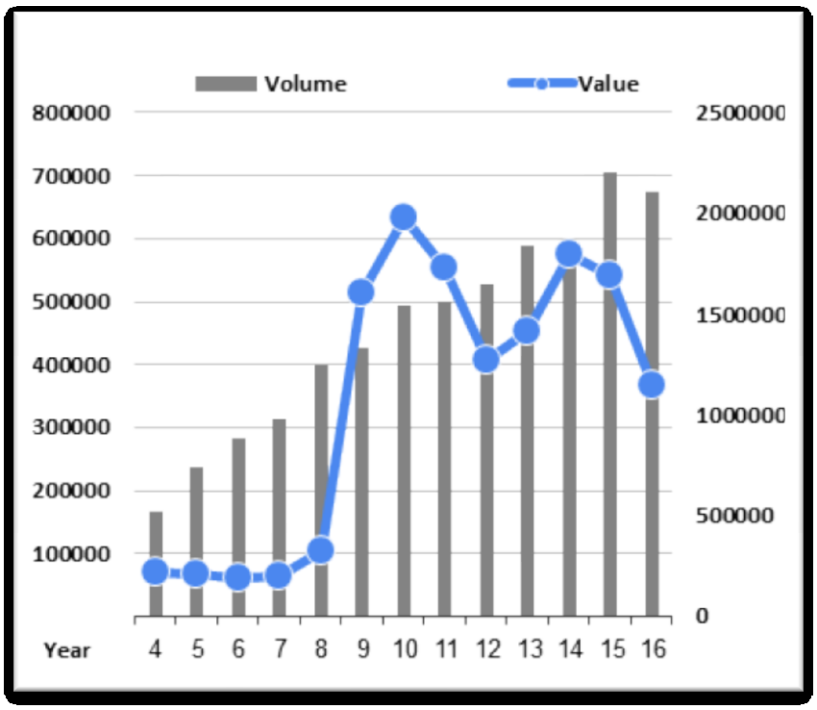

المصدر: البنك المركزي الأردني، **نظام المدفوعات الأردني**، التقرير السنوي، 2017،ص35.

[1] البنك المركزي، **نظام المدفوعات الوطني الأردني**، التقرير السنوي، 2016، ص38.

ترتبط قيمة عمليات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن هناك علاقة طردية فيما بينهما تبلغ 0,18% كما يبلغ معدل دوران قيمة أوامر الدفع (34,9) بالنسبة لحجم العرض النقدي البالغ 32876 مليون دينار خلال هذا العام وبلغ عدد أوامر الدفع المنفذة من خلال النظام هذا العام 674809 أمر دفع تم تنفيذها بجميع العملات المحلية والأجنبية المعرفة على النظام، كما شملت العمليات المالية المنفذة من خلال النظام العمليات الخاصة بالبنك المركزي الأردني، وأوامر الدفع الدائنة الثنائية فيما بين البنوك (سوق الاقراض ما بين البنوك)، كذلك عمليات تسوية الحركات المالية الخاصة بالسوق الثانوي، محققا بذلك نسبة انخفاض في عدد أوامر الدفع المنفذة بلغت 4,3% مقارنة مع عام 2015 والذي بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة خلاله 705345 أمر دفع. في حين بلغت القيمة الإجمالية لأوامر الدفع المنفذة 1146149 مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته 32% عن قيمة أوامر الدفع المنفذة خلال عام 2015 والبالغة 1690698 مليون دينار.

2.نظام المقاصة الالكترونية للشيكات:

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة (ب) من المادة (37)، على مدى السنوات الماضية وانسجاما مع رؤية ورسالة البنك المركزي الأردني تم تطوير هذه الخدمة باستمرار، حيث تم البدء بتقديم خدمة التقاص بشكل يدوي 1997، ومن ثم الإنتقال إلى التعامل بالمقاصة الآلية لغاية 2007، بعد ذلك تم تقديم هذه الخدمة عن طريق التقاص الالكتروني كنقلة نوعية على مستوى المملكة، حيث تم البدء بتطبيق تحصيلاً الشيكات الإلكترونية وعلى مستوى جميع البنوك اعتبارا من2007 ولغاية تاريخه[1].

[1]. البنك المركزي الأردني، **الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن عامي2015– 2016**، التقرير السنوي، ص60.

الشكل رقم (3-10) حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات لأعوام 2015 – 2016:

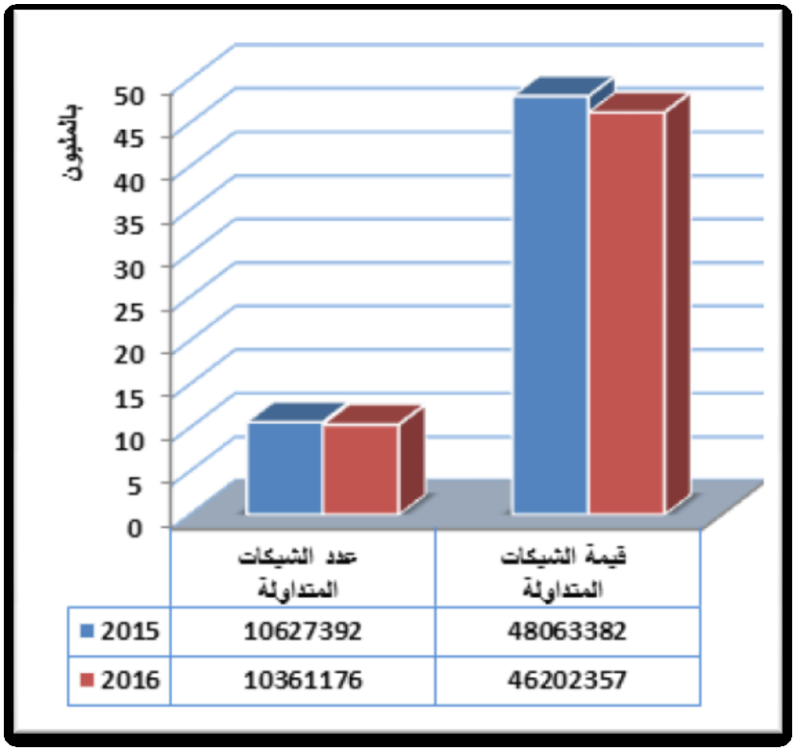

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الاردني

وفيما يخص حجم الشيكات المتداولة في النظام فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة في مركز المقاصة 10361176 شيكا مقابل 10627396 شيكا لعام 2015، أي بنسبة انخفاض مقدارها 03%.في حين بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة 46202 مليون دينار خلال العام، مقابل 48063 مليون دينار خلال عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت 4%.

3.نظام غرفة التقاص الآلية:

قام البنك المركزي الأردني بتطوير وإطلاق نظام غرفة التقاص الآلية (ACH) بشكل فعلي في 30 مارس 2016، وهو نظام دفع الكتروني مركزي يمكن جميع الأعضاء المشاركين (البنوك) من إجراء وتنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة صغيرة القيمة وتبادلها فيما بينهم.

ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام بتسهيل وتسريع تنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة كثيرة العدد صغيرة المبلغ بين أعضاء النظام وعملائهم، كما تشمل أهداف النظام كذلك، المساهمة في رفع كفاءة النظام المالي في المملكة، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، وزيادة الأمن في عمليات الدفع والتحويل المالي، والحد من المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة والسرعة والفاعلية.

بلغت عدد جلسات التقاص التي تم عقدها خلال العام لنظام غرفة التقاص الآلية 86 جلسة، كما بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام وبجميع العملات المعرفة عليه وهي (الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، وأخيرا اليورو) 120395 أمر دفع دائن بقيمة إجمالية بلغت ما يعادل 120 مليون دينار. وحقق الدينار الأردني النسبة الأكبر من قيمة أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام حيث بلغت 93% ليليه بعد ذلك الدولار الأمريكي بنسبة 7%.

هذا وقد بلغت عدد حركات الدفع المعادة من خلال النظام ما نسبته 0.07% من إجمالي أوامر الدفع المنفذة من خلال النظام، وبنفس النسبة فيما يتعلق بقيمة أوامر الدفع[1].

المطلب الثالث: تأثير نظم الدفع الالكتروني على المنظومة الأردنية

تؤثر كفاءة وسلامة مختلف المعاملات المالية الالكترونية على سلامة وفعالية أداء القطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي الكلي بصفة عامة، ومن بين هذه الآثار[2]:

- تأثرت المصارف الاردنية بالتكنولوجيا في نظم الدفع الالكترونية والخدمات المقدمة غبر الانترنت لتصل نسبة 68% من المصارف الاردنية تبنت تقديم خدماتها عبر الأنترنت؛
- وفرت المصارف الأردنية من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية عاملي الثقة وتصميم الخدمة على استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، حيث كان لهاذين العاملين أثرا كبيرا في الأمان والسرية والموثوقية في الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة؛

[1]. البنك المركزي الأردني، **الرؤية والإطار الإستراتيجي لنظم الدفع والتسويات في الأردن**، 2016، ص54.

[2]- البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الأردني، **نظم الدفع والتسويات في الأردن**، التقرير السنوي، 2016، ص18.

- شهد قطاع المدفوعات في الأردن خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في أنظمة الدفع والتسوية والخدمات المالية الإلكترونية المقدمة، سواء على صعيد أنظمة المدفوعات كبيرة الحجم وأنظمة مدفوعات التجزئة، أو على صعيد أدوات ووسائل مدفوعات التجزئة، زيادة عن التطورات الحاصلة في قطاع التجارة الإلكترونية وانتشار النقود الإلكترونية.
- سعى البنك المركزي الأردني إلى استغلال ثمار التكنولوجيا في أنظمة الدفع والتسوية ووسائلها والاستفادة من أحدث التقنيات المعلوماتية وشبكات الاتصال في مجال الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، كان له أثر إيجابي في تحقيق السرعة والسهولة وخفض التكاليف التشغيلية المترتبة على تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وتعزيز وسائل أمن وحماية المدفوعات أدى إلى زيادة سرعة انسياب وتداول النقود مما أثر في النمو المرغوب للنقود وقدرة البنك المركزي الأردني على إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر دقة، وأثر ذلك في تحقيق أهداف البنك المركزي الأردني المتمثلة بتعزيز الاشتمال المالي في المملكة وصولا إلى الاقتصاد الرقمي.
- كما واصل البنك المركزي الأردني دوره في ضمان التشغيل البيني لأنظمة وأدوات ووسائل الدفع وتشجيع القبول المتزايد لأدوات ومنتجات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية والتشغيلية ومخاطر الائتمان وتعزيز وسائل الأمن والحماية لدى تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال، وذلك باحترام المبادئ والمعايير الدولية الخاصة بالبنى التحتية لأسواق المال.
- فعلى صعيد انظمة المدفوعات كبيرة الحجم، قام البنك المركزي الأردني خلال الربع الأول من عام 2015 بتطوير نظام التسويات الإجمالية الفوري وتشغيله بحلته الجديدة والذي أعتبر الأول إقليميا والثاني عالميا بشهادة المؤسسات العالمية، حيث سعى في تصميم النظام الجديد بكافة المعايير الدولية المتعارف عليها من الناحيتين المالية والتقنية والتي توصي بها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وبنك التسويات الدولي، ويوفر النظام الجديد على المستوى العام السرعة العالية في تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال ونهائية الدفع وتحسين إدارة مخاطر السيولة والتسوية وتحسين كفاءة إدارة الأموال لدى البنوك وتنشيط سوق ما بين البنوك ورفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني محليا ودوليا.

- أما بخصوص أنظمة مدفوعات التجزئة، فقد تم إدخال خدمات الهاتف النقال إلى القطاع المصرفي الأردني بدءا من إرسال الرسائل النصية إلى العملاء لإعلامهم بحركة الدفع التي تتم على حساباتهم، وانتقالا إلى خدمة الهاتف النقال المصرفية، حيث أصبح بإمكان العميل أن ينفذ بعضا من عملياته المصرفية (تحويل أموال، دفع الفواتير، طلب كشف حساب أو دفتر شيكات، الإخطار بأثار ونتائج معاملة مالية... إلخ) من خلال هاتفه النقال ودون الحاجة للذهاب إلى بنكه.
- كذلك تم تطوير نظام غرفة التقاص الآلية لتسهيل وتسريع تنفيذ التحويلات المالية الدائمة والمدينة كثيرة العدد صغيرة القيمة وتبادلها فيما بين أعضاء النظام من البنوك العاملة في المملكة وعملائهم بشكل آلي، لما لذلك من آثار ايجابية على سوق التحويلات المالية الداخلية، وتنشيط أدوات مدفوعات التجزئة وتنوعها وإتاحتها أمام المواطنين وقطاعات الأعمال المختلفة، وإدارة التدفقات النقدية، لاسيما وأن النظام يقبل تاريخ الاستحقاق الآجل، وأثر ذلك على الاقتصاد الكلي بشكل عام.
- فيما يتعلق بأدوات الدفع فينتشر في الأردن العديد من أدوات الدفع والتي تتميز بتنوعها بين أدوات دفع دائنة أو مدينة أو مدفوعة مسبقا، سواء أكانت ملموسة أو غير ملموسة، والتي تمكن حاملها من إجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال إلكترونيا، مما يوفر للمستهلك المالي إمكانية استعمال الأداة المتوفرة لديه والتي يرى أنها الأنسب لتخليص معاملاته المالية، ويأتي هذا سعيا من البنك المركزي الأردني في ابتكار أدوات دفع جديدة أو تطوير الأدوات المتواجدة وفقا لمبدأ الطلب والعرض.
- على صعيد قنوات الدفع، فتتعدد قنوات الدفع المتواجدة في الأردن بين قنوات دفع الكترونية أو تقليدية (كاونتر). ومن أبرز قنوات الدفع الالكترونية تلك التي تقدم من خلال شبكة الانترنت كقناة الانترنت المصرية وقنوات الدفع التي تقدم من خلال تطبيقات الهواتف النقالة كقناة الهاتف المصرية أو الدفع بالهاتف النقال، بالإضافة إلى القنوات الأخرى كأجهزة الصراف الآلية ونقاط البيع الالكتروني.

المبحث الثالث: أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر

أمام التطور الذي تشهده المنظومات المصرفية في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إخاذ موقف، إزاء هذا التطور، الذي جعل من مشروع عصرنة وتحديث النظام المصرفي الجزائري أمرا ضروريا وحتميا، فقد بدأت الجزائر في تنفيذ إستراتيجية تحديث وسائل الدفع الإلكتروني ومختلف الأنظمة.

المطلب الأول: تحديث الدفع الالكتروني في الجزائر

في إطار تبني الجزائر الاستراتيجية تألية المعاملات المالية البنكية أنشأت عدة مؤسسات وهيئات مسيرة للخدمات المصرفية بهدف مواكبة التطورات الراهنة، هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

أولا: الهيئات المسيرة الالكترونية في الجزائر للمعاملات المالية

1. الجزائر خدمات الصيرفة الإلكترونية *AEBS

أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004 من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة، ونتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية **EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي Soft Anginenng, Multimedia Magact ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني لتنشأ شركة مختلطة سميت "**الجزائر خدمات الصيرفة الإلكترونية**" تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها يتقادم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن وسلامة في أداء العمليات ففي البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، إن شركة AEBS تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية بما حققته من توفير هذه الخدمات،

* -**AEBS:** Algeria E-Banking Services.
** - **EDI**: Electronic Data Interchange

ولكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية وهذا لتحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي والمالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال[1].

2. جمعية النقد الآلي بين البنوك COMI*

ثم تأسيس جمعية النقد الآلي من قبل جمعية البنوك والمؤسسات المصرفية، من خلال القرار رقم 2004/72 الصادر في 27 ماي 2004، ويتشكل هذا المجلس من تسعة بنوك من ممثلي البنوك والمؤسسات المصدرة للبطاقات البنكية، وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبريد الجزائر، ومن بين مهامها تنشيط الترابط والتعاون البنكي في مجال النقد الآلي، تحديد أسعار الخدمات وكذا العمولات الناتجة عن العمليات التي تتم بالبطاقات البنكية[2].

ثانيا: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

عملت السلطات المصرفية في الجزائر على تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية، فقد قامت البنوك الجزائرية بالتعامل بالبطاقات البنكية حيث بدأ العمل بما سنة 1997 وبدأ التعامل بها تدريجيا ومرت بعدة مراحل وصولا إلى ما هي عليه الآن.

1. **البطاقات الإلكترونية:** لقد بدأ العمل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أول بطاقة لها لكنها لا تحتوي على شريحة وإنما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية، حيث كان التعامل يقتصر فقط على عمليات السحب حبي عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع، وفي 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الانترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية عام 2010 حيث

* **–COMI**: Comité Monétique Interbancaire.

[1] – internet, site officiel de la société aebs, (18/05/2018), (en ligne), **www**. **Aebs**. **Com**.

[2] – سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السادس، 22/07/2016، ص858

تم المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية 2013 أين تم تنفيذ أول عملية للدفع عبر الانترنت، وفي نفس السنة ظهرت فكرة تسديد الفاتورة من خلال الموزعات الآلية لكنها تبقى فكرة مدروسة لا غير لم تتجسد على ارض الواقع، والجدول التالية يبين لنا تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر[1].

الجدول رقم (3–9): البطاقات الإلكترونية المتوفرة في مجموعة من البنوك الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني

البنك	البطاقة	نوعها وماهيتها
القرض الشعبي جزائري Crédit Populaire d'Algérie CPA	بطاقة CIB	**بطاقة CIB الكلاسيكية**
		بطاقة CIB الذهبية: تسمح بقدرة أكبر على الدفع، في مأمن من العديد من المتاجر ومعاملة سريعة.
	بطاقة فيزا	**بطاقة VISA الكلاسيكية**
		بطاقة VISA الذهبية: تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم
	بطاقة ماستر كارد	بالنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعميل، تقبل CPA ماستر كارد
بنك التنمية المحلية BDL	بطاقة CIB	**بطاقة CIB الكلاسيكية**: بطاقة السحب بين البنوك CIB نتمكن من تسوية المشتريات والخدمات عبر أجهزة TPE المركبة عند التجار، وتسمح بالقيام بالسحب عبر الموزعات الآلية للأوراق DAB المتصلة بالشبكة النقدية بين البنوك عير كامل التراب الوطني، إن بطاقة CIB الكلاسيكية صالحة لمدة عامين تحت سقف أسبوعي محدد 50000.00
		بطاقة CIB الذهبية: إن بطاقة CIB الذهبية صالحة لمدة عامين تحت سقف أسبوعي محدد 100000.00

[1]. ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا االمعلومات والاتصالات على الإداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط البنك عن بعد**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، غ م، قسنطينة)، الجزائر، ص 108.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**	**بطاقة CBR**	هي بطاقة وطنية مختصة بالسحب المسموح به في الجزائر فقط عبر الشبكة بين البنوك، تمكن حاملها من السحب عبر كامل أجهزة الصراف الآلي GAB.
	بطاقة بين البنوك CIB الكلاسيكية	هي بطاقة وطنية مختصة للسحب المسموح به في الجزائر فقط عبر الشبكة ما بين البنوك وتسمح لحاملها من الدفع للتجار الذين يتعاملون بها.
	بطاقة توفير	هي بطاقة تعتمد على الرصيد المدخر LEB بفوائد أو بغير فوائد، وهي صالحة لمدة سنتين ومتوفرة فقط في الجزائر وهي مستعملة من طرف موزعات أجهزة GAB عبر الشبكة النقدية بين البنوك RMI وهي تستعمل فقط في سحب النقود، تمكن من القيام بسحب النقود عن طريق الموزعات GAB المتواجدة في الأرصفة وبريد الجزائر.
البنك الوطني الجزائري **La Banque Nationale Algérienne BNA**	البطاقة البنكية الدولية **VISA**	إن الطاقة البنكية الدولية **VISA** الخاصة بالبنك الوطني الجزائري تمكن من الدفع أو سحب الأموال في أي مكان في العالم (حسب شبكة VISA)، تقدر مدة صلاحيتها بـ 24 شهرا، وهناك نوعان من هذه البطاقة: بطاقة VISA الكلاسيكية: المقدار المستحق لاكتسابها هو 1000 أورو، الحد الأعلى للسحب هو 500 أورو في اليوم، الحد الأعلى للدفع هو 1000 أورو في اليوم. بطاقة VISA الذهبية: المقدار المستحق لاكتسابها هو 4500 أورو، الحد الأعلى للسحب هو 750 أورو في اليوم، الحد الأعلى للدفع هو 3000 أورو في اليوم.
بنك الجزائر الخارجي **La Banque Extérieure Algérienne BEA**	**البطاقة البنكية الالكترونية CIB**	**البطاقة البنكية الإلكترونية CIB**: هي بطاقة الدفع والسحب وتستعمل عبر كامل التراب الوطني، 24 ساعة على 24 و7 أيام على سيع. تمكن من القيام بمختلف العمليات البنكية دون الحاجة إلى التنقل إلى الوكالة، دفع المشتريات دون حمل الأموال نقدا، تسمح بسحب الأموال بالدفع الجواري وعن بعد، بتحويل وتلقي الأموال. البنك الوطني الجزائري يمنح لعملائه هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شبك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات، وهي

		متوفرة في صيغتين: **بطاقة CIB الكلاسيكية:** الراتب الأدي أقل من 120.000 دج/شهرا؛ **بطاقة CIB الذهبية:** الراتب الأدنى أكثر من 20.000 دج/شهرا؛
	بطاقة أماكس	هي بطاقة الدفع والسحب وتستعمل في الخارج، 24 ساعة على 24 و7 أيام على 7.
	بطاقة نفطال	**بطاقة مسبقة الدفع (المستهلك):** هي بطاقة موجهة للزبائن الذين يملكون حسابا بنكيا بالقرب من المحطة التجارية نفطال ودفع في الحساب
		بطاقة مسبقة الدفع: تتمثل في بطاقة الدفع وتستعمل في محطات الخدمات وهي معبئة بقيمة 5000 دج على الأقل على مستوى وكالات البنك أو قطاع نفطال.
		بطاقة Silver: تتمثل في بطاقة إئتمان وتستعمل في محطات الخدمات ذات سقف محدد للشراء (أسبوعية، شهرية...)
		البطاقة الذهبية: تتمثل في بطاقة إئتمان مفتوحة وتستعمل في محطات الخدمات وفي ذات سقف شهرى.
بريد الجزائر **l'Algérie Poste**	**بطاقة السحب** **CCP**	**البطاقة الكلاسيكية CIB:** سقف السحب بـ 25000 دج في اليوم بالنسبة لشبكة بريد الجزائر و10000 دج في اليوم بالنسبة للشبكة بين البنوك، سقف الدفع محدد بـ 10000دج/7 أيام.
	بطاقة **CIB**	**البطاقة الذهبية CIB:** سقف السحب 40000 دج في اليوم بالنسبة لشبكة بريد الجزائر و10000 دج في اليوم بالنسبة للشبكة بين البنوك، سقف الدفع محدد 30000 دج/7 أيام.
بنك البركة **Al Baraka**	**بطاقة السحب البركة**	هي متوفرة للزبائن الذين يملكون حساب في بنك البركة، السحب يتم فوق السقف احدد على البطاقة والسحب يتم على مستوى كل الموزعات الآلية للنقود DAB بدون تميز للبنك.

المصدر: من اعداد الطلبة على مواقع البنوك سالفة الذكر.

ثالثا: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر:

عملت السلطات المصرفية في الجزائر على تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية، وقد تم التعامل التعامل بالبطاقات البنكية حيث بدأ التعامل بهاسنة 1997، وبدأ التعامل بها تدريجيا وصولا إلى ماهي علية.

الجدول رقم (3-10): حجم البطاقات المتداولة في الجزائر في الفترة 2007-2015

السنة	عدد البطاقات البنكية المتداولة	نسبة التطور
2007	128356	-
2008	339374	+164,40
2009	569558	+67,82
2010	979933	+72,05
2011	850008	-13,25
2012	1178243	+38,61
2013	1287330	+9,25
2014	1500000	+16,52
2015	1474230	-0,01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على؛ ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية** – حالة نشاط البنك عن بعد(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة أم البواقي، غ م)، الجزائر، ،ص38.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور عدد البطاقات المتداولة في الجزائر من 2007 حتى 2015، وهذا التطور هو مصاحب أو مفسر للتطور الذي عرفه كل من الصراف الآلي وطريقة البيع لدى التجار، فقد عرفت سنوات 2007، 2008، 2009، 2010 ارتفاعا في عدد البطاقات ومع حلول سنة 2011 نلاحظ أن البطاقات انخفضت بمقدار 129925 بطاقة

مقارنة بسنة 2010 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى أزمة السيولة المصرفية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة حيث لجأ الكثير من الأفراد إلى سحب أموالهم من المؤسسات المصرفية، أما بالنسبة لسنة 2015 فتلاحظ تراجع طفيف في عدد البطاقات المتداولة ,25770 مقارنة بسنة 2014 التي عرفت ارتفاعا يسبب تطور تكنولوجيا الصناعة المصرفية في الجزائر وارتفاع عدد العملاء لاستخدام هذه البطاقات حيث عرفت سنة 2015 حوالي 941371 بطاقة عادية متداولة و165429 بطاقة ذهبية متداولة و367430 بطاقة سحب متداولة.

2. خدمة الدفع الإلكتروني:

كشف رئيس الجمعية الوطنية للبنوك في تصريح له لجريدة النهار بأن البنوك المشاركة في خدمة الدفع الإلكتروني والتي عددها 11 بندق، سجلت منذ إطلاق الخدمة لأول مرة في الجزائر في بداية شهر أكتوبر 2016 ما يقارب 26 ألف عملية دفع إلكتروني إلى غاية نهاية شهر فيفري، مشيرا إلى أن أغلب هذه العمليات قام بها أصحاب الحسابات الجارية من الموظفين والعمال الأجراء، وأضاف رئيس الجمعية أن البنوك قد سجلت 90 ألف عملية دفع إلكترونية لم تكتمل خلال فترة 5 أشهر من إنطلاق الخدمة لحاملي بطاقات CIB البنكية، والذين يقارب عددهم مليون ونصف المليون زبون حامل لهذه البطاقة، منهم 500 ألف تحصلوا على كلمة السر الخاصة بهم، وإعتبر ذات المسؤول أن 90 ألف عملية غير مكتملة هي عمليات إستكشافية للخدمة التي تعد جديدة على الجزائريين، مشيرا إلى أن أصحاب تلك العمليات غير المكتملة حاولوا معرفة طريقة سير العملية عبر الانترنت ومدى سهولتها، وكذا التأكد من أمنها وسيرها في الطريق الصحيح، خاصة أن الخدمة تتعلق بالسيولة المالية[1].

ومع دخول خدمة الدفع الإلكتروني بريد الجزائر الذي يعتزم تسليم البطاقات الذهبية متعددة الخدمات على زبائنه والذين يصل عددهم إلى 20 مليون زبون، وتوسيع الخدمة لجميع زبائن البنوك المشاركة في خدمة الدفع الإلكتروني وتسليمهم بطاقاتهم وكلمات السر الخاصة بهم، تكون الجزائر قد دخلت بالفعل مرحلة جديدة من الإقتصاد الرقمي من خلال عصرنة منظومتها المالية.

[1]- الانترنت، للموقع الرسمي لجريدة النهار ، (2018/04/23)، **https://www.euraliaronline.com**

المطلب الثاني: وسائط وأنظمة المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر

إن التطورات التي شهدتها المنظومة المصرفية من استخدام للأنترنت والتكنولوجيا المتقدمة خلقت الحاجة الضرورة وجود بدائل عن الوسائل التقليدية وذلك عن طريق استعمال قنوات حديثة في تقديم الخدمة المصرفية بغرض تسهيل المعاملات بين المؤسسات البنكية والمتعاملين.

أولا: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر

1. **البنوك الإلكترونية:** بالنسبة للمواقع الإلكترونية للمصارف الجزائرية في شبكة الانترنت نجد لبنك الجزائر موقعا إلكترونيا على شبكة الانترنت هو **www. Bank - of - Alegria. dz**

جدول رقم (3–11): الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف أهم البنوك الجزائرية

البنك وموقعه الإلكتروني	خدماته ومميزاته
القرض الشعبي الجزائري **موقعه الإلكترونية** **https://www.cpa-bank.dz**	يمكن زيارة الموقع للإطلاع على الخدمات.
بنك التنمية المحلية **موقعه الإلكتروني** **www.bdl.dz**	• الموقع الإلكتروني متوفر 24سا24 و7 أيام / 27 • يتميز بالسرية التامة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **موقعه الإلكتروني** **https://www.badr-bank.dz**	• الإطلاع على الأرصدة وحركة الحسابات؛ • تحميل كشوفات الحسابات ؛ • التحويل من حساب إلى حساب أخر بأمر من العميل (بالنسبة للمؤسسات)؛
البنك الوطني الجزائري **موقعه الإلكتروني**	• هي خدمة دائمة ومتنقلة تسمح بالولوج إلى الحساب البنكي بنقرة بسيطة | 24ساعة /24، 7أيام/7؛

www.bna.dz	• الإطلاع على الرصيد الحالي للحساب والأرصدة السابقة؛ • القيام بالعمليات البنكية من دون التنقل إلى الوكالة؛ • تحميل وإستخراج البيانات الخاصة بالحساب؛ • الحصول على رقم التعريف البنكي؛ • متابعة التحويلات؛ • طلب دفتر الشيكات وبطاقة الدفع CIB ؛ • تأمين المعاملات البنكية من خلال رقم سري شخص؛
بنك الجزائر الخارجي **موقعه الإلكتروني** **www.bea.dz**	• **البساطة:** عدم الحاجة إلى التنقل إلى الوكالات، تؤمن للعملاء خدمة سريعة تحويلات بنكية، سحب بنكي، تحميل كشف الحسابات المصرفية، الإطلاع على تاريخ الحسابات)؛ • **الأمن:** تصفح كشوف الحسابات من قضاء الزبون، الكشوف الإلكترونية ممكنة ومتاحة 24سا على 24 بكل أمان؛ • **البيئية:** إدخار الورق وعناء التنقل؛ • موجه حصريا للكيانات القانونية الشركات، الإدارة والجمعيات، متاح 24سا على 24سا و7 أيام على 7 بدون إنتظار وصول البريد.
بريد الجزائر **موقعه الإلكتروني** **WWW.poste.dz**	يمكن العملاء الذين يملكون حسابات بريدية جارية CCP بتقديم طلبات بطاقات تحمل أرقام سرية وتسمح لهم بالدخول مباشرة إلى حساباتهم إنطلاقا من الموزعات الآلية التابعة لبريد الجزائر أو من الموزعات أو الشبابيك الآلية الأخرى المرتبطة بنظام الشبكة النقدية ما بين البنوك.

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على مواقع البنوك سالفة الذكر.

الجدول رقم (3–12) عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2017:

السنة	عدد المستخدمين	عدد السكان	نسبة مستخدمي الأنترنت %
2007	2460000	33506567	7,3
2008	3500000	33769669	10,4
2009	4100000	34178188	12,0
2010	4700000	34586184	13,6
2011	5230000	37367226	14,0
2012	6404264	38813722	16,5
2013	6669927	39542166	17,2
2014	11000000	40263711	27,3
2015	15000000	41063753	37,3
2016	15000000	41063753	36,5
2017	15105000	41063753	36,8

Source: Internet, Site officiel d'Internet World Stats, (page consultéele 27/04/2018), [en ligne], http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك إرتفاع في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر حيث إرتفع من 2460000 سنة 2007 إلى 4700000 سنة 2010، ليصل إلى 15000000 مستخدم سنة 2016 والعدد في تطور مستمر إلى غاية اليوم، يرجع هذا الإرتفاع إلى تحرير قطاع الانترنت في الجزائر

2. أجهزة الصراف الآلي

إن أجهزة الصراف الآلي في الجزائر عرفت تطورا كبيرا وهو ما لاحظناه من خلال تبني أهم البنوك الجزائرية لهذه الخدمة المصرفية لتسهيل عمليات الدفع والسحب وفيما يلي ستحاول توضيح توزع هذه الأجهزة على عدد من البنوك.

الجدول رقم (3–13): تطور أجهزة الصراف الآلي في الجزائر.

السنوات	عدد أجهزة DAB	نسبة التطور %	عدد أجهزة TPE	نسبة التطور %	عدد أجهزة GAB	نسبة التطور %
2008	544	-	1984	-	-	-
2009	572	5,14+	2639	33,01+	-	-
2010	636	11,18+	2946	11,63+	674	-
2011	647	1,72+	3047	3,42+	684	1,48+
2012	543	16,07-	2965	2,69-	686	0,29+
2013	475	12,52-	2986	0,70+	694	1,16+
2014	539	13,47+	2737	8,33-	898	29,39+
2014	570	5,75+	3035	10,88+	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أن عدد أجهزة GAB بلغ أقصاه سنة 2011 ,647 صراف آلي أي بزيادة قدرها 18,93 % عن سنة 2008،ثم عرف تراجعا خلال السنين المواليتين ليعود ويرتفع مجددا سنة 2015 ب570 جهاز مقارنة بسنة 2014 أين بلغت 539 جهاز أي بزيادة قدرها 5,75 %، لكن أجهزة DAB عرفت تطورا قليلا في سنة 2015 نسبة إلى سنة 2008 4,47 % فقط، أما أجهزة TPE فهي تتغير مع كل ستة إما بالزيادة أو الانخفاض لتصل سنة 2015 إلى أكبر عدد من الأجهزة ب3035 مقارنة بسنة 2014 أين بلغت 2737 جهاز وهذا ما يبين أن هناك جهود في المجال بهدف تطوير عمليات الدفع بالبطاقة المصرفية، أما أجهزة GAB فهي في ارتفاع مستمر، هذا التذبذب في عدد أجهزة.

الجدول رقم (3-14): عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في أتم بنوك الجزائر

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA	1491	1554	1622	1647	1654	1686
BDL	575	575	338	188	188	188
BADR	317	317	317	317	319	319
BNA	52	57	57	57	57	65
BEA	329	329	332	332	/	/
بريد الجزائر	47	47	47	47	47	47
بنك البركة	9	9	9	9	9	9
المجموع	2820	2888	2722	2597	2274	2314

المصدر: سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السادس، ص 852.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا التطور الملحوظ الذي عرفة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر وذلك على مستوى مجموعة من البنوك الرائدة في المجال، أما بالنسبة لأجهزة TPE فهي تتغير إما بالزيادة أو الانخفاض لتصل سنة 2015 إلى أكبر عدد من الأجهزة ب3035 مقارنة بسنة 2014 أين بلغت 2737 جهاز وهذا ما يبين أن هناك جهود في المجال بهدف تطوير عمليات الدفع بالبطاقة المصرفية، أما أجهزة GAB فهي في ارتفاع مستمر.

3. الهاتف المصرفي:

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادي البنوك طوابير العملاء الاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه

الخدمة 24 ساعة يوميا، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع البنك أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص به.

كل هذا في وقت يشهد فيه سوق النقال بالجزائر إطلاق خدمات متنوعة في مجال الانترنت النقال بإطلاق خدمات الجيلين الثالث والرابع، حيث تشير الأرقام الأخيرة الصادرة عن سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إلى نمو حظيرة مشتركي الانترنت النقال إلى 29,9 مليون مشترك (25,2 مليون مشترك للجيل الثالث) و(1,46 مليون مشترك للجيل الرابع)، في حين سجلت الكثافة الهاتفية للأنترنت الإجمالية 71,17 بالمائة لسنة 2015 وهذا راجع إلى نمو حظيرة الجيل الثالث والجيل الرابع، إلا أن القطاع المصرفي بالجزائر لازال جامدا أمام هذا النوع من التكنولوجيا[1].

ثانيا: أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لا سيما من حيث أنظمة الدفع بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنات العالمي إلى إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور لإتمام التسويات والمدفوعات.

1. نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS

إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث أنظمة الدفع، لهذا وضعت السلطات الجزائرية مشاريع وطنية من أهمها نظام التسوية الإجمالية الفورية Real Time Settlement مجله ARTS"

- **ماهية نظام ARTS** :هو نظام التسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه تسيير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، ولقد دخل نظام الدفع

[1]. سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السادس، ص854.

الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة في التشغيل طبقا لأحكام النظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005[1].

الجدول رقم (3–15): تطور نظام ARTS خلال الفترة 2006–2016

السنوات	نسبة تداول النظام	عدد العمليات	نسبة التطور %	قيمة العمليات (مليار دج)	نسبة التطور %	المتوسط الشهري	
						عدد العمليات	المبلغ الشهري للعمليات
2006	-	142373	-	169635	-	630	15421,4
2007	-	176900	24,2+	313373	84,7+	705	1248,5
2008	99,34	195175	10,3+	607138	93,7+	16265	50595
2009	99,56	205736	5,4+	149740	7,01+	17145	54145
2010	99,93	211561	2,8+	587475	9,58-	17630	48956
2011	99,77	237311	12,2+	680123	15,7+	19776	56676
2012	99,77	269557	13,6+	535234	21,3-	22463	44603
2013		290418	7,73+	358026	33,1-	24202	29835
2014		314357	8,24+	372394	4,01+	26196	31033
2015		334749	6,48+	265141	- 28,80	27896	22095

المصدر: من إعداد العالية بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2007.

[1]– عرابة رابح، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي، مجلة الدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة الشلف، الجزائر، العدد08، 2012، ص 60.

إن نسبة توافر نظام ARTS في سنة 2015 وفي السنة العاشرة من العمل به في 100% بتشغيله تعثراته الفعلي 8 ساعات لكل يوم 2550 يوم عمل في 2015 مما يؤكد لنا التحكم الجيد في النظام ونقص تعثراته السنوية[1].

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد العمليات في تطور مستمر، ففي بداية تشغيله بلغ عدد العمليات 142373 عملية واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 334749 عملية سنة 2015 بمعنى أن نسبة % وهو يعتبر مؤشر جيد مما ينبت الجهود المبذولة في هذا المجال. أما 133. 12 الزيادة في هذه الفترة بلغت بخصوص قيمة العمليات فتلاحظ أنها عرفت تتصورا من سنة 2006 بقيمة 169635 مليار دينار إلى غاية 2009 أين وصلت إلى 649740 مليار دينار وانخفضت سنة 2010 لترتفع محددا سنة 2011 بقيمة 680123 مليار دينار وإبتداءا من سنة 2012 عرفت تراجعا في قيمة العمليات المنجزة إلى أن وصلت إلى 265141 مليار دينار سنة 2015، شهد هذا النظام زيادة 6,5 % في عدد العمليات وإنخفاض في القيمة 28,8% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ويرجع هذا الإنخفاض في القيمة على حد سواء لعمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين، وبلغ متوسط حجم التداول اليومي 1313 معاملة بقيمة متوسطة يومية قدرها 1040 مليار دينار، مقابل 1243 معاملة بمبلغ متوسط يومي قدره 1472 مليار دينار في 2014.

يتميز هيكل معاملات الدفع المعالجة في نظام ARTS بهيمنة التحويلات الصالح زبائن المصارف فقد بلغت 71,4 % مقابل 69,10 % في 2014، في حين تمتل العمليات ما بين المصارف 28,60 % في 2015 مقابل 30,90 % في سنة 2014 من حيث القيمة، تمثل حصة عمليات التمويل لصالح الزبائن 4,0 % (2,5 % في 2014) من إجمالي المعاملات مقابل 96,0 % للعمليات بين المصارف.

[1] - بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي**، الجزائر، أكتوبر2007، ص110

2. نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات:

بسمح نظام المقاصة الإلكترونية المسمى ATCI والذي دخل حيز الإنتاج في ماي 2006، بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، إقتطاعات آلية عمليات على البطاقات). إنطلق هذا النظام في التقيد بإدراج عمليات مقاصة الصكوك المضبوطة وتم تدريجيا إدخال وسائل الدفع المضبوطة[1].

الجدول رقم (3-16): تطور نظام ATCI في الجزائر في الفترة 2009-2015.

السنوات	عدد العمليات بالمليون	نسبة التطور %	قيمة العمليات (مليار دج)	نسبة التطور %	المتوسط الشهري	
					عدد العمليات	المبلغ الشهري للعمليات
2009	11,139	-	8534,729	-	928	711227
2010	13,818	24,05+	8878,137	4,02+	1152	739844
2011	17,062	23,47+	10581,6	19,18+	1422	881801
2012	17,387	33,43+	11766,1	11,19+	1,449	981,340
2013	19,470	11,98+	12661,6	7,61+	1,622	1055,137
2014	20,750	6,57+	13979,0	10,40+	1729	1164,9
2015	20,756	0,02+	15892	13,68+	1730	1324,3

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2007 إلى غاية سنة 2015.

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد وقيمة العمليات التي تمت عبر نظام ATCI في تطور مستمر خلال الفترة 2009-2015، حيث سجلت سنة 2009 أكثر من 11 مليون عملية دفع بقيمة 8534,729 مليار دينار لتصل إلى 20756 مليون عملية سنة 2015 بمبلغ 15892 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 86,33 % في الحجم و86,20 % في القيمة، وتميز

[1]- بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي**، الجزائر، أكتوبر2007، ص-ص: 131 -134.

تطور نظام ATCI خلال سنة 2015 بإستقرار عدد العمليات المعالجة إذ سجل ما يقارب نفس حجم التعاملات في سنة 2014 أين بلغت 20750 مليون عملية بقيمة 13979,0، وهذا بمتوسط شهري قدره 1730 مليون عملية في سنة 2015 وهو ما يعادل زيادة طفيفة بنسبة 0,02 % مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة لقيمة عمليات النظام فنلاحظ أنها عرفت تطورا متوسط شهري قدره 1324,3 مليار دينار وهو ما يعادل زيادة بنسبة 13,68 % مقارنة بسنة 2014 أين بلغت 13979,0 مليار دينار بمتوسط شهري قدره 11649 مليار دينار.

3. نظام التحويلات السريعة Western Union:

يستخدم هذا النظام للزيادة في سرعة تحويل الأموال على المستوى الدولي والذي تم تطبيقه في العديد من مؤسسات البريد الوطنية إبتداءا من 2001/05/19، حيث أن شركات westem union في الجزائر تستقبل فقط المال من الخارج وغير مسموح لها بإرساله إلى الخارج وهذا يرجع للقوانين الجزائرية التي تفرض تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج، ولديها وسطاء خارج الجزائر يقومون بالتحويل، ويعتبر هذا النظام من أسهل طرق التحويل على الإطلاق فهي لا تحتاج لإمتلاك حساب في بنك أو مركز البريد لتحويل الأموال أو إستقبالها وسحبها بل كل ما يتطلبه الأمر من المرسل هو تقديم بطاقة التعريف والمبلغ المطلوب تحويله إضافة إلى مصاريف التحويل، في حين يتمكن المستقبل من سحب الأموال بتقديم بطاقة تعريفه إضافة إلى رقم التحويل MTCN الذي يرسله له المرسل، وعملية تحويل الأموال عبر westem union لا تستغرق وقتا طويلا حيث يمكن للمتسلم سحب الأموال في نفس اليوم فهي لا تأخذ إلا 10 دقائق للوصول[1].

[1] – Internet, site officiel de la poste algérienne, (page consultée le 19/02/2018), (en ligne), **www. poste city– dz. Com**.

المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الإلكترونية على الإقتصاد الجزائري

إن مرور الإقتصاد الجزائري بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الإستقرار، وبصدد الحديث عن الصيرفة الإلكترونية، حيث أضافت هذه الصيرفة الإلكترونية مدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر[1].

1-**بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر** : إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الإنطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد رقمي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للإبتكارات الجديدة، وبذلك تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الإقتصاد.

2-**محاربة الإقتصاد الموازي:** لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار والذي ساهم في بروز ظاهرة الإقتصاد الموازي، وتفشي ثقافة الإكتناز كلها عوامل ساعدت على إرتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن إعتماد الصيرفة الإلكترونيةو إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي.

3- **تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:** إن أساس ظهور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى إنتشار إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذه التجارة.

4-مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية: خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، علما أنها تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي.

[1]. سمية عباس، **وسائل الدفع الإلكترونية في التظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة ام البواقي ، الجزائر، العدد6، 22-7-2016، ص860.

5- **تخفيض التكاليف**: من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الإنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الإلكترونية.

6- **تعزيز الشفافية**: إن إستخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج الخدماتها والإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

7-**تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر**: من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

خلاصة:

خلصنا من هذا الفصل أنه قد استطاعت الخدمات المصرفية المتوافرة عن طريق الشبكة العالمية للمعلومات الإنترنت) أن تقدم فرصة هائلة للمصارف التي عرضنا تجربتها، فهي توفر لهذه المصارف فرص تنافسية كبيرة في أسواقها، كما أتاحت لها خفض تكلفة العمليات الخاصة بالعملاء، ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال عالمية، لما لديها من إمكانات لازمة للنجاح والمنافسة، ذلك أن القطاع المصرفي في هذه الدول يمتلك الإمكانيات البشرية والوسائل التكنولوجية والمناخ الاقتصادي والاستثماري والتشريعي الذي يبدو في بعضه ملائمة. كما أن القدرات المالية تمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال. وبالتالي فإن الفرصة موجودة أمام المصارف لبناء فضاء جديد للعمل المصرفي والحصول على مساحة في السوق عبر الإنترنت، الذي مكنه من رفع أداء مصارفه.

ومن خلال هذا الفصل نستنتج أنه قد استطاعت الدول التي استعرضنا تجربتها أن تخطو خطوة كبيرة في مجال الصيرفة الالكترونية من خلال جهودها في عصرنة نظامها المصرفي وتحديث الخدمات التي تقدمها.

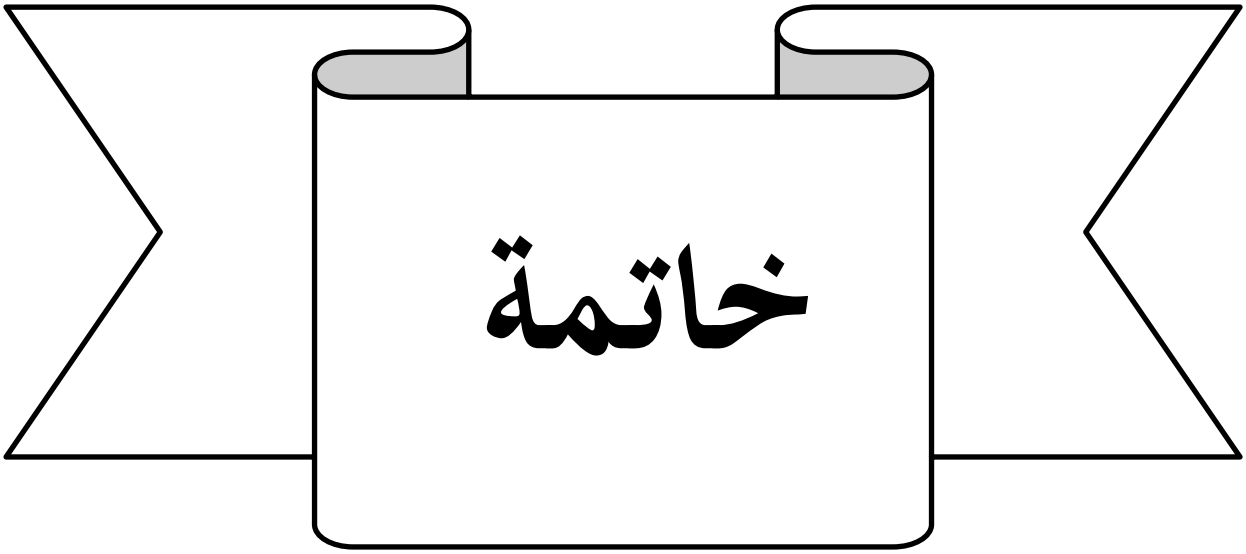
خاتمة

خاتمة

أصبح العالم يعيش فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب والهياكل الإدارية التقليدية، حيث أوجدت مناخا وأوضاعا اقتصادية وتكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في بضع سنوات، وباتت المعرفة أو المعلومات هي المادة الخام والركيزة في جميع المجالات، وقد جعل هذا التطور الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، وظهر إلى الوجود أفكار اقتصادية جديدة تعكسها هذه التطورات وتسمح لها بالتجديد المستمر، قدمت هذه الأفكار إلى الجهاز المصرفي الذي استغلها كحلول لتقديم خدماته الكلاسيكية التي لم تعد تحقق ربحا في غالب الأحيان. فكان من المنطقي أن يعتبر الحل إيجاد وسائل عنها في ظل تطورات توفر كل الأدوات والإمكانات لتحقيق ذلك، وهذا الحل في سبيل الوصول إلى أرقى درجات التطور ومواكبة العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي.

وهو الأمر الذي استدعى اتخاذ جملة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات وتكييف المنظومة المصرفية مع جميع هذ التحويلات المعلوماتية لاسيما التقنية منها لدفع عجلة الاقتصاد، ففي ظل الاقتصاد الرقمي والتطور الحاصل في القطاع المصرفي ظهر إلى الوجود ما يسمى بالمعاملات المالية الإلكترونية التي فتحت أفاقا واسعة للبنوك من تقديم أنشطتها وخدماتها عن بعد بمختلف أنواعها بسهولة وأقل تكلفة مع توفير مجموعة متطلبات للبنية التحتية اعتبرت قاعدة أساسية لما وفرته من مؤهلات مادية وبشرية وتقنية سعيا منها في تقديم كل ما أحسن للصيرفة الإلكترونية.

وفي ظل ذلك فتحت آفاقا واسعة لكل الأنظمة المالية والتي كان من أبرزها وسائل الدفع وعلى وجه الخصوص البطاقات الإلكترونية التي تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم، والتي حضت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى حديثة التطور، فشمل ابتكار أجهزة لتقديم الخدمات تتلاءم وعالم الإلكترونيات خاصة عمليات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، حيث إن هذه المعاملات المالية الإلكترونية مازالت في تطور مستمر محاولة تعميم واكتساح كل الميادين وإن تعددت أشكالها ونماذجها فهي تمتاز بالحداثة والبعد عن التعقيد، محدثة بذلك اثار في النظام المصرفي والمالي.

خاتمة

ولمواكبة هذه التطورات نجد أن الجهاز المصرفي الكثير من الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في مجال التقنية، حيث عملت على تطوير وسائل الدفع لتلبية حاجة الدول وقطاعات المجتمع الأخرى، فبالنظر إلى بعض التجارب الدولية في سعيها لتحديث خدماتها المصرفية، نجد فرنسا والتي تعتبر دولة رائدة في مجال الصناعة المصرفية، حيث إنها انتهجت نظما مصرفية كآلية لتحديث منظومتها المصرفية وأولت اهتماما كبيرا بالمعاملات المالية الإلكترونية لما تتمتع به من بنية تحتية قوية لإدخال العولمة المصرفية، العامل الذي ساعد في نجاح وانتشار وسائل ونظم الدفع الإلكتروني فيها، كذلك بالنسبة لدولة الأردن التي عرفت هي الأخرى تطورات على مستوى منظومتها المصرفية من خلال استحداث معاملاتها المالية بما فيها وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية نظرا للإهتمام الكبير من قبل السلطات المصرفية والنقدية لدولة الأردن، أما بالنسبة للجزائر التي أدركت حتمية تحسين خدماتها المصرفية في اطار التطورات الراهنة في مجال المدفوعات تسمح لها بتحديث نظم الدفع وادخال وسائل الدفع الإلكترونية سعيا منها لترقية النظام المصرفي باعتباره إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد والمحرك الرئيسي للتنمية المالية من خلال انعكاساتها المالية الإيجابية.

1-**اختبار الفرضيات:** بعد دراستنا للموضوع، اتضحت لنا صحة الفرضيات من عدمها التي وضعناها كمنطلق لدراستنا، فتبين معنا أن:

- **الفرضية الأولى:** ومفادها أن تحديث المعاملات المالية المصرفية أضحى ضرورة لابد منها وذلك من خلال تبني المصارف لوسائل ونظم الدفع والتسوية الحديثة، وقد تحققت هذه الفرضية كون التحديث ساهم بشكل فعال في تحسين أداء البنوك وسهل قيام هذه الأخيرة بمعاملاتها بسرعة وأمان؛
- **الفرضية الثانية:** والتي نصت على أن الرغبة في الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي يحتم تبني مظاهر العولمة، والتي تعد نظم الدفع الإلكترونية من أبرزها، والذي تم من خلال الاستراتيجيات والمشاريع التي طبقتها معظم المنظومات المصرفية، يعتبر أهم أسباب رقمنة أنظمة الدفع في الدول المتطورة، وبعض الدول العربية، تحققت هي الأخرى حيث قامت بعض الدول الأوروبية كفرنسا والعربية كالأردن والجزائر بتبني عدة استراتيجيات والقيام بعدة اصلاحات على مستوى

منظوماتها المصرفية وبالتالي عصرنة خدماتها المصرفية ما ألزم المنظومات المصرفية السابق ذكرها رقمنة معاملاتها المالية بما في ذلك من وسائل ووسائط وأنظمة الدفع والتسوية لما لها من تأثير على الاتصال بالعالم الخارجي؛

- **الفرضية الثالثة:** والتي نصت على توفر البنية التحتية اللازمة للمعاملات المالية الإلكترونية في كل من فرنسا والأردن والجزائر أدى إلى خلق صيرفة إلكترونية فعالة في تلك الدول، فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث إنه قامت تلك الدول بالاستثمار في البنى التحتية لإقامة إقتصاد رقمي وخلق بيئة ملائمة للقيام بالمعاملات الإلكترونية، مما ساعد على قيام الصيرفة الإلكترونية.

2-نتائج الدراسة: لقد تبينت لنا من خلال دراستنا للموضوع النتائج التالية:

- أدت العولمة المصرفية والتقدم التكنولوجي في مجال الصيرفة إلى ظهور ونشأة المعاملات المالية الإلكترونية بما فيها من وسائل ووسائط وأنظمة دفع وتسوية الكترونية من أجل الحفاظ على العملاء وجلب آخرون جدد؛
- أسهم التقدم التكنولوجي في تغير ملامح الخريطة المصرفية الدولية، إذ أدى إلى تحول عدد كبير من المصارف العالمية إلى تغيير نمط عملها والتوسع في استخدام المعاملات المالية الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة الأمر الذي أحدث تغييرا جذريا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للمعاملات البنكية؛
- إن المعاملات المالية الإلكترونية في تقديم خدمات مالية ومصرفية تعتمد على ما أوجدته التكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات من وسائل وأنظمة ووسائط حديثة،
- قدمت المعاملات المالية الالكترونية فوائد عديدة للمصارف بصفة خاصة وللاقتصاد بصفة عامة كالسرعة والأمان وخفض التكاليف؛
- إن عولمة النظام المصرفي أدت إلى ظهور أشكال ووسائط جديدة للعمل المصرفي، ساهمت فيها التطورات التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير كل من أجهزة الصراف الآلي، الانترنت المصرفي والهاتف البنكي؛

- إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية وفتح المجال لظهور أسواق خاصة تخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة؛
- لقد فرض التطور التكنولوجي العديد من التغيرات التي لم يكن القطاع المصرفي في منأى عنها من خلال التوجه إلى تبني أشكال ووسائط جديدة لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية بما فيها البنوك الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي والهاتف المصرفي؛
- لقد ساهم ظهور شبكة الانترنت ومالحقها من تطورات كان أهمها التجارة الإلكترونية في تراجع دور وسائل الدفع التقليدية لتحل محلها وسائل الدفع الإلكترونية خاصة في ظل وجود هيئات دولية وعالمية رائدة في إنتاج وتسويق مثل ها النوع من وسائل الدفع؛
- تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من عوامل تطور البنوك والرفع من أدائها الخدمي ومواكبة التحديات البنكية وجذب الزبائن والرفع من القدرة التنافسية وهو ما يؤثر إيجابا على أداء البنك فهي تفتح آفاقا واسعة للحصول على الخدمة البنكية في أي وقت وفي أي مكان؛
- إن أنظمة الدفع الإلكتروني تعتبر مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية؛
- تؤثر المعاملات المالية الإلكترونية بالإيجاب على كفاءة وفعالية المنظومة المصرفية؛
- إن المصارف الفرنسية تبنت الصيرفة الإلكترونية بشكل واسع وذلك من خلال العمل على تطوير وتنظيم جهازها المصرفي؛
- تعد فرنسا من الدول المتقدمة التي تعرف توسعا كبيرا في عرض خدمات الدفع الإلكتروني فهي تحتل المراتب الأولى في هذا المجال؛
- الأردن تعد من الدول العربية المتقدمة، فبفضل الهيئات المسيرة لجهازها المصرفي إستطاعت أن تحقق قفزة نوعية في فترة قصيرة في مجال المعاملات المالية الإلكترونية؛

- أولت السلطات النقدية والمصرفية للأردن اهتماما بالغا لتطوير وسائل ووسائط الدفع الإلكتروني خاصة البطاقات الإلكترونية، بالإضافة إلى عملها على توفير نظم دفع حديثة ومتطورة من أجل الحفاظ على عملائها؛
- أظهرت نتائج الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري يسعى جاهدا لمواكبة التطور الحاصل في العالم؛
- تعتبر تجربة الجزائر تجربة فنية لا يمكن الحكم عليها لا بالفشل ولا بالنجاح إذ لاحظنا أن إقبال المواطنين على هذا النوع يعرف تحسنا مستمرا حتى ولو كان بوتيرة بطيئة، لأن التعامل وفق هذا النمط الجديد يتطلب تغيير في ذهنيات الأفراد وتوجيه سلوكهم وهذا من أصعب الأمور في مجتمع أين ما يزال الفرد يتخوف من التعامل مع المصارف بالأساليب التقليدية؛
- عملت الجزائر على تطوير جهازها المصرفي وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية من أجل تحديث وعصرنة المعاملات المالية الإلكترونية فقد بدأت بتطوير بطاقات الدفع والسحب وتطوير أنظمتها ولكنها تعاني من نقص شديد في تقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية؛
- حجم التعامل بالخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر ما بين المتوسط والضعيف، وهذا يدل على أن هناك تعامل في بعض مجالات المعاملات الالكترونية وليس في كل مجالاتها؛

3-الاقتراحات والتوصيات: على هذا الأساس رأينا أنه من الواجب تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في إثراء موضوعنا:

- لا بد من إجراء الكثير من الدراسات من أجل الاستفادة من التجارب السابقة وتجارب الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو في مجال تحديث المعاملات المالية من أجل تفادي جوانب الخلل وعدم الفعالية الموجودة في القطاع المالي المصرفي؛
- ضرورة تجسيد تغييرات مصرفية لتسريع وتيرة البنوك من جهة ومواكبة التطورات التكنولوجية العالية
- تخصيص مبالغ وميزانيات قيمة للتجهيزات التكنولوجية والعصرية؛

- تبسيط التعاملات الالكترونية ليسهل استعمالها لجميع عملاء البنك؛
- تحسيس العملاء بأهمية المعاملات المالية الالكترونية من ناحية السرعة والدقة وخاصة درجة الثقة والأمان التي هي من أهم انشغالات العملاء.
- لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛
- تحسيس العملاء بأهمية المعاملات المالية الالكترونية من ناحية السرعة والدقة وخاصة درجة الثقة والأمان التي هي من أهم انشغالات العملاء؛
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بالإعطاء الأولوية في التوظيف لخرجي الجامعات؛
- وأخيرا نوصي بتشديد الرقابة على المشاريع المطبقة في مجال تحديث وعصرنة نظم الدفع وهذا حتى لا تضيع الأموال المخصصة لهذه المشاريع وحتى نحقق الأهداف المسطرة وهي عصرنة الجهاز البنكي بصفة عامة وتحديث وسائل وأنظمة الدفع بصفة خاصة وذلك بمواجهة التحديات الجمركية والضريبية والمحاسبية التي طرحها ظهور المعاملات المالية الالكترونية.

4-**آفاق البحث** : من خلال دراستنا للموضوع وتعمقنا فيه، نأمل أن تكون هذه الدراسة أهلا لطرح مواضيع أكثر تخصصا ومساهمة لتطور وتنمية القطاع المصرفي الجزائري والنهوض به.

ولعلنا قمنا بفتح آفاق جديدة من خلال هذه الدراسة للباحثين في هذا المجال والطلبة القادمين مستقبلا، نقترح المواضيع التالية:

- دور تكنولوجيا المعلوماتية في تطوير الصناعة المصرفية؛
- عصرنة المعاملات المالية كمدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك ؛
- دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي؛
- الأساليب البنكية الحديثة ومظاهر تطور المعاملات المالية في البنوك؛
- دراسة الاستراتيجيات المستقبلية للبنوك الجزائرية التي تتضمن استعمال البطاقات الدولية.

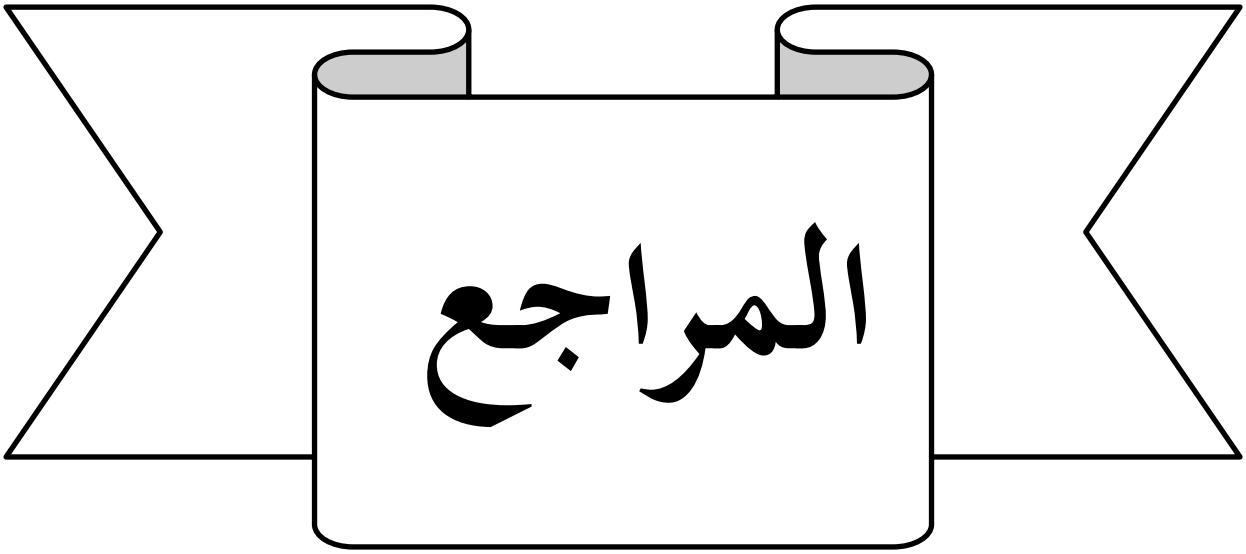
المراجع

I. الكتب:

1. أحمد خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، ب طبعة، ب سنة، ص57.

2. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007، ص31.

3. أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2009، ص439.

4. إياد عبد الفتاح النسور، **تسويق المنتجات المصرفية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص351.

5. خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص450.

6. خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ب ط، 2008، ص48.

7. زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**،اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ب ط، 2006، ص.ص: 239 .240.

8. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2006، ص18.

9. زياد سليم رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2003، ص18.

10. شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ب بلد، ط1، 2013/ 2014، ص31.

11. شعبان نادر، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات المالية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، ب ط، 2006، ص36.

12. طارق طه، **ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص162.

13. عامر ابراهيم قنديلجي، **التجارة الالكترونية وتطبيقاتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص180.

14. عزيزة عبد الحمن العتبي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على اداء الموار البشرية**، دار حامد، عمان، الاردن، دط، 2010.

15. بشير عباس العلاف، سعد غالب ياسين، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج، عمان، الأردن، د ط، 2006.

16. عبد الفتاح بيومي حجازي، **نظام التجارة الالكترونية وحمايتها**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2002، ص110.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، ب ط، 2000، ص97.

18. عبد الهادي النجار، **بطاقات الإئتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ب ط، 2002، ص25.

19. فداء أحمد يحي الحمود، **النظام القانوني لبطاقات الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 1999، ص 20.

20. محمد ابراهيم الشافعي، **النقود الإلكترونية ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني**، دار النهضة العربية، مصر، ب ط، 2009، ص58.

21. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، الادارة العامة للمكتبات وللمطبوعات، جامعة7أكتوبر، مصر، ب ط، 2010، ص26.

22. محمد حسن رفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانترنت**، ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2004، ص146.

23. محمد حسين منصور، **المسؤولية الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، المصر،2007ب ط، ص . ص: 101- 102.

24. محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص178.

25. محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، مرجع سبق ذكره، ص232

26. محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص228.

27. محمد عبد الحليم عمر، **الجوانب الشرعية والبنكية والمحاسبية لبطاقة الائتمان**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ب ط، 1997، ص39

28. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ب سنة، ص 21.

29. محمد عمر الشويرف، **التجارة الإلكترونية في ظل النظام العالمي التجاري**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2013، ص141.

30. محمد نور، سناء جودت خلف، **التجارة الالكترونية**، دار الحامد، جامعة عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 131.

31. محمود أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط2، 2012، ص57.

32. محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، أردن، ط1، 2009، ص . ص:456-472.

33. محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص440.

34. محمود جاسم الصميدعي، **تسويق الخدمات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1، ب سنة، ص22.

35. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2012، ص297.

36. محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2012، ص 56.

37. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، ب ط، 2006، ص45.

38. ناجي معلا، **الأصول العلمية للتسويق المصرفي**، المؤسسة العالمية للتجليد، عمان، الأردن، ط 3، ب سنة، ص40.

39. ناظم محمود الشومري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008، ص25.

40. نضال سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط1، 2010، ص118.

41. نظام سليم برهم، **أحكام عقود التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 3، 2010، ص165.

42. وائل الدبيسي، **العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص55.

43. وائل الدبيسي، **دليل العمليات الالكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، بيروت، الطبعة الثانية، 2010، ص216ص218.

44. يوسف أحمد أبو فارة، **التسويق الإلكتروني**، دار وائل للنشر والتوزيع، جامعة القدس، عمان، الأردن، ط1، 2003، 35.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

45. احمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة الاولى، سنة2007، ص34.

46. بركان أمينة، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي**،(أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غ م)، الجزائر، 2014/2013، ص130.

47. بن عمير أمينة، **البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب**، (مذكرة شهادة الماجستير في القانون الخاص، تخصص قانون الاعمال، جامعة منثوري، كلية الحقوق، قسنطينة، غ م) الجزائر، 2004 ـ 2005، ص 12.

48. بن منصور فريدة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي الجزائري**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غ م)، الجزائر، 2011، ص40.

49. خشة حسيبة، **وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري**، (مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، مسيلة، غ م)، الجزائر، 2015 2016، ص22.

50. سماح شعبور- مصباح مرابطي، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص52.

51. سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، غ م)، الجزائر، 2011/2010، ص 55.

52. سميرة بربح، **دور الصيرفة الإلكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية**، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، غ م)، الجزائر، 2014، ص30.

53. طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، **العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة**، (مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، غ م)، الجزائر، 2016، ص 44.

54. عماري خليدة، مداني حسينة، **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تحديث خدمات الجهاز المصرفي**،(مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، غ م، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م) الجزائر،2016/2015، ص21.

55. لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة الى تجربة الجزائر**، (رسالة ماجستير في الاقتصاد تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، غ م)، الجزائر، 2008 / 2009، ص48.

56. مناعة موزة، **أنظمة الدفع والتسوية الحديثة كآلية لتطوير الخدمات البنكية**،(مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غ م)، الجزائر، 2015/2014، ص34.

57. ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية- حالة نشاط بنك عن بعد**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة2، غ م)، الجزائر،2013-2014.

58. درب وردة، قمود وهيبة، **استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على وظائف المؤسسة**،(مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، ورقلة، غ م)، الجزائر، 2012.

59. نورا صباح عزيزي الجزراوي، **أثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية**، (ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، غ م)، الجزائر، 2011، ص33.

60. صراع كريمة، **واقع وافاق التجارة الإكترونية في الجزائر**،(مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: أستراتيجية، جامعة وهران، غ م)، الجزائر، 2013-2014.

III. الملتقيات:

61. ايت زيان حورية، **الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، (المؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية)، عمان، الأردن، 2007، ص30.

62. بوفليح نبيل وفرج شعبان، **مداخلة بعنوان البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، شلف، 28/27 نوفمبر 2007، ص06.

63. رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14. 15ديسمبر2004، ص316.

64. زروقي مصطفى، **دوافع إستعمال شبكة سويفت في المعاملات الدولية**، محاضرات في تمويل التجارة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة2008، ص04.

65. عبد الكريم قندوز، نور الدين بومدين، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 27-. 28 نوفمبر، 2007، ص07.

66. كمال مولوح ومحمد طلحة، **الصيرفة الالكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في بنوك الجزائر واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، 27/26 افريل 2011، ص04.

IV. المجلات :

67. أحمد بوراس، **العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية،** جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2007، ص ـ ص: 203 . 204.

68. البنك المركزي، **نظام المدفوعات الوطني في الأردن،** التقرير السنوي، 2016، ص 96.

69. ماجدة مدوخ، **النظام النقدي الأروبي،** مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الأغواط، الجزائر، العدد3، 2008.

70. رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية،** مجلة العلوم الاقتصادية، ب سنة، ص11.

71. رائد محمد العضايلة، **العوامل المؤثرة على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية،** المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، مجلد12، العدد3، 2016.

72. عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة الملك عبد العزيز الإقتصاد والإدارة،** المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد02، 2007، ص54.

73. عباس نوري محيط، **الأثر الاستراتيجي للمصارف الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية،** مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، الاردن، العدد12، 2014.

74. غسان فاروق غندور، **طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المفوعات بين الأطراف المتبادلة،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول، سوريا، 2012، ص 581.

75. سمية عباس، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد6، 22-7-2016.

76. محمد ناصر إسماعيل، **البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية (دراسة استطلاعية في بنك العراق)،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد37، ب سنة، ص82.

V. التقارير

77. البنك المركزي الإردني، **نظام المدفوعات الوطني الاردني**، التقرير السنوي، الأردن، 2016.

78. البنك المركزي، **الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عامي 2015–2016**، تقريرالسنوي 2016.

79. البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات، **نظم الدفع والتسويات في الأردن**، التقرير السنوي، 2016.

80. بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر**، التقرير السنوي، الجزائر، 2014.

VI. مواقع الأنترنت:

81. الموقع الرائد للمقارنات المالية في الشرق الأوسط . compareim4me . com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

I. Les livre :

82. MARK furleti, **anveview of smart card technologie and markers payment card**, center, the independece mel, philadelphiz, usa, 2002.
83. LAZREG mohamed**,devloppementde la monetique en algerie realite et perspectivite**,(de doctorat en these en science de gestion, universite abou bakr belkaid, tlemsen,n p), algerie,2014/2015.
84. LOUSIEN camara,**impactde la mise en place dun système rtgs sur lorganisation- le système dinformation et la gestion de liquidite,dune banque**,(mémoire en master, bank et finance, centre africain d'étude supérieure en gestion),france, 2002.

II. Les rapport :

85. Banque de france, **cartographie de moyens de paiement scripturaux**, rapport annuel 2014, france, 2015.
86. Banque de france, **la surveillance des moyens de paiement et des infrastructures des marche financiers,** rapport d'activité 2011, france.
87. Banque algérien, **évolution économique et monétaire**, rapport annuel 2014, algérie, juillet 2015,

III. Les sites internet :

88. Site official des carte bancaire europe, **www. Carte- bancaire. Com.fr.**

89. Site official, de la société a e b s algérie, **www. A e b c . Com. Dz.**

90. Site official de banque de france, **http:// www. Banque – france. Fr.**

الفهرس

الفهرس

بسملة

شكر وتقدير

ملخص

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المعاملات المالية الإلكتروني 8

المبحث الأول :مدخل نظري للمعاملات المالية 9

المطلب الأول :ماهية المعاملات المالية 9

المطلب الثاني: خصائص المعاملات المالية 12

المطلب الثالث: أنواع المعاملات المالية 13

المبحث الثاني: المعاملات المالية الإلكترونية 15

المطلب الأول: ماهية المعاملات المالية الإلكترونية 15

المطلب الثاني: خصائص المعاملات المالية الإلكترونية. 18

المطلب الثالث: الأهمية العلمية والاقتصادية للمعاملات المالية الإلكترونية 20

المبحث الثالث: متطلبات البنى التحتية للصيرفة الإلكترونية 23

المطلب الأول: البنية التحتية للمعاملات المالية الإلكترونية 23

المطلب الثاني :الشبكات المعلوماتية 26

المطلب الثالث: أهداف ومعيقات البنى التحتية للصيرفة الإلكترونية 31

الفصل الثاني: مظاهر المعاملات المالية الإلكترونية 35

المبحث الأول : وسائل الدفع الإلكترونية 37

المطلب الأول: مفهوم ونشأة وسائل الدفع الإلكترونية 37

المطلب الثاني: أشكال وسائل الدفع الإلكترونية 40

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية 45

المبحث الثاني: وسائط المعاملات المالية الإلكترونية 49

المطلب الأول: البنوك الإلكترونية 49

المطلب الثاني: أجهزة الصراف الآليATM.....53
المطلب الثالث: الهاتف المصرفي.....55
المبحث الثالث :أنظمة الدفع والتسوية في المعاملات المالية الإلكترونية.....58
المطلب الأول: أنظمة الدفع.....58
المطلب الثالث: أنظمة التسوية 62
المطلب الثالث: مزايا وعيوب أنظمة الدفع والتسوية.....65
الفصل الثالث: التجارب الدولية في مجال تحديث المعاملات المالية الالكترونية..... 70
المبحث الأول: أثر تحديث المعاملات المالية الالكترونية في فرنسا 72
المطلب الأول: تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في فرنسا.....72
المطلب الثاني :أنظمة ووسائط الدفع الإلكتروني في فرنسا: 78
المطلب الثالث: أثر الدفع الإلكتروني في فرنسا.....83
المبحث الثاني :أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الأردن.....85
المطلب الأول: تحديث الدفع الالكتروني في الأردن.....85
المطلب الثاني :وسائط المعاملات المالية الإلكترونية:.....91
المطلب الثالث: تأثير نظم الدفع الالكتروني على المنظومة الأردنية 100
المبحث الثالث :أثر تحديث المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر 103
المطلب الأول :تحديث الدفع الالكتروني في الجزائر 103
المطلب الثاني :وسائط وأنظمة المعاملات المالية الإلكترونية في الجزائر 110
المطلب الثالث :تأثير الصيرفة الإلكترونية على الإقتصاد الجزائري 120
خاتمة 123
المراجع 130
الفهرس..... 131
قائمة الجداول والأشكال
قائمة الإختصارات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	تطور عملية الدفع باستخدام النقود الافتراضية في فرنسا	74
(3-3)	نشاط نظام CORE للبنك المركزي الفرنسي في الفترة 2011-2015.	81
(3-4)	حجم وقيمة العمليات المنجزة من خلال نظام TARGET خلال فترة 2012 إلى 2014	83
(3-5)	البطاقات المتوفرة في أهم البنوك الأردنية:	87
(3-6)	البطاقات الصادرة عن البنوك العامة:(2016-2015)	88
(3-7)	الخدمات المصرفية المقدمة من طرف أهم البنوك الأردنية:	91
(3-8)	عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن لسنة 2015 2016	93
(3-9)	البطاقات الإلكترونية المتوفرة في مجموعة من البنوك الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني	105
(3-11)	الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف أهم البنوك الجزائرية	110
(3-12)	عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2017:	112
(3-13)	تطور أجهزة الصراف الآلي في الجزائر.	113
(3-14)	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في أتم بنوك الجزائر	114
(3-15)	تطور نظام ARTS خلال الفترة2016-2006	116
(3-16)	تطور نظام ATCI في الجزائر في الفترة 2009-2015.	118

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	عدد بطاقات الدفع الصادرة في فرنسا من عام 2010 إلى عام 2016 (بالآلاف)	75
(3-2)	القيمة الإجمالية للمعاملات المالية ببطاقة الائتمان في فرنسا من عام 2001 إلى عام 2016) بمليارات اليورو	76
(3-3)	عدد بطاقات الدفع غير المتلامسة المتداولة في فرنسا من فبراير 2015 إلى سبتمبر 2015 ويونيو 2016 (بالملايين)	76
(3-4)	تطور العمليات المصرفية في فرنسا باستخدام النقود الإلكترونية (2009_2013)	77
(3-2)	التطور السنوي لعدد أجهزة DAB في فرنسا خلال الفترة 2002-2015	79
(3-5)	منحى بياني يمثل حجم بطاقات الدفع الصادرة في الأردن	89
(3-6)	حجم الشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مصنفة حسب نوع التحصيل	90
(3-7)	أجهزة الصراف الآلي العاملة في الأردن مصنفة حسب أماكن تواجدها	95
(3-8)	عدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفورية للفترة:2016 -2004	97
(3-10)	حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات لأعوام :2016 – 2015	99

قائمة الاختصارات

الاختصار	اصل الاختصار
ATM	AUTOMTED TELLER MACHINE.
DAB	DISTRIBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLER.
GAB	GUICHET AUTOMATIQUE BANCAIRE.
TPV	TERMINAL POINTE DE VENTE.
EFT	ELECTRONIC FOUND TRANSFER
SWIFT	SOCIETY FOR WORLDWIDE INTERBANK FINANCIAL AND TELECOMMUNICATION
RTGS	REAL TIME GROSS SETTLEMENT SYSTEM
NS	NETTING SYSTEM